

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م :

قراءة فى الهوامش

د/عرفات عبدالخبير الرميمة

الفهرس

- ١ - المقدمة ص ٥
- ٢ - بذور ثورة ٢٦ سبتمبر..... ٧
- ٣ - انقلاب ٤٨ ومحاولة الخروج من نفق الإمامة ٨
- ٤ - انقلاب ٥٥ : عندما رمى الجيش حجراً في مياه الواقع ١٢
- ٥ - غليان ما قبل الانفجار..... ١٥
- ٦ - قائمة المراجع ١٨
- ٧ - محمد البدر والأسبوع الأخير للإمامة ٢١
- ٨ - قائمة المراجع ٢٦
- ٩ - ٢٦ سبتمبر : اليوم المشهود الذي طال انتظاره..... ٢٧
- ١٠ - انقلاب أم ثورة..... ٢٧
- ١١ - قائمة المراجع ٣٠
- ١٢ - كيف بدأت الثورة..... ٣١
- ١٣ - من كان القائد الفعلي للثورة..... ٣٢
- ١٤ - عبدالله جزيلان ٣٩
- ١٥ - قائمة المراجع..... ٤٠
- ١٦ - الثورة في أيامها الاولى : التحرك العسكري ووضع الخطة ٤٣
- ١٧ - قائمة المراجع ٤٦
- ١٨ - ثورة ٢٦ سبتمبر وأهداف ثورة يوليو الستة ٤٧
- ١٩ - قائمة المراجع ٥١
- ٢٠ - الهوامش أو المسكوت عنه في ثورة سبتمبر: اعدامات بالجملة..... ٥٢
- ٢١ - مقدمة..... ٥٢
- ٢٢ - من أمر بالإعدامات ومن قام بالتنفيذ؟ ٥٤

- ٢٣ - إعدامات بالجملة طالت الجميع.....٦٠
- ٢٤ - نهب الممتلكات والاستيلاء عليها.....٦١
- ٢٥ - تشكيل المحكمة واستمرار حالات الإعدام.....٦٢
- ٢٦ - قائمة المراجع٦٤
- ٢٧ - الدخول والتدخل المصري في اليمن.....٦٦
- ٢٨ - فرض البيضانى.....٦٧
- ٢٩ - قائمة المراجع٧٢
- ٣٠ - حقيقة التواجد العسكري المصري في اليمن واهدافه.....٧٤
- ٣١ - قائمة لمراجع.....٧٧
- ٣٢ - زيادة النفوذ والتدخل المصري في اليمن آثاره.....٧٨
- ٣٣ - الآثار السلبية للتدخل المصري٨١
- ٣٤ - قائمة المراجع٨٦
- ٣٥ - سرقة الثورة اليمنية : والثورة المضادة٨٨
- ٣٦ - حرف مسار الثورة٩٠
- ٣٧ - سرقة الثورة والتخلص من بعض الثوار.....٩٣
- ٣٨ - إبعاد ورقة البيضانى٩٧
- ٣٩ - الإعلان الدستوري الأول٩٨
- ٤٠ - المشير عبدالله السلال حميد الدين٩٩
- ٤١ - سوء الادارة١٠٠
- ٤٢ - قائمة المراجع١٠٣
- ٤٣ - سنوات ما بعد الثورة : هل حصل التغيير المنشود١٠٦
- ٤٤ - بروز المعارضة للتواجد المصري إلى العفن١٠٧

- ٤٥ - اغتيال الزبيري ١١٠
- ٤٦ - قائمة المراجع ١١٣
- ٤٧ - ما بعد الصدمة : ونتائج اغتيال الزبيري ١١٥
- ٤٨ - مؤتمر خمير ١١٥
- ٤٩ - محاربة حكومة النعمان وإسقاطها ١١٧
- ٥٠ - لقاء الطائف ١١٩
- ٥١ - اتفاق جدة ١٢٠
- ٥٢ - مؤتمر حرض ١٢٢
- ٥٣ - اعتقال الحكومة اليمنية في السجن الحربي في القاهرة ١٢٥
- ٥٤ - قائمة المراجع ١٢٩
- ٥٥ - انقلاب ٥ نوفمبر والتدخل السعودي في الشأن اليمني ١٣١
- ٥٦ - الاعتراف السعودي المشروط بالجمهورية ١٣٤
- ٥٧ - إعادة أنتاج الإمامة من خلال المشايخ ١٣٧
- ٥٨ - الثورة وتجدد الفعل الثوري ١٣٨
- ٥٩ - هل حققت ثورة سبتمبر أهدافها الستة ١٤٠
- ٦٠ - قائمة المراجع ١٤٢

مقدمة :

تعتبر الثورة حدثاً تغييرياً جذرياً في جميع المجالات ، خصوصاً ما يتعلق منها بالجانب الفكري الذي نستطيع من خلاله أن نقيم مدى التغيرات التي حصلت في المجتمع ، فلا توجد ثورة مكتملة الأركان والأهداف على الإطلاق، لأنها فعل متجدد ومتطور ومتفاعل مع الأحداث باستمرار.

وكل ثورة حقيقية لا بد أن تصطدم دائماً بمعارضة شرسة من قوى الاقطاع الداخلي وكذلك من دول الجوار - التي تخشى من انتقال عدوى الثورة إلى شعوبها - مما يستدعي منها محاربة الثورة والوقوف ضدها بكل الوسائل المتاحة . وكل ثورة حقيقية لا بد لها من انصار ومعارضين ، أي أنها لا تحقق الاجماع حول هويتها وحقيقتها والوقوف معها أو ضدها على الاطلاق ، فالبعض يرى فيها ثورة والأخر يرى فيها انقلاباً ، لأن كل منهم ينظر اليها من خلال مناظير مختلفة تطغى عليها الأهواء والمصالح والأيدولوجيا، حدث كل ذلك وأكثر مع أهم الثورات العالمية وأشهرها ، ابتداءً بالثورة الفرنسية ١٧٨٩م ومروراً بالثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٨م وايضاً الثورة الصينية عام ١٩٤٩م وانتهائاً بالثورة الإسلامية في إيران ١٠ في فبراير ١٩٧٩م .

وهذا ما حصل أيضاً مع ثورة ٢٦ سبتمبر ، فالبعض يُسميها انقلاباً ولا يرى فيها ثورة ، كما قال عنها الاستاذ أحمد محمد النعمان في مذكراته وكذلك الاستاذ يوسف الهاجري في كتابه السعودية تبتلع اليمن ، وكما قال عنها ايضاً عبدالرحمن البيضاني - في مقابلته مع احمد منصور في برنامجه شاهد على العصر- لكن الاختلاف حول ثورية الثورة أو انقلابها - ولا ثورتها - يبقى أساساً للدافع بين الناس والذي يعتبر شرطاً ومزية للاجتماع البشري.

ويجب على أي ثورة حقيقية - إذا أرادت ان تكون كذلك - أن تكون ثورة ذات أسباب ذاتية داخلية محضة وبعيدة عن التدخلات الخارجية ... إن أصالة أي ثورة إنما تأتي من استقلاليه أرائها وقراراتها ومن وطنية القائمين عليها وارتفاعهم عن شبه الارتباط بالخارج .

كما أن الثورات عبر التاريخ لا تحقق نتائجها منذ الوهلة الأولى إلا نادراً - والنادر لا حكم له كما تقول القاعدة الفقهية - وذلك يعني أنها تحتاج وقتاً كافياً كي تختمر وتنضج على أرض الواقع وتمر عبر مراحل تدريجية كي تحقق كامل أهدافها ، والمثال الواضح على ما نقول هو الثورة الفرنسية التي انفجرت عام ١٧٨٩م وأعطت نتائجها النهائية - بعد قرن من الزمان - عند تنظيم الجمهورية الثالثة وإبعاد النظام الملكي عن فرنسا وتثبيت المبادئ الجمهورية ، فالحلقة الثورية تحتاج وقتاً طويلاً كي تكتمل ، فهي ليست ضربة حظٍ أو عصي سحرية كي تغير الأوضاع بسرعة إن أي ثورة تمر - بالضرورة - عبر عدة مراحل منها : اسقاط النظام السابق ومن ثم الصراع مع من تبقى من عناصره على المؤسسات واخيراً بناء المؤسسات الجديدة على أسس مغايرة لما كانت عليه ، إن الثورة ليست انتقالاً مفاجئاً على شكل قفزات من الأسود إلى الأبيض ، إنها سلسلة طويلة مترابطة ومتداخلة يجب السير بها ومن خلالها في رفع وعي المجتمع كي يصبح هو الحامل الاجتماعي للفكر الثوري والمدني نحو تحقيق أهداف الثورة التي قامت من أجلها ،

ويُعتبر التغيير الثقافي الذي تحدّثه الثورة - وذلك ما لم تحدّثه ثورة ٢٦ سبتمبر كما سنعرف - شرطاً أساسياً لنجاحها .. فالثورات الناجحة على مستوى العالم هي التي تعمل على تغيير أفكار الإنسان بموازاة تغيير نظام الحكم السابق .

سوف نحاول في هذه الكتاب ان نقرأ هوامش ثورة ٢٦ سبتمبر والتي ظلت غائبة او مغيبة ولا يلتفت اليها الكثير ، من تناول موضوع الكتابة عن أحداث ثورة ٢٦ سبتمبر ، لأنهم مشغولون كما هي العادة بالمتن ، الذي يخفي أكثر مما يُظهر ، بخلاف الهوامش التي تفسر المتن وتعزّف المسكوت عنه والمخفي من خلال الظاهر والمنطوق .

وقد تم التركيز في هذه الدراسة على أحداث القتل والاعدامات والاعتقال والسطو على المنازل والممتلكات - التي تمت بعد الثورة بأيام واسابيع وشهور- وبعشوائية ومن دون محاكمات لأفراد من بيت حميد الدين وللموالين لهم ولبعض رموز النظام السابق وبطرق وحشية لا تقل بشاعة وفظاعة عما كان يتهم به من قاموا بالإعدامات النظام الذي ثاروا عليه ، من خلال كتابات واحاديث ومذكرات من قاموا بالثورة ومن شاركوا في تنفيذ كل تلك الفضائع ولم يتسن لنا الأخذ عن الطرف الآخر - الذي مورست في حقه تلك الجرائم - لأن ما ذكره من قاموا بالثورة في مذكراتهم كان كافياً ويؤدي الغرض المنشود ويبعد الشبهة أيضاً .

وتم التركيز كذلك على الدور السلبي الذي رافق الوجود العسكري المصري في اليمن منذ مجيئه إلى اليمن وحتى خروجه منها وتم التركيز أيضاً عن حرف مسار الثورة وسرقتها ومصادرة ثورتها من قبل بعض الثوار الذين تسلموا السلطة وتخلصوا من زملائهم بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة ، ومارسوا ضدهم كل أنواع التسلط الذي ثاروا ضده سابقاً .

لم يركز الكتاب على دور السعودية في محاربة الثورة اليمنية ، لأن الكاتب قد خصص له كتاباً بعنوان : العدوان السعودي على اليمن ماضياً وحاضراً : تتبع تاريخي ، ولذلك لم يستطرد الكاتب في سرد ذلك الدور كما فعل مع الدور المصري .

والكاتب هنا لا يرى أن كل ما نقله عن الثوار حقيقة كاملة لكنه يتمنى أن يكون غالبية ما قالوه حقيقة ، أملين أن تكون هذه الدراسة فاتحة لدراسات قادمة ، مستلهمة ما قاله الفيلسوف فرنسيس بيكون : " لا تقرأ لتعارض وتُفند ولا لتؤمن وتسلم ولا لتجد ما تتحدث عنه ، بل لتزن وتُفكر " لأن تلك القراءة كفيلة بالوقوف على اعتاب طريق الحقيقة .

وفي الاخير نقول : إن كل جهد إنساني - بحكم أنه كذلك - معرض للنقص ، وكما قال العماد الاصفهاني : إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا كان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

بذور ثورة ٢٦ سبتمبر

لم تأت ثورة ٢٦ سبتمبر من الفراغ وإنما كانت نتيجة طبيعية لمقدمات سبقتها ومولوداً طبيعياً ، عاش دخل رحم الواقع اليمني وأبصر النور في الوقت المناسب ، لقد كانت تلك الثورة هي الحلقة الأخيرة في مسلسل التحرر الوطني والانطلاق نحو الحرية ، ويمكن أن نعتبر أن نقطة الانطلاق التحرري في نضال الشعب اليمني بدأت من ذلك الزمن الذي قام فيه " ببطولات رائعة في نضاله الطويل المرير ضد الاحتلال العثماني لدرجة أن اليمن أصبحت تسمى - ولا سيما بعد معركة شهارة - بمقبرة الأناضول لما لحق بالجيوش التركية من خسائر كبيرة .. ولبت الإمامة رغبات الشعب الرافض للاحتلال والمصمم على ولوج باب الحرية من خلال النور الذي تضيئه دماء الشهداء وحرر الشعب اليمني أراضيه من الاحتلال التركي وتسلم الإمام يحيى حميد الدين السلطة " (١) .

وقد بدأ الشعب اليمني حلقة الأولى في مسيرة النضال والتحرر بطرد المستعمر التركي من اليمن وإعلان الاستقلال عنه عام ١٩١٨م وقد املت اليمن شروطها على المحتل التركي فحققت ما يلي أولاً : تسليم اليمن بشطريه إلى الإمام يحيى حميد الدين الذي خلف والده عام ١٩٠٤م .

ثانياً : تسليم المواقع العسكرية التركية بكل أسلحتها إلى اليمنيين .

ثالثاً : بقاء من يرغب في البقاء من الأتراك أو من المجندين لهم (٢) .

لكن ذلك الاستقلال لم تتح له الفرصة لينمو ويكبر وينقل اليمن من حالة إلى أخرى " لقد كانت ميزة الثورة اليمنية على الأتراك أنها حققت الاستقلال وكانت نقيصة الاستقلال أن الحكم سهر على حراسة التخلف وحاول الإقناع به عن طريق ضرب المثل بدور الدعارة في عدن . وإن أدت هذه المحاولة إلى حركات أخرى لها مزاياها وعليها نقائصها " (٣) .

وبعد الاستقلال عن الدولة العثمانية ، تمتع الإمام يحيى باحترام وهيبة لدى شرائح اجتماعية واسعة لأنه استطاع أن يهزم الأتراك وينتزع الاستقلال لتصبح اليمن أول دولة عربية تفعل ذلك حينها " ويمكن تقرير واقع خلاصته هو أن الإمامة في اليمن لعبت دوراً ايجابياً في تثبيت نظام الدولة اليمنية " (٤) .

وفي خضم استعمار أوار المعارك في الحرب العالمية الأولى رفض الإمام يحيى بشمم وإباء كل تحالفٍ أقترحه عليه الإنجليز لمحاربة الدولة العثمانية " وبالرغم من أنه حارب الأتراك لضمان استقلال بلاده إلا أنه أثر أن تقطع رقبته ورقبة أولاده على أن يحالف الكفار " (٥) .

فقد احتل البريطانيون مدينة الحديدة في نهاية الحرب العالمية الأولى وقد حاولوا أن " يساوموا الإمام عليها مقابل الاتفاق معه على مسألة الحدود بين الجزء المستقل من اليمن وبين المحميات ولما لم يفلحوا قاموا بتسليم الحديدة إلى الأدريسي وأمدوه بالمال والسلاح " (٦) .

نكاية بالأمام يحيي وكان عدم تحالفه مع بريطانيا ضد العثمانيين من الأسباب التي جعلت الانجليز يفقون ضده فيما بعد ومع كل من حاربه أيضاً ، وليس آخرهم الملك عبدالعزيز بن سعود في حربه مع الإمام عام ١٩٣٤م والتي تم الاستيلاء بعدها على الأراضي اليمنية في نجران وعسير وجيزان .

وبُعيد الحرب العالمية الاولى تبني الإمام (يحيي) أسلوب الجيش العثماني وتقاليد الادارية كي يتمكن من تقوية دعائم حكمه على كل المناطق التي سيطر عليها ومن ثم يستطيع أن يُحكم قبض أسرته على الإمامة ، وفي محيط تأتلف دوله على أجزاء الإمبراطوريات ، اعترفت به القوى الاستعمارية كإيطاليا عام ١٩٢٦م والاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٨م - وكانت اليمن حينها أول دولة عربية تقيم مع الاتحاد السوفيتي علاقات رسمية - وبريطانيا عام ١٩٣٤م ولم يكن ذلك الاعتراف بالإمام يحيي كحاكم محلي أو زعيم طائفة فقط ، بل كحاكم للسيادة اليمنية^(٧) .

لقد انتهت سيطرة الأتراك على اليمن شكلاً ، لكن النظم الإدارية العثمانية ظل معمولاً بها في عهد الامام يحيي وشكلت المتن المهم في جميع الجوانب الإدارية والتنظيمية المختلفة في المملكة المتوكلية ، مما شكّل عائقاً أمام ظهور هوية الدولة اليمنية المنشودة التي تتطلع إلى اللحاق بالعصر كغيرها من الدول ، وفي هذا المقام " نستطيع الجزم بأن سياسة العثمانيين للدولة والمجتمع في عهد المملكة المتوكلية كانت وراء هزائمها اولاً ثم سقوطها نهائياً ثانياً ، إبان ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م " ^(٨) .

إن سياسية العزلة والانغلاق على الذات - تجاه الآخر وكل ما يأتي منه - التي انتهجها الإمام يحيي وبدافع الخوف من تغول الدول الاستعمارية - وخصوصاً بريطانيا وفرنسا - ونشر ثقافتها ونهجها الاستعماري ، لأن " محن الإمام يحيي مع البريطانيين والعثمانيين جعلته متشككاً من التدخل في شؤون اليمن فصار يقاوم بعناد السماح للمستشارين الأجانب الذين يمكن أن يستغلوا حاجة البلاد^(٩) .

لكن تلك السياسة كانت سلاحاً ذو حدين ، فقد دعمت - من جهة - استقلال اليمن و حافظت على سيادته من النفوذ الاستعماري الذي كان واضحاً في بقية الدول العربية والإسلامية ، فقد ظن الإمام يحيي في ذلك الوقت أنه لا يوجد " بلد عربي سواه يستطيع أن يفخر بأنه يتمتع بدرجة تماثل درجته في الاستقلال ولأنه وهو محتبس في عزلته التي تحمي إيمان الشعب وتصور عاداته وتقاليدته يصر على رفض إقامة علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع الدول الاخرى أو قبول الممثلين الاجانب وهو مع ذلك حر طليق من كل نفوذ سياسي ومن أية تبعية اقتصادية مهما كانت ضآلتها " ^(١٠) .

لكن البعض - وخصوصاً الناقمين على الإمام يحيي - كان يببالغ في تصويره لعزلة اليمن دون أن يذكر أن الإمام يحيي كان لا يريد الانفتاح على الدول ذات الاطماع الاستعمارية الصرفة كبريطانيا وفرنسا والدليل أنه أرسل سيف الإسلام الحسين والسيد حسين الكبسي إلى اليابان عام ١٩٤٠م ، لعقد اتفاقيات سياسية واقتصادية بين البلدين تشمل شق الطرق بين المدن الرئيسية : صنعاء ،

الحديده ، تعز ، صعده ، إب ، مأرب ، المخأ وإنشاء ميناء في الحديده وآخر في المخأ وفتح ثلاث مطارات في صنعاء وتعز والحديده وإنشاء مصانع للإسمنت والحديد والغزل والنسيج ، لكن دخول اليابان الحرب مع دول المحور ضد الحلفاء وضربها للأسطول الأمريكي في بيرل هاربر عام ١٩٤١م حال دون تنفيذ تلك الاتفاقيات (١١).

لكن تلك العزلة قد أنتجت تأثيراً سلبياً ورجعياً على مختلف مجالات الحياة : السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكانت كابحة لليمن في طريق نموه وتطوره ولحاقه بالعصر .

انقلاب ٤٨ ومحاولة الخروج من نفق الإمامة :

ذلك الانغلاق المبالغ فيه والغير مبرر كان كافياً ليتحرك البعض للخروج منه والبحث عن نور التغيير المنشود وتم ذلك من خلال انقلاب ١٩٤٨م - أو حركة ٤٨ أو ثورة الدستور كما يسميها البعض - التي تمكنت من قتل الامام يحيى في ١٧ فبراير في منطقة حزيز في صنعاء بأوامر من الفضيل الورتلاني الذي أفتى بأن " قتل الإمام يحيى واجب على كل مسلم ، وأوكل مهمة صياغة الفتوى إلى بعض العلماء اليمنيين وشارك بإقناع الذين قاموا بالاغتيال " (١٢) .

لقد لفتت حادثة الاغتيال تلك الانتباه إلى دور تنظيم الاخوان المسلمين في انقلاب ٤٨ واتضح

إن علاقة حركة الإخوان باليمن علاقة قديمة ، فقد بدأت علاقة حسن البنا - مؤسس الجماعة عام ١٩٢٨م - باليمن منذ العام الأول الذي نشأت فيه جماعة الإخوان ، فقد تعرّف حينها على المؤرخ اليمني الكبير (محمد زبارة) أمير القصر السعيد عندما حلّ ضيفاً على الإخوان في دارهم في الإسماعيلية وكان البنا يردد على مسامع أتباعه قائلاً : " إن نجاح الإخوان المسلمين سيكون من هذا الصقع المبارك لأن أهله مشهود لهم بالإيمان والحكمة " وقد سمى البنا ابنه (سيف الإسلام) تأثراً بأسماء أبناء الإمام يحيى ، إذ كان لقب كل واحدٍ منهم سيف الإسلام (١٣) .

وفي عام ١٩٣٧م وثّق البنا صلته ببعض الطلاب اليمنيين الذين كانوا يتلقون العلم في مصر وعندما عاد هؤلاء الطلاب إلى بلادهم أنشئوا فرعاً لتنظيم الإخوان في اليمن وكان لهم توجهات اصلاحية تناهض أفكار الإمام يحيى ، وقد كان للبنا علاقات طيبة بالإمام يحيى وبأبنائه وقد استغل تلك العلاقات ليقوم بدور الوسيط بين الإمام وبين المعارضة اليمنية حينها وظلّ ينسق بين حركات المعارضة اليمنية عن طريق شخصيات مصرية وعربية ، ولذلك يعتبر تنظيم الإخوان في اليمن أول تنظيم للإخوان خارج مصر (١٤) .

من أجل ذلك، كان قدوم الفضيل الورتلاني إلى اليمن - بأمر من تنظيم الإخوان المسلمين - علامة فارقة في تاريخ اليمن الحديث ، ويعتقد البعض " أن العالم المجاهد الجزائري السيد الفضيل الورتلاني هو الذي غير مجرى تاريخ اليمن في القرن الرابع عشر الهجري (العشرين الميلادي) وأنه حين وضع قدمه على أرض اليمن كأنما وضعها على زر دولاب تاريخها ، فدار بها دورة جديدة في اتجاه جديد ، لأن ثورة الدستور سنة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م هي من صنع الورتلاني " (١٥)

لقد بدأت أحداث ذلك الانقلاب في منتصف يناير ١٩٤٨م حين ظهرت اشاعة موت الإمام يحيى - يقال أن الإمام أحمد كان ورائها لمعرفة ما يُخطط لوالده - فتم إرسال رسالة بالشفيرة من صنعاء إلى الاحرار في عدن تعلمهم بالخبر ، فقاموا على الفور بإعلان الميثاق الوطني ونشر أسماء التشكيل الوزاري المتفق عليه ونشر قائمة كبار الموظفين ومن تم أرسلت تلك الاوراق إلى القاهرة ، فنشرت جريدة (الاخوان المسلمون) التشكيل الوزاري ، فعرف أحمد بن الإمام يحيى بما حصل فأبرق لوالده على الفور وتم فضح أمر الانقلاب قبل ان يقع ^(١٦) .

وهناك من يرى أنه ليس هناك علاقة البتة بين من أقر الميثاق ووقعه ، بما حصل بعد انكشاف أمره من اغتيال الإمام يحيى ومن معه في منطقة حزيز وقد أغفل ذلك الكثير ممن كتب عن تلك الحادثة و" الحقيقة هي انه لا علاقة ولا ارتباط لكل من أقر الميثاق ، أو وقعه وآمن بمبادئه سواء ممن عمل ذلك قبل قيام الثورة أو بعدها ، بالأحداث التي كانت ، من اغتيال الإمام يحيى وبعض أنجاله ورئيس وزرائه القاضي عبدالله العمري وانتخاب عبدالله الوزير إماماً " ^(١٧) .

وهناك أيضاً أمر هام لم يتطرق إليه الكثيرون ممن كتبوا عن أحداث ١٩٨٤م وهو " العلاقة التي كانت بين القائمين بها وحركة الاخوان المسلمين في مصر وهي علاقة كان لها أثر لا يستهان به في تطوير حركة الأحرار والتحضير لقيام الثورة " ^(١٨) .

ويعزو البعض سبب فشل الانقلاب الا أنه لم يكن مخططاً له تخطيطاً جيداً " ويبدو من المؤكد أن فكرة الانقلاب لم تكن واردة في مخططات المعارضة ، فقد كان كل همها أن تحول دون تولي ولي العهد أحمد الإمامة بعد وفاة أبيه . وقد كانت مسألة الإقدام على اغتيال الإمام يحيى وهو في الثمانين من العمر مسألة بعيدة عن تفكير المعارضين " ^(١٩) .

لم يُقصد من الانقلاب أن يكون ثورة ، بقدر ما كان استباقاً من المعارضين لحكم الإمام يحيى خصوصاً أن ترتيبات المعارضة قد كُشفت وبدأ الامام يُمهد لضرب رجالاتها ، مما ولد حالة من الفرع في صفوفهم إذ كانوا في قبضته فلم يبق لديهم خيار ، فإما أن ينتظروا الضربة حتى تقع بهم ، أو أن يبادروا إلى تحاشيها بالقضاء على الإمام ، وذلك يعني " أن الانقلاب لم يكن ثورة خططت لها وفجرتها حركة المعارضة - كما يُصور غالباً - بل كان - كما رأينا - اجراءً اضطرارياً أقدم عليه المعارضون في الداخل لتجنب ضربة بدت لهم محققة " ^(٢٠) .

وفي يوم ١٧ فبراير ١٩٤٨م تم اغتيال الإمام يحيى في منطقة (حزيز) جنوب صنعاء ومعه رئيس الوزراء القاضي عبدالله العمري - بإطلاق النار الكثيف على السيارة الوحيدة التي كان يستقلها دون حراسة - وفي يوم ١٨ فبراير أعلن رسمياً من اذاعة صنعاء بيان قيام الثورة وتعيين عبدالله الوزير إماماً دستورياً لليمن ، وتم اذاعة أسماء الوزراء ومجلس الشورى وكبار موظفي الدولة ، ومن العجيب أن يكون تاريخ ١٨ فبراير هو نفس تاريخ ميلاد - عزاب الانقلاب - الفضيل الورتلاني " فهل أراد الرجل أن يحتفل بعيد ميلاده الثاني والأربعين بقيام ثورة ؟ فيما يروى عن شخصيته وقدراته القيادية وما مثله من دور في التهيئة للثورة وقيادتها ما يجعلنا نصدق هذه المصادفة التاريخية " ^(٢١) .

لقد بدأ انقلاب ٤٨ الإعلان عن نفسه من خلال كذبه رحب بها الناس في بداية الأمر وحال افتضاحها كانت السبب في انتهاءه ، فقد شكّل اغتيال الإمام حينها " الخطأ الرئيسي الذي جسده عملية الاغتيال السري لحياة الإمام يحيى الطاعن في السن ومحاولة التبرؤ منها واستنكارها في نفس الوقت وحينما لجأت القيادة السياسية إلى الإعلان رسمياً أن الإمام يحيى مات موتاً طبيعياً فرح الشعب وأيد إمامة الإمام الوزير بقناعة واستقبلت صنعاء في الأسبوع الأول سيولاً من برقيات التهاني والتأييد للإمام عبدالله الوزير " (٢٢) .

وعندما علم الشعب بأن الإمام يحيى قد قُتل ولم يمت موتاً طبيعياً كما أعلن قادة الانقلاب تبدلت الأمور وبدأت جماهير الشعب تضم صوتها إلى جانب صوت ولي العهد أحمد بن يحيى في المطالبة بقتلة الإمام يحيى وأولاده " وحيال أصرار الوزير على كتم الحقيقة تفجرت ردود فعل عكسية لعبت أدواراً هامة في توليد طاقة المعارضة للنظام الدستوري الجديد وربما كان ذلك التعظيم على الحقيقة عاملاً ساعد إلى حد ما على تذويب شرعية الثورة الدستورية وهذا ما جعل الجامعة العربية تتحفظ بالاعتراف بالنظام الدستوري الجديد " (٢٣) .

لم يكتب النجاح لذلك الانقلاب فقد تمكن ولي العهد أحمد بن يحيى من استعادة الحكم بعد ٢٥ يوماً - وأصبح إماماً بعد أبيه - لأن تلك الحركة لم تكن مدعومة شعبياً ولم يكن الشعب راضياً عن اغتيال الإمام يحيى - الذي كان مسناً يوم اغتياله - وأتضح كذلك أنها كانت مدعومة من الخارج - أكثر منها من الداخل - فقد شارك فيها الضابط العراقي جميل جمال وكذلك الفضيل الورتلاني من الجزائر ومصطفى الشكعة من لبنان وعبدالحكيم عابدين من مصر ، وهم الثلاثة الذين انتدبهم تنظيم الاخوان المسلمين حينها لتنفيذ الانقلاب .

ويرجع أحد الباحثين أسباب الاخفاق الكامل لانقلاب ١٩٤٨ إلى أسباب ثلاثة :

١ - غياب الوعي السياسي لدى الشعب اليمني ، وبالرغم من كل مساوئ حكم الإمامة إلا أن التعاطف مع الانقلاب لم يحدث في أي مدينة رئيسية خارج صنعاء ، وقد تجاوزت المسألة عدم الوعي إلى عدم العلم ، فبسبب الصعوبة الشديدة للاتصال في اليمن لم تعلم قطاعات واسعة من الشعب بالانقلاب .

٢ - ضعف قوى الانقلاب ذاتها ، وأول مصادره ذلك التناقض الكامن بين عناصر المعارضة المحافظة والمعارضة التقدمية المتحالفة لإنجاح الانقلاب ، وقد سبب ذلك كثيراً من الانشقاق داخل صفوف الانقلابيين في بعض المسائل الحساسة والمصدر الثاني لذلك الضعف هو قيادة الوزير الضعيفة الذي توانى عن القيام بأي عمل حاسم لمواجهة ولي العهد احمد .

٣ - دور القوى الخارجية في القضاء على الانقلاب ، فقد كانت البنية الساندة للنظم العربية بنية ملكية محافظة ولذلك كانت استجابتها للانقلاب سلبية للغاية وبخاصة وقد بادر ولي العهد بالاتصال بالملك عبدالعزيز يعلمه بالحادث وبأن خطورته لا تقف عند اليمن لأنه " وليد حركة من

يسمون أنفسهم بالأحرار والاخوان المسلمين وكلاهما خطر على الملوك وأسرهم وكذلك على الدين " بحسب كلامه (٢٤) .

لقد فشل انقلاب ٤٨ ولم يكتب له النجاح في التحول إلى ثورة تلبية طموحات الشعب في التغيير وكانت هنالك أسباباً موضوعية وراء فشله ، منها أن الظروف التي أدت لقيامه كانت لا تزال نية وغير ناضجة ، فلم يصل الشعب اليمني في حينه إلى الوعي المطلوب بمعنى الدستور وبأهميته ، إن جهلهم بالدستور وما تعنيه كلمة دستور كان السبب الأساسي لسقوط ثورة الدستور وحكومة الدستور وأحرار الدستور ولو كانت الأمة قد فهمت معنى الدستور لما أستطاع الإمام أحمد أن يخدع الناس ويوهمهم أنه قانون الكفر الذي يُريد البغاة أن يجعلوه بديلاً عن القرآن وينشر بينهم أن الحرية التي يعيها الدستوريون هي أن أمك ليست لك وكذلك أختك وزوجتك (٢٥) .

إن الشعب اليمني حينها لم يكن مدركاً لأهمية الثورة ، و لم يستشعروا حاجتهم لها في ذلك الوقت - بل ان الغالبية منهم لم تسمع اللفظ ولم تعرف معناه - وهذا كان سبباً كافياً كي لا يستجيبوا لها ويتعاونوا معها ، ومن هنا نلاحظ " أن أحد الأسباب التي أدت إلى فشل حركة ٤٨ كانت تكمن في استبدال أسرة حميد الدين ببيت الوزير ، على أساس أن الناس قد ألفوا بيت حميد الدين وسيوف الإسلام ، فعندما أتى سيوف إسلام جدد لم يهضمهم الشعب بسهولة " (٢٦) .

وهناك سببٌ آخر لفشل انقلاب ٤٨ ، وهو أن البديل عن الإمام يحيى - عبدالله الوزير- لم يكن يفضل عنه بشيء بل العكس هو الصحيح ، وهو كما وصفه أحد الثوار : " وكنا نعتقد أيضاً أن الإمام يحيى وأولاده خير من آل الوزير . فقد كان آل الوزير متكبرين ظالمين " (٢٧) .

وهناك سبب آخر لفشل ذلك الانقلاب وهو سبب يتعلق بالخارج أو بمسألة الاعتراف الدولي به ، فقد كان هناك استياءً من قبل حكام الدول العربية من " عملية الاغتيال وقتلهم ولا سيما الملك عبدالله ملك شرق الاردن الذي أرسل ببرقيات استنكار ووعيد إلى الإمام عبدالله الوزير وكذلك الملك فاروق الذي عرقل اعتراف حكومة مصر بالحركة الدستورية ولم يستسغ الملك عبدالعزيز آل سعود أن يُصرع جاره الإمام المريض العجوز " (٢٨) .

بالرغم من فشل انقلاب ٤٨ الا أنه كان البذرة أو النواة التي خرجت منها ثورة ٢٦ سبتمبر " ولعل حركة ٤٨ لم تتجاوز بتجربتها أسابيعها الثلاثة كما يرى البعض على حين يرى البعض الآخر أساسية تلك الحركة حتى كانت الثورة السبتمبرية ٦٢ امتداداً متجدداً لها ... ويرى البعض أن ثورة سبتمبر منقطعة عن الثورة الدستورية لأن الاحياء من رجالها ظلوا إصلاحيين إلى حين ثورة سبتمبر ويرى البعض أن ثورة سبتمبر ذروة التمخض من حركة ٤٨ بدليل أن رئيس أول جمهورية كان من الاربعينيين غير أن الآخرين لا يرون أن هذا دليلاً كافياً لأن الشروط الموضوعية لثورة سبتمبر تامة المغايرة للحركة الدستورية ورئيس الجمهورية كان من صنع الشروط الجديدة وإن كان من رجال الدستور " (٢٩) .

مرت الأيام بعدها رتيبة وكأن لا جديد يمكن أن يحدث ، إلا أن البذرة كانت قد تجذرت في أرض الواقع وكادت أن تعطي ثمرة عام ١٩٥٥ م ، إلا أن تلك الثمرة ظهرت معطوبة وغير ناضجة .

انقلاب ٥٥ : انقلاب الجيش على الإمام أم على المبادئ ؟

استقرت الأوضاع نوعاً ما للإمام الجديد ، بعد الفترة التي تلت انقلاب ٤٨ حتى العام ١٩٥٥ حين وقع ما يُعرف بانقلاب ٥٥ في تعز، الذي بدأ عندما أجاب الإمام أحمد على شكوى لبعض أهالي قرية (النجدة) من اللذين ذبح الجنود مواشيهم وأطلقوا النار على بيوتهم ، بدأت الحادثة يوم الأربعاء ٣٠ مارس حينما خرج بعض أفراد الجيش للاحتطاب من منطقة (الحوبان) - شرق مدينة تعز - فثار بينهم وبين الأهالي شجار لأنهم قطعوا شجرة تخص أحد الأهالي ، وأفضى الشجار إلى مقتل أحد الجنود ، فعاد رفاقه إلى تعز ، وبدلاً من أن يرفعوا القضية إلى الجهات المختصة لتتخذ الإجراءات اللازمة في مثل تلك الحوادث ، اتجهوا إلى معسكر الجيش - في عرضي تعز - يهيئون بأفراد الجيش للأخذ بثأر شهيدهم ، فخرج الجيش بدون وعي إلى الحوبان فقتل ونهب وهدم البيوت وعاد إلى معسكره في العرضي ، ذهبت السكرة وجاءت الفكرة وعرفوا أنهم تجاوزوا حدودهم وأن الإمام سوف يقتص منهم (٣٠).

وأراد الإمام أن يضبط المتمردين بحزم وينصف الفلاحين من جنوده أو من أدوات قمعه " وكانت تلك من ثوابت سياسته وسياسة أبيه كما قال البردوني" وعندما عرف شقيقه عبدالله ردود الأفعال عند الجنود أراد أن يركب تدمرهم إلى السلطة فغرر (بأحمد الثلثيا) وضباطه من القادة فأطلقوا النار على قصر الإمام أحمد بحي العرضي في مدينة تعز وضربوا على القصر حصاراً حتى أعلن الإمام تنازله عن العرش لأخيه عبدالله - الذي كان يحظى بتأييد أمريكا - كتابياً ، لكن الانقلاب لم يدم أكثر من خمسة أيام أعدم بعدها الثلثيا والأمير عبدالله بن يحيى والأمير عباس بن يحيى (٣١).

وبدل أن يقف بعض الأحرار مع مواطني تلك القرية التي نهبها العسكر وأحرقوها وقتلوا أهلها - لأنها دافعت عن نفسها في بداية الأمر - انحازوا لصف العسكر ونظروا لعملهم ضد المواطنين باعتباره ضرورة الغرض منها تأديبهم ، فالعسكر " قد بادروا بتنفيذ خطتهم بعد ان قاموا بتأديب هذه القبائل وإقناع باقي الجيش بضرورة القيام بالثورة وتم تنفيذ المخطط المرسوم حيث أضطر الإمام أحمد تحت ضغط تهديد الجيش المرابط امام قصره إلى التنازل كتابة عن الإمامة لأخيه عبدالله " (٣٢) .

لقد جاء انقلاب ٥٥ على غير انتظار وبلا دهشة مفاجئة ، لأن ذلك الحدث كان يعاني ازدواجية

و عمل على شق الحركة الوطنية بين مؤيد ومعارض له " إذ أيده بعض رجال ٤٨ من أمثال عبدالرحمن الارياني ومحمد حسين عبدالقادر إثر خروجهما من سجن (حجه) وشجبه بعضهم من أمثال الأستاذ أحمد محمد النعمان والاستاذ أحمد محمد الشامي والاستاذ محمد محمود الزبييري الذي ندد بالحدث وحذر منه في أحاديثه في صوت العرب بالقاهرة " (٣٣) .

لم يكن انقلاب ٥٥ فعلاً مخططاً له على الاطلاق ، بل كان حادثة عرضية ورد فعل على ما حصل من مشاكل بين الجنود ورجال قرية (النجدة) وقد أراد عبدالله بن الإمام يحيى أن يجعل منه حصاناً يجر عربات تطلعاته إلى الإمامة ، لم يكن ذلك الانقلاب غاية من قاموا به بقدر ما كان وسيلة لغايات من حاولوا استغلاله ولذلك رفضه كبار الأحرار وانحازوا لصف الإمام أحمد وهذا ما سرّع بفشل الانقلاب وعجل من نهايته ، لقد انحازت " حركة الأحرار اليمينيين إلى صف الإمام أحمد والهجوم الذي شنّه الأحرار في مصر من إذاعة (صوت العرب) ضد الإمام عبدالله بالإضافة إلى الموقف المضاد للحركة التي اتخذته القاهرة والرياض كل هذه العوامل عكست ظلاً قاتماً على حركة ١٩٥٥م " (٣٤) .

وكما يقول المثل الالماني : إذا كانت النتائج صحيحة فمعنى ذلك أن كل شيء قد تمّ على ما يرام ، وهذا ما لم يحصل مع انقلاب عام ٥٥ ، فمن الأسباب المباشرة لفشل تلك الحركة أنها " أخطأت جداً لأنها لم تأخذ بالحسبان تغير دلالات الإمامة والإمام لدى الشعب ، إذ لم يعد الإمام رمزاً للإمامة ، بل رمزاً للبطش ، فإذا كان قتل الإمام يحيى كرمز للإمامة التي تعتبر جزءاً من العقيدة الدينية قد اثار مشاعر الناس ضد حركة ٤٨ ، فإن عدم قتل الإمام أحمد كرمز للبطش قد أخاف الشعب وابعدهم عن الالتفاف حول حركة ٥٥ وهكذا فكما أدى قتل الإمام يحيى إلى فشل حركة ٤٨ فإن عدم قتل أحمد أدى إلى فشل حركة ٥٥ " (٣٥) .

وهناك من ثوار سبتمبر من يرى أن حركة ٥٥ في تعز لم تكن حركة وطنية وإنما كانت مجرد وسيلة بيد السيف عبدالله لترميم نظام الإمامة الذي كان آيلاً للسقوط وقد كان ذلك سبباً كافياً لفشله " وفي رأبي أن حركة ٥٥ لم تكن وطنية إذ أن السيف عبدالله أستغل الثلثيا وحركة ٥٥ كوسيلة لترميم نظام الإمامة وجعله يرتكز على طبقة تجارية كالنظام السعودي وفشل هذه الحركة الترميمية للإمامة أوضح بلا شك " (٣٦) .

وفي التحليل لأسباب أخفاق انقلاب ١٩٥٥ ، يمكن أن نطبق نفس التحليل السابق لإخفاق انقلاب ١٩٤٨ ، فليس ثمة ما يُفيد بحدوث تغير أساسي في وعي الشعب اليمني حينها لأسباب عديدة ومعروفة ، وليست هناك أي دلائل تُشير إلى امتداد التأييد للانقلاب خارج مدينة تعز ، وكذلك فقد كان لاستنجد البدر بالاحتياطي القبلي الذي نجح في حشد عدد كبير من القبائل ، كان له اليد الطولى في نصرته أبيه ، مما شكّل رادعاً قوياً للانقلابيين (٣٧) .

لكن الذي يُميز انقلاب ٥٥ عن انقلاب ٤٨ أن الأول كان يمينياً خالصاً " لم تشترك فيها يد عربية كالفضيل الورتلاني وجمال جميل وعبدالحكيم عابدين ومصطفى الشكعة الذي اشتركوا في ثورة ٤٨ بشكلٍ فعلاً " (٣٨) .

والشيء الآخر الذي ميّز انقلاب ٥٥ أنه كان آخر محاولة في اليمن لتغيير نظام الحكم عن طريق استبدال إمام بآخر وهنا تكمن اهميته بالنسبة للثوار ، فقد أثبت لهم أن التغيير الحقيقي يجب أن يكون جذرياً وليس ترقيعاً واستبدالاً " إن انقلاب عام ١٩٥٥م كان هاماً في حياة البلاد السياسية إذ كان اول محاولة يشترك فيها الجيش ضد طغیان النظام الإمامي ، كما أن سمته المميزة كونه

كان آخر محاولة لتغيير الوضع الداخلي لليمن عن طريق استبدال إمام بآخر مع المحافظة على النظام الملكي " (٣٩) .

وقد كثرت التنظيرات حول تسمية ما حدث عامي ٤٨ و ٥٥ بين من يعتبرهما ثورة ومن يدعوها انقلاباً وسوف نستمع لرأي اثنين من أهم من قادوا حركة الأحرار اليمنيين هما : محمد محمود الزبيري وأحمد محمد نعمان ، فهما " لا يقولان أن تلك الأحداث كانت ثورة وإنما انقلاباً وقاما بتسطير قولهما هذا عام ١٩٥٦م في دستور مطالب الشعب ، فقد جاء في دستور مطالب الشعب ما يلي تحديداً : التحقيق في إجراءات الاعدامات وإدانة المسؤولين عنها وتسليم دية للشهداء الذين أعدموا بعد الانقلاب الاول والثاني إذا رضى بالدية أهلهم وتعويض عائلاتهم عن النكبات التي حلت بهم وإعادة ما نهب من أموالهم " (٤٠) .

الموقف السابق من الانقلاب سبب للزبيري والنعمان - باعتبارهما قادة الاتحاد اليمني بالقاهرة - نقمة الكثير من الضباط الأحرار ، فقد تعالت أصوات بعض " الضباط الأحداث الذين كونوا النواة العسكرية لثورة ١٩٦٢م / ١٣٨٢هـ والتي أعلنت الجمهورية ، تستنكر موقف الاتحاد ورجاله من انقلاب الثلايا والامير عبدالله وتتهم نعمان والزبيري وأتباعهما بأنهم قد مكروا بالثلايا والانقلاب العسكري وخطأوا بمناصرتهم للإمام وتأييدهم للبدر " (٤١) .

وقد ظلت آثار تلك النقمة - على النعمان والزبيري - باقيه في نفوس بعض الضباط إلى ما بعد قيام الثورة ، تخرج أحياناً في فترات أسنتهم وزلات اقلام من كتبوا ذكرياتهم عن الثورة .

غليان ما قبل الانفجار :

ومرت الأيام وزادت الضغوط القاسية على الشعب وزاد الشعب من ضغوطه على الإمام ، فكانت انتفاضة الجنود في أغسطس ١٩٥٩م ضد حكم الإمام أحمد - والمدعومة من أخيه الحسن - مستغلين سفره إلى ايطاليا وانشغاله بالعلاج في روما ، وقد عمّت حينها الفوضى عندما تمردت حامية للجيش في (تعز) بحجة المطالبة بصرف المرتبات ، وتوجت تمرداً بقتل القاضي أحمد الجبري وأخاه على محسن الجبري - باعتبارهما من موظفي وأتباع الإمام أحمد - وقد تمّ سحلها في شوارع تعز ، أما في صنعاء فإن الاخبار لم تكن على ما يرام ، فقد تم إشعال النار في العرضي (مقر قيادة جيش الإمام وقتها) وتم نهب بيت القاضي أحمد العمري ، وكل تلك الأفعال كان لأفراد الجيش علاقة بها ، من اجل ذلك أضطر ولي العهد البدر للاستعانة بالقبائل كورقة ضغط ضد الجيش (٤٢) .

كل تلك الأحداث شكّلت مصدر قلق للإمام أحمد وقرر في يوليو ١٩٥٨م العودة إلى اليمن ، وعلى كل حال فقد كانت " تقارير اتباع الحسن تقض مضاجع الإمام في روما حتى نفذ صبره وقطع العلاج وكان من بين التقارير ما أثر على نفسيته بأن البدر قد تواطأ مع الرئيس جمال عبدالناصر على احتجازه في القاهرة إن هو مر من اجواء القاهرة لهذا ترك العودة إلى اليمن عن طريق الجو

وعاد عن طريق البحر وفي قناة السويس لم يقبل دعوة عبدالناصر له بزيارة مصر بل رفض أن يقابله في ميناء بور سعيد " (٤٣) .

ويؤكد القاضي عبدالرحمن الإرياني - الذي كان مرافقاً للإمام حينها - أن عبدالناصر كان متفقاً مع البدر من أجل احتجاز الإمام أحمد في القاهرة ،مما يمكن البدر لخلافته والقيام بالإصلاحات التي وعد الأحرار بها ، لكن الإمام أحمد تنبه لذلك ، ولم يذهب للقاهرة حال عودته ورفض أيضاً استقبال عبدالناصر في بور سعيد ليوم واحد ،ولكن بعد محاولات " وافق على ان تقف الباخرة ريثما يتسنى لعبدالناصر زيارته في الباخرة " وقد لاحظ من رافقوا الإمام حينها ، أنه لم يقم لمصافحة عبدالناصر " بل ظل قاعداً على الكرسي معت ذراً بالمرض الذي يُعانيه ولكنه لما جاء السيد أمين الحسيني وشيخ الأزهر قام لكل واحدٍ منهما دون عناء " (٤٤) .

وسرعان ما عاد الإمام إلى الحديدة شاهراً سيفه ومتحدياً المتمردين عليه ، فكان أن اخمد التمرد بمجرد خطبته التي سمعها المتمردين عبر المذياع يتحداهم فيها بالقول : هذا الفرس وهذا الميدان ، ففهموا أنه عاد لينتقم منهم ، ففروا هاربين من صنعاء ، وأعدم الإمام حينها قادة التمرد وخصوصاً حسين ناصر الأحمر - الذي كان مرشحاً للمتمردين كي يخلف الإمام - وأبنة حميد والشيخ علي بن ناجي الشايف .

وخلال تلك الفترة كانت كل تلك المحاولات قد فشلت في القضاء على الحكم الإمامي لسببين مهمين " الأول يتمثل في اندراج تلك المحاولات ضمن الصراعات الملكية - الملكية بين فئات اصلاحية وأخرى تقليدية ، والثاني يكمن في مهارة الإمام أحمد في التصدي لتلك المحاولات وقمعها بنجاح " (٤٥) .

وفي بداية العام ١٩٦١م تطورت كثير من مفاهيم الحركة الطلابية وزاد معها الوعي بضرورة التغيير عن طريق الفعل الثوري وأثر ذلك الوعي مباشرة على حركة الثورة اليمنية ونتيجة لذلك اشتعلت الانتفاضات الطلابية في صنعاء وتعز وكان لها الأثر الفعال في نقل الأفكار التحررية الجديدة للشعب والتي تدعو إلى تغيير الأوضاع عن طريق الثورة على الإمامة ، وترسخت تلك الأفكار أكثر بعد انتفاضة مارس ١٩٦١م عام في مستشفى الحديدة ،التي أثبتت انه من الممكن القضاء على الإمام - بعد أن سادت الأساطير حول استحالة التعرض له - لقد كانت تلك المحاولة هي الأكثر عفوية و الأكثر شجاعة والاقل تخطيطاً والأبلغ أثراً وتأثيراً على مجرى الأحداث " ذلك الحدث الذي يمكن أن نعتبره المقدمة الموضوعية لثورة سبتمبر " (٤٦) .

على الرغم من أنها جاءت عفوية ولم يكن لها علاقة بالتخطيط للثورة ، حيث قام ثلاثة من الضباط وهم : محمد العلفي وعبدالله اللقية " وأما الهدوانة فقد كانت مشاركته بالصدفة أو أنه أقحم في العملية وهذا بحسب اعترافه الذي جاء فيه أنه جاء للشرب من الغرفة المخصصة لثلاجة المستشفى فوجد الاخ اللقية هناك فسأله ماذا تفعل هنا؟ قال اللقية أنا منتظر للعلفي وفي نفس اللحظة جاء العلفي إلى نفس الغرفة فوجد الهدوانة هناك مع اللقية وخوفاً منه على العملية ولأنه صديق العلفي وتربطه به قرابه أضطر العلفي لمصارحته وطلب منه المشاركة " (٤٧) .

بالتخطيط لقتل الإمام أحمد وقد اتضح فيما بعد أن الهندوانة " لم يشارك بإطلاق الرصاص على الإمام وإنما كانت مشاركته في الموافقة والسكوت وقد اعدم على هذا الأساس وهذا من اعترافه وقد وجد المسدس الذي سُلم له في الغرفة دون أي استخدام " (٤٨) .

ولكن الامانة التاريخية تحتم القول أنه لم تكن " لهؤلاء الثلاثة البواسل صلة تخطيطية بأية جماعة أو أفراد في اغتيال الامام أحمد وإن ادعى تلك الصلة الكثير سيما بعد موت الامام أحمد وقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ " (٤٩) .

وقد نفذوا ما اتفقوا عليه بإطلاق النار على الإمام أحمد حال تواجده في المستشفى وجهاً لوجه ، أصيب الإمام لكنه لم يموت ، فأنتحر محمد العلفي وتم القبض على زميليه وتم إعدامهما فيما بعد .

وقد ادعى المشير عبدالله السلال أنه كان مطلعاً على الحادثة وأن عبدالله اللقية جاء إلى بيته ومعه طفله فايز ليودعه الوداع الأخير وأوصاه بأمه وولده (٥٠) .

وهناك العديد من الثوار من ينفي ما ذكره السلال ويؤكد عفوية الحركة قائلاً : إنه " لا صحة مطلقاً لما نُقل عن المشير السلال أن عبدالله اللقية قد أوصاه بأسرته خيراً ، لأن الإمام لم يكن قد أعطى خيراً مسبقاً عن زيارته للمستشفى إلا قبل حدوثها بساعة مما جعل العلفي (ضابط المستشفى) يتصل باللقية ويقدمان على ذلك العمل " (٥١) .

تزايدت درجة تطور الوعي لدى شريحة واسعة من الشعب وترسخت الأفكار المنادية بضرورة التغيير وزادت الحركة الطلابية قوة وصلابة وكان لمظاهراتها صدىً قوياً سمعه الضباط الأحرار وبالأخص انتفاضة الطلاب في مدارس صنعاء في شهر أغسطس ١٩٦٢م وكانت مطالبهم الظاهرة تتعلق بتحسين جودة التعليم عن طريق تحديث المناهج وزيادة الحقوق ، لكن الحس الثوري كان المحرك الأساسي لتلك الانتفاضة التي رفع فيها الطلاب صوتاً للزعيم جمال عبدالناصر وساروا بها في شوارع صنعاء وترافق ذلك مع إنزال صور الإمام من المدارس ، وكان ذلك العمل إيذاناً بسقوط الإمامة من نفوس وعقول الناس ، وهذا ما تم بالفعل فقد ظلت الرصاصات التي اخترقت جسد الإمام أحمد - في مستشفى الحديدة - وفيه لمن أطلقها وأثرت فيه حتى توفي يوم ١٩ سبتمبر ، وتولى الإمام البدر زمام السلطة بعد موت والده ، لكن عجلة التغيير كانت مستمرة في دورانها، وسيل الثورة الجارف أستطاع أن يجرف كل من يقف في طريقه و يتضح مما سبق " أن النظام الإمامي انهار من جراء تصدع العائلة الحاكمة ولأنه ربط مصيره بمصير التخلف والبؤس في اليمن وبسبب عدم قابليته للإصلاح ونتيجة استعداد نخبة عسكرية وقبلية ومدنية للتخلص منه . وكان هذا النظام يصارع سكرات الموت ويحتضر في العام ١٩٦٢ عندما اتجه ثوار ايلول/ سبتمبر لإطلاق رصاصه الرحمة عليه " (٥٢) .

لينبتق فجر الثورة وتضع مولدها الجديد من رحم المعاناة التي عاشتها اليمن طيلة عهود الإمامة يوم الخميس ٢٦ من سبتمبر عام ١٩٦٢م .

قائمة المراجع :

- (١) ربحي طاهر سحويل : الحركة الوطنية وأثرها على حركة ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢ . ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ . مركز الدراسات والبحوث ، صنعاء . ط١ / ١٩٨٢ م . ص ٣١ .
- (٢) عبدالله البردوني . قضايا يمنية . دار الفكر . دمشق . ط٥ / ١٩٩٦ م . ص ٣٧٩ .
- (٣) المرجع السابق : ص ٥٢ .
- (٤) إيلينا جولوفكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . تر : محمد علي البحر . مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء . ط١ / ١٩٩٤ م . ص ٩ .
- (٥) سلفاتور أبونتي : هذه هي اليمن السعيدة . تر : طه فوزي . دار الآداب ، بيروت . (د - ت) ص ٨٨ .
- (٦) احمد قايد الصاندي : حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيي . مركز الدراسات والبحوث ، صنعاء . ط١ / ١٩٨٣ م ص ٣٨ .
- (٧) ينظر : كيفن روزر : بعثة الأربعين الشهيرة . تر : عبدالوهاب المقالح . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط١ / ٢٠١٤ م . ص ١٥ .
- (٨) صادق عبده علي قائد . التطور التاريخي للهوية اليمنية . منشورات وزارة الثقافة اليمنية . صنعاء . ط١ / ٢٠٠٤ م . ص ١٥٤ .
- (٩) كيفن روزر : بعثة الأربعين الشهيرة . ص ١٦ . سابق .
- (١٠) سلفاتور أبونتي : هذه هي اليمن السعيدة . ص ٨٢ . سابق .
- (١١) ينظر : أحمد بن محمد الشامي : رياح التغيير في اليمن . المطبعة العربية / جده . ط١ / ١٩٨٤ م . ١٤٠٥ هـ . ص ١٧٥ - ١٧٦ .
- (١٢) عبدالكريم قاسم . الاخوان المسلمون والحركة الاصولية في اليمن . مكتبة مراد ، صنعاء . (د - ت) ص ٤٤ .
- (١٣) ينظر : ثروت الخرباوي : سر المعبد : الأسرار الخفية لجماعة الإخوان المسلمين . دار نهضة مصر ، القاهرة . ط١ / نوفمبر ٢٠١٢ م . ص ٣٢٥ .
- (١٤) ينظر : المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .
- (١٥) أحمد بن محمد الشامي : رياح التغيير في اليمن . المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع ، صنعاء . ط٢ / ١٩٨٥ م . ص ١٩٤ .
- (١٦) ينظر : نص الميثاق وقائمة مجلس الوزراء المشكل في كتاب : عبدالله الشماحي . اليمن الارض والإنسان . اصدارات وزارة الثقافة ، صنعاء . ط١ / ٢٠٠٤ م . ص ٢٢٨ وما بعدها ، و ص ٢٣٧ وما بعدها .
- (١٧) أحمد بن محمد الشامي : رياح التغيير في اليمن . ص ٢٥٠ . سابق .
- (١٨) القاضي الرئيس عبدالرحمن الإرياني : ضمن كتاب وثائق أولى عن الثورة اليمنية . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط٢ / ١٩٩٢ م . ص ١١٨ .

- (١٩) أحمد قايد الصاندي : حركة المعارضة اليمنية في عهد الامام يحيى . ص ٢٠٢ . سابق .
- (٢٠) المرجع السابق . ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .
- (٢١) عبدالكريم قاسم : الاخوان المسلمون والحركة الاصولية في اليمن . ص ٦١ . سابق .
- (٢١) ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . دائرة التوجيه المعنوي ، صنعاء . ط ٣ / ٢٠٠٥ م . ص ١٦٩ .
- (٢٣) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .
- (٢٤) ينظر : أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . ط ١ / ١٩٨١ م . ص ٨٢ - ٨٣ .
- (٢٥) محمد عبدالله الفسيل و أحمد الشامي : كيف نفهم القضية اليمنية . دون ذكر دار النشر ومكانها . ط ١ / ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ . ص ١٩٥ .
- (٢٦) محمد الفسيل : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ . ص ١٣٨ . سابق .
- (٢٧) أحمد محمد نعمان . مذكرات احمد محمد نعمان . المعهد الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء . (د - ت) . ص ١٦٧ .
- (٢٨) أحمد بن محمد الشامي : رياح التغيير في اليمن . ٢٢٥ . سابق .
- (٢٩) عبدالله البردوني . اليمن الجمهوري . صنعاء . ط ٦ / ٢٠٠٨ م . ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .
- (٣٠) ينظر : عبدالرحمن الأرياني : مذكرات الرئيس الأرياني ، الجزء الاول . مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط ١ / ٢٠١٣ م . ص ٢١٦ .
- (٣١) ينظر : عبدالله البردوني : قضايا يمنية ص ٥٦ - ٥٧ . سابق .
- (٣٢) عبدالرحيم عبدالله : اليمن ثورة وثوار . تقديم : محمد لطفي عبدالقادر . (دون ذكر مكان النشر وتاريخه) . ص ٢١ .
- (٣٣) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٣٥٣ . سابق .
- (٣٤) ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . ص ١٨٤ . سابق .
- (٣٥) محمد الفسيل : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ . ص ١٣٨ . سابق .
- (٣٦) علي الضبة : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ . ص ١٤٢ . سابق .
- (٣٧) ينظر : أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن . ص ٨٦ . سابق .
- (٣٨) ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . ص ١٨٨ . سابق .
- (٣٩) مجموعة من المؤلفين السوفييت : تاريخ اليمن المعاصر . تر : محمد علي البحر . مكتبة مدبولي ، القاهرة . (د - ت) . ص ٩٤ .

- (٤٠) أحمد القصير : إشكاليات توثيق الحركة الوطنية اليمنية ومكانة أحمد محمد نعمان . ضمن كتاب ندوة احياء الذكرى المنوية لميلاد أحمد محمد نهمان . الجزء الثاني . جامعة عدن . نوفمبر ٢٠٠٩م . ص ٤٩١ .
- (٤١) أحمد بن محمد الشامي : رياح التغيير في اليمن . ص ٤٦٦ . سابق .
- (٤٢) ينظر : عبدالرحمن الأرياني : مذكرات الرئيس الأرياني ، الجزء الاول . ص ٣٣٤ . سابق .
- (٤٣) ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . ص ١٩٧ . سابق .
- (٤٤) ينظر : عبدالرحمن الأرياني : مذكرات الرئيس الأرياني ، الجزء الاول . ص ٣٤٤ - ٣٤٥ . سابق .
- (٤٥) فيصل جلول : اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . دار الجديد . بيروت . ط٢ / ٢٠٠٠م . ص ٣٥ .
- (٤٦) أحمد منصور أبو أصبع : تعايشي مع الحركة الوطنية في اليمن . شركة الامل للطباعة والنشر . ط١ / ١٩٩٤م . ص ١٠٣ .
- (٤٧) حسين عبدالله المقدمي : ذكريات وحقائق للتاريخ . مؤسسة العفيف الثقافية ، صنعاء . ط١ / ٢٠٠٤م . ص ٧٩ - ٨٠ .
- (٤٨) المرجع السابق : ص ٩٢ .
- (٤٩) عبدالله الشماحي : اليمن الإنسان والحضارة . اصدارات وزارة الثقافة . صنعاء . ط٤ / ٢٠٠٤م . ص ٣٣٣ .
- (٥٠) ينظر : عبدالله السلال : وثائق أولى عن الثورة اليمنية . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط٢ / ١٩٩٢م . ص ٣٦ .
- (٥١) أحمد منصور أبو أصبع : تعايشي مع الحركة الوطنية في اليمن . ص ١٠٣ . سابق .
- (٥٢) فيصل جلول : اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٤٢ . سابق .

محمد البدر والأسبوع الأخير للإمامة

توفى الإمام أحمد يوم الخميس ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م ، فتم مبايعة ولي العهد محمد البدر ليكون إماماً ، بحسب الاتفاق مع الأحرار ليقوم بالخطوات اللازمة للإصلاح والتي طال انتظارها من قبل الشعب ، فبادر الإمام الجديد لأخذ البيعة وخصوصاً من الضباط باعتبارهم مصدر الخطر الحقيقي بالنسبة له وبادر العديد منهم بمبايعة البدر والتعهد له بالإخلاص وحلفوا العهود على ذلك ، بالرغم من أن من بينهم من أتخذ من المبايعة تقيّة وتمويهاً فقط " فاليوم توقيع وغداً ثورة .. وهذا جزء من التمويه فوقنا كتاب المبايعة " (١) .

فبادر المنتسبين إلى تنظيم الضباط الأحرار إلى الإسراع والتعجيل بقيام الثورة لأن الخطوات الإصلاحية التي كان البدر قد بدأ القيام بها ربما قطعت عليهم الطريق إلى الثورة خصوصاً بعد تزايد تلك المبادرات والإصلاحات ، و هناك العديد من الأحرار في الداخل من كان يساند تلك الخطوات ويرى فيها طريقاً لخروج اليمن مما تعانیه ، فقد استطاع البدر " أن يمتص نوعاً من حماس النضال الوطني بتلك المبادرات التي كان من أهمها تأسيس الحياة البرلمانية في اليمن إذ كان القاضي أحمد السياغي قد تعين رئيساً للمجلس النيابي " (٢) .

وكان هناك العديد من الأحرار من يعتبر أن وجود البدر على رأس السلطة قد يمثل مخرجاً ومرحلة مؤقتة ، بل إن وجوده يشكل ضرورة وطنية ، لما عُرف عنه من تحرر ورغبة في الإصلاح والانفتاح على العصر ، منهم - على سبيل المثال - الاستاد أحمد محمد نعمان الذي كان يرى في ثورة سبتمبر حركة عنيفة وليست ثورة بالمعنى الحقيقي لأن الأولى لديه التعاون مع البدر وكما قال : " وحينما قامت هذه الحركة الأخيرة سنة ١٩٦٢ كان رأيي أن الثورة في اليمن أو أية حركة عنيفة ينبغي أن لا تقوم وأنه يجب التعاون مع البدر ، لأنه متجاوب مع الأحرار ومع دعوتهم . فلا بد أن نجعله مرحلة من المراحل وإذا تطور الوضع في اليمن واختار اليمن نظاماً غير هذا النظام فليعمل ، لكن نحن أحوج ما نكون للبدر ولا بد أن يكون وجوده ضرورة وطنية وكان هذا رأي كثيرين من الإخوان الأحرار في الداخل المرتبطين بنا وكان رأي فريق من المصريين " (٣) .

لقد لمس الأحرار ذلك التجاوب من البدر معهم عندما تعاونوا معه في جعله ولياً للعهد بشرط القيام بإصلاحات تجعل من المملكة المتوكلية مملكة دستورية شبيهة لما خُطط له في انقلاب ٤٨ وتعهد لهم بذلك وحلف الأيمان المغلظة عندما قابل القاضي عبدالرحمن الأرياني ، وبحسب ما قاله الأرياني : أن البدر بادر بالحلف على المصحف " قبل أن أطلب منه ذلك ، بالعهد المغلظ على المصحف الشريف بأن يكون من دعاة الإصلاح في كل ما يروونه لإصلاح البلاد وتطويرها وأن يتجاوز في موافقته ما وافق عليه إمام الدستور عبدالله الوزير وأن يستعين بالخبراء من مصر وأن يتعاون مع حكومتها ويُخرج اليمن من عزلتها " (٤) .

لقد كان البدر مهيناً لقيادة ثورة إصلاحية تلبية مطالب الأحرار " لأنه كان كأحد الأحرار ، وأرتبط بالمصريين وطلب منهم أن يرسلوا له بعثة عسكرية ليُدرب جيشاً في اليمن ، اعطوه بعثة

عسكرية وكان لها رئيساً ممتازاً ومخلصاً ، أعطوه بعثة تعليمية فطلب بعثات تقنية . وعاد إلى اليمن لفتح المدارس واستقدام المعلمين والخبرات وبدأت الأمور تنتعش وتتطور " (٥) .

لقد بدأ أن اعتلاء البدر لعرش الإمامة في اليمن وجد ارتياحاً وتشجيعاً من شريحة واسعة من الأحرار من المتواجدين في الداخل والخارج والذين شكلوا سابقاً معارضة لحكم والده الإمام أحمد - الذي كان رافضاً القيام بأي خطوة اصلاحية يمتص بها غضب الأحرار- و من الذين شجعوا البدر " بعض أعضاء الاتحاد اليمني في القاهرة كانوا يؤيدون البدر ويجعلون منه فارس الميدان وفتى المستقبل " (٦) .

وبدأ الإمام محمد البدر بإعلان صفحة جديدة في تاريخ اليمن ربما خط الأحرار فيها الكثير من أفكارهم للتغيير، ففي خطاب العرش - الذي القاه في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢م - أعلن بأنه سوف يحافظ على (سيادة القانون وسياسد المضطهدين وسيضع اسس العدالة) كما وعد المواطنين بأنه سوف يصدر القوانين التي بموجبها يكون (المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات) ولن يُفضل أي مواطن على غيره من المواطنين إلا في حالة ما إذا كان نافعا للوطن أكثر من غيره .

وكانت الخطوات التي قام بها الإمام الجديد الأيام الأولى مشجعة للكثير من الأحرار، فقد وقع على ست مراسم : أعلن المرسوم الثالث منها (العفو العام عن كل الأحداث السياسية السابقة التي أودت بمرتكبيها إلى السجن أو إلى الهجرة خارج البلاد) وألغى المرسوم الرابع نظام الرهائن ، ونص المرسوم السادس على رفع مرتبات ضباط وجنود الجيش وكذا مساعدات القبائل (٧) .

وعلى الرغم من أن قادة حركة الأحرار لم يؤيدوا بشكل واضح الإمام الجديد ، لكن الغالبية منهم استقبلوا خطاب العرش ومرسومي العفو العام وإلغاء نظام الرهائن بارتياح واضح ، ووفقاً للمعلومات - ولتصريحات بعض الضباط - كان من المفترض أن يقوم الضباط بتنفيذ القيام بالثورة يوم وفاة الإمام أحمد ، لكنهم أخرؤا الموعد ، لأن الكثير منهم بعد اطلاعهم على البيانات الأولى للإمام محمد البدر ضغطوا من أجل إتاحة الفرصة للبدر ليظهر على حقيقته (٨) .

والعجيب أن بعض الأحرار - الذين ثاروا على البدر لاحقاً - قد شارك في صياغة خطاب العرش ، كما يذكر الاستاذ أحمد المروني ، الذي قال : " وأذكر ان يوم البيعة للبدر صغنا له خطاب العرش كما يقول في البروتوكول الملكي شاركت فيه أنا والقاضي العلامة عبدالرحمن الإرياني وكان الخطاب يتضمن وعوداً في تطوير الجيش وفي جباية الواجبات وجعلها أمانة واطلاق الرهائن وتقليل التقاضي في المحاكم الشرعية التي كانت من أسباب تدمير المواطنين إلى جانب الوعد باستقدام الخبراء العرب لتنظيم جهاز الحكومة اقتصادياً وسياسياً وتربوياً وقد القى الخطاب البدر وأذيع من إذاعة صنعاء وكان مفاجئة للضباط الأحرار لم يكونوا يتصورون أن البدر سيتنازل ويقرر تلك الوعود ويُذيعها على العالم مما جعل الأحرار يفكرون في مسامرة البدر حتى يروا صدق ما وعد " (٩) .

وهناك من رأى في خطاب العرش الذي القاه البدر خطوة متقدمة في ذلك الوقت - خصوصاً ما تعلق بالسياسة الداخلية - وكان أكثر واقعية وملامسة لاحتياج الشعب من البيان الأول الذي صاغه الثوار " غير أنه لا يسعنا إلا أن نعترف بأن القسم الخاص بالسياسة الداخلية في خطاب العرش الذي ألقاه الإمام البائد أحتوى على مضامين اجتماعية واقعية أكثر من البيان الأول للجمهوريين ، وفي ذات الوقت لم يتضمن البيان وبشكل قطعي أي إشارة إلى مسألة الوحدة اليمنية ولم يحتو على أي كلمة حول تحرير الجنوب اليمني من الإمبريالية والسلطين " (١٠) .

لم يفكر الأحرار في مسaire البدر حتى يروا صدق ما وعد - كما قال الأستاذ أحمد المروني - ولم يُعطوا الفرصة ليفعلوا، لأن هناك من كان يُفكر بالأصالة عن نفسه ونيابة عنهم ، فما هي سوى أربعة أيام حتى قامت الثورة - وهذا يعني أنهم لم يعطوه الفرصة - لأن ما حدث يوم ٢٦ سبتمبر كان قد دُبر بليل وما عليهم سوى التنفيذ فقط .

وهنا يجب أن لا نغفل عن الدور المصري الواضح - عن طريق محمد عبدالواحد القائم بالأعمال وقتها داخل السفارة - في الإطاحة بالإمام محمد البدر ، لأسباب مضمونها يتعلق بالحالة الداخلية التي كانت تعيشها الجمهورية العربية المتحدة حينها بعد انفصال سوريا عن مصر - في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م - والذي أدى لتراجع دور عبدالناصر وروج مقولة فشل المشروع الناصري القومي، فكان لا بد من البحث عن دور خارج الحدود يُعيد التوهج للمشروع الناصري ويضمن لعبدالناصر دوراً في الجزيرة العربية يعوض ما فقده في سوريا ، لقد فعل عبدالناصر ذلك برغم علاقته الجيدة بالبدر ، فقد كان " البدر يطلب أن نصبر على أبيه ويطلب من عبدالناصر أن يصبر على الإمام ولكن عبدالناصر بعد هزيمتهم في الوحدة بين مصر وسوريا أراد أن يبحثوا عن نصر جديد ، إذا هُزم في معركة فسيدخل معركة أخرى ، فحبك المؤامرة للقضاء على البدر وعلى أبيه تحت ظل حركة الأحرار، سرق حركة الأحرار وقضية الأحرار ونبذ الأحرار الأصليين وجاء بعملاء مشبوهين مثل البيضاني ... لكننا توقفنا متفرجين ولم نشترك في هذه العملية القذرة التي لم تكن تستهدف النهوض باليمن ، بل جعل اليمن قاعدة لعبدالناصر ليمر عبرها إلى السعودية وعدن " (١١)

أما من حيث الشكل فقد قطعت مصر وعداً للثوار بالوقوف خلفهم ودعم ثورتهم مادياً ومعنوياً ، كل ما سبق جعل من التدخل المصري حتماً في الإطاحة بالبدر والإعداد للثورة وتحديد ساعة الصفر لها ووضع خطة التحرك البديلة إذا لزم الأمر.

وهذا الدور الذي أداه (محمد عبدالواحد) باتقان ، فقد كان معروفاً لكل من تعامل معه بانتهازيته ولعبه دوراً مزدوجاً بين الإمام البدر وبين الضباط الأحرار ، وكما وصفه أحمد جابر عفيف بالقول : " كنت أعرف محمد عبدالواحد القائم بالأعمال المصري معرفة كاملة وانني اخاف منه لآته رجل انتهازي من الدرجة الاولى ... وكنا نراه ما بين وقتٍ وآخر خاصة في المساء يسهر مع البدر ، وإلى كونه انتهازياً فقد كان يُريد أن يكسب الشباب وهذا عمل جيد ولكنه كان متسرعاً يُريد أن يُحقق هدفاً يكسب هو شخصياً من خلاله " (١٢).

واتضح موقفه البرجماتي من خلال تحديده ساعة الصفر مع الضباط وإبلاغ البدر عنها ، والغرض من ذلك أنه سيكون المستفيد الوحيد في الحالتين : في حال نجحت الثورة وحققت المطلوب يكون له الفضل في ذلك على الضباط وفي حال فشلها سيكون له الفضل لدى البدر لأنه كان قد حذره مما سيحدث ، وهذا ما تؤكد الروايات ، فهناك " من يقول بما يُفيد أن مصر ساعدت على تحديد ساعة التنفيذ بطريق غير مباشر من خلال دور القائم بالأعمال المصري (محمد عبدالواحد) فقد خدع البدر بتحذيره له من انقلاب وشيك الحدوث مما دفعه إلى احضار دبابات من الحديدية للحماية كانت هي التي نفذت الانقلاب " (١٣) .

وتترابط الاحداث بتسلسل منطقي يظهر معها ماهية الدور المصري وحجمه بوضوح ، فعند الاتصال بالسلال " قام السلال باستقدام الدبابات من الحديدية إلى صنعاء بحجة حماية قصر البدر واستخدمها ليلة ٢٦ سبتمبر في قصف القصر اثناء وجود البدر بداخله " (١٤) .

وبعد تحذيرات محمد عبدالواحد للبدر بوجود تحركات ترجح حصول انقلاب وشيك كان إن اجتمع البدر مع أعضاء حكومته لتدارس الموقف ، خرج المجتمعون بقرار يقضي بضرورة القبض على بعض الأسماء التي قدمها محمد عبدالواحد للبدر وأشعر الضباط في نفس الوقت أن حياتهم في خطر لأن البدر فضح تنظيمهم وقرر القبض عليهم ، وأن عليهم أن يتعشوا بالبدر في المساء قبل أن يتغدى بهم في الغد ، وهذا ما تم فقد كان " قرار الحكومة - يوم ٢٥ سبتمبر - القاضي باعتقال المعارضين كان له الدور الحاسم في اقناع المترددين بضرورة تنفيذ مهمتهم بصورة مستعجلة " (١٥) .

لقد عجل محمد عبدالواحد بانضاج الثورة قبل أوانها لعلمه التام أن تأخر القيام بها قد يكون سبباً في عدم القيام بها مستقبلاً ، وهذا ما عبر عنه أحد المشاركين في الثورة بالقول " وأرغنا على التعجيل بالثورة قبل اكتمال برامجها وخطتها ولم يكن بإمكان القيادة غير المبادرة إلى انتهاز الفرصة والانقضاض على نظام البدر الذي كان لا يزال هزياً وهشاً " (١٦) .

لأن الاصلاحات التي أعلن عنها البدر- وينوي القيام بالمزيد منها بحسب اتفاهه مع الأحرار مستقبلاً - قد تكون سبباً قد يدحض كل أسباب الثوار للقيام بالثورة ، لأنه كان على اطلاع تام بما يدور في اليمن وبما يُريده الشعب وأيضاً - وهو الأهم - فقد كان مطلعاً على توجهات الضباط الأحرار وخططهم للقيام بالثورة بحكم التنسيق المسبق بينهما وكان يعرف أيضاً أن تنظيم الضباط الأحرار قد خطط أن تقوم الثورة في مدينة تعز - نظراً لتواجد الإمام أحمد فيها - ولم يكن من المخطط لديهم أن تقوم يوم ٢٦ سبتمبر وإنما في ٢٣ يوليو بحسب اقتراح المصريين الذي نقله بعض الثوار، تيمناً واقتدائاً بها وتقليداً لها وقد تم الاتفاق على هذا التاريخ ، كما قال أحد أعضاء التنظيم - اللواء صالح على الأشول - الذي قال " لكن يبدو مما طرح الدكتور البيضاني والمرحوم أ / عبدالغني مطهر وغيرهما أنهم كانوا يُريدون أن تقوم الثورة في ٢٣ يوليو وتم الاتفاق على هذا ، فأرسل لنا في الفرع فرع التنظيم في تعز أرسل لنا الاخ علي الضبعي - رعاه الله - لينقل هذا الاقتراح وأنه من رأي المصريين ولكن مجرد اقتراح أن تقوم الثورة في ٢٣ يوليو " (١٧) .

وهذا ما أكده عبد الغني مطهر وعبدالرحمن البيضاني ، من أن ساعة الصفر الاولى لقيام الثورة كان في ٢٣ يوليو ١٩٦٢م^(١٨) .

وهنا يمكن القول أن ثورة ٢٦ سبتمبر لم تكن صدفة أو مفاجأة - كما يرى الكثير ممن كتب عنها -

لأن الأحداث العظام - ومنها الثورات - لا يمكن أن تصنعها الصدفة وأن تظهر فجأة ، بل هي نتيجة لتخطيط محكم ودقيق أراد لها أن تظهر كذلك - ونجح في ذلك بامتياز - وظهرت كما أراد المخططون أن تظهر وهذا دليل واضح على التخطيط المحكم والخبير ايضاً ، فكان أن ولدت الثورة بعملية قيصرية همها الوحيد خروج المولود - حتى قبل أوانه - لأنه أن تأخر في الخروج ذلك اليوم إلى الحياة ، فلن يرى النور بعدها إلى الأبد .

قائمة المراجع :

- (١) عبدالله جزيان : التاريخ السري للثورة اليمنية . منشورات العصر الحديث ، بيروت . ط٣/١٩٨٧م . ص١٨٥ .
- (٢) ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . ص١٩٧ . سابق .
- (٣) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص١٩٤ . سابق .
- (٤) عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي الإيراني ج١ . ص١٩٧ . سابق .
- (٥) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص١٩٦ . سابق .
- (٦) ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . ص٢٥٩ . سابق .
- (٧) ينظر : مجموعة من المؤلفين السوفييت : تاريخ اليمن المعاصر . ص١٧٧ . سابق .
- (٨) ينظر : المرجع السابق . ص١١٨ - ١١٩ .
- (٩) أحمد حسين المروني : مقابلة مع عبد الكافي الرحبي ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، الكتاب الثالث . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط١/١٩٩٣م . ص٣٣٠ - ٣٣١ .
- (١٠) مجموعة من المؤلفين السوفييت : تاريخ اليمن المعاصر . ١٢٥ . سابق .
- (١١) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص١٩٨ . سابق .
- (١٢) أحمد جابر عفيف : كنت شاهداً على اليمن . مؤسسة العفيف الثقافية ، صنعاء . ط١/٢٠٠٠م . ص١٢٦ .
- (١٣) أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن . ص١١٠ . سابق .
- (١٤) فرد هاليداي " الثورة والثورة المضادة ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، الكتاب الاول . ص٧٤ . سابق .
- (١٥) مجموعة من المؤلفين السوفييت : تاريخ اليمن المعاصر . ص١١٩ . سابق .
- (١٦) صادق ناشر : يحيي المتوكل حضور في قلب التاريخ . مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء . ط١/٢٠٠٣م . ص٤٦ .
- (١٧) علي صالح الأشول : ضمن كتاب : وثائق ندوة الثورة اليمنية ج١ . دائرة التوجيه المعنوي ، صنعاء . ط٢/٢٠١٠م . ص٣١ .
- (١٨) ينظر : عبدالغني مطهر : يوم ولد اليمن مجده (دون ذكر مكان النشر) ط٢/١٩٩٠م . ص١٢٠ .
وينظر أيضاً : عبدالرحمن البيضاني : مصر وثورة اليمن . دار المعرف ، القاهرة . ط٦/١٩٩٤م . ص٨١ .

٢٦ سبتمبر : اليوم المشهود الذي طال انتظاره

معلوم بأن الثورات الكبرى - عبر التاريخ الإنساني - يشعل فتيلها العظماء من الفلاسفة والمفكرين وتوجهها عقول القادة المستنيرة التي تضيء بفكرها الواقع المظلم كالشهب وتتكى على قامات فكرية كبيرة ترسم التغيير المنشود بالفكر الخلاق والأفكار المستنيرة وهو ما تعجز البنادق عن صناعته وغياب هؤلاء عن المشهد الثوري يحول أي ثورة واعدة الى مجرد انقلاب غير مدروس وانفعال بلا نتيجة سوى التغيير الشكلى الذي لا يلامس المضمون .

والثورات الكبرى عبرت في مجملها عن انعكاسات لصراعات اجتماعية عميقة .. وسلوكها كان انعكاساً لفلسفة معينة في عقول من قاموا بها انعكست واقعاً معاشاً فيما بعد ... فلكل ثورة صراعها وفلسفتها وقادتها الذين يطبقون أفكارها ... وبالتالي لها منظريها وأبطالها على أرض الواقع . إن غياب الفكر والفلسفة من تسلم قيادة أي ثورة يجعل منها انقلاباً - لا أقل ولا أكثر - وهو يشبه السيل الذي يتدفق بسرعة كبيرة لكنه لا يعرف الى أين سيصل وأين سينتهي به المآل . ويمكن أن نرى ذلك ونلمسه - على سبيل المثال - في يوميات الثورة الفرنسية التي كانت رغم عنفها وجنونها ثرية بالفلاسفة والمفكرين الذين صنعوا من ثورة الفكر ، فكراً ثورياً جعلت من الثورة الفرنسية حدثاً مفصلياً في التاريخ وملهمة لكثير من الثورات التي اجتاحت العالم المعاصر وكل ذلك لأنها ببساطة قد تسلحت بالفكر الثرى عن قيم الحرية والعدالة والمساواة وبالمنطق الذي يبدأ التغيير المنشود من المضمون وينتهي بالشكل - وليس العكس كما حصل في العديد من الثورات العربية ومنها الثورة اليمنية - ولذلك لاتزال قيم تلك الثورة تجري في عروق الحضارة الانسانية حتى اليوم ... لقد كان الدم يسيل في طرقات باريس ومن مقاصلها التي فصلت الكثير من الرؤوس عن اجسادها ومن جدران سجن الباستيل لكن أفكار الفلاسفة والمفكرين والمصطلحات الثورية والمفاهيم الكبرى التي نادوا بها عن المساواة والحرية كانت تفوح كالعطر من مكنتات الثورة ومؤلفاتها ، فتطغى على رائحة الدم وقد رأى العالم أجمع وعرف وتذكر مفكرين وفلاسفة وكتبا أكثر من عرّف من أعداد الناس الذين اجتاحتها شوارع باريس ، لقد كان فلاسفة الثورة الفرنسية ومفكروها أكثر عدداً من الثوار الذين نزلوا إلى الشوارع بحجم الأثر الذي تركوه في مسار تلك الثورة حينها ومسار معظم الثورات اللاحقة .

انقلاب أم ثورة :

ليست ثورة سبتمبر بدءاً من الثورات - كي تكون محل اجماع على ثورتها من الجميع - بل هي ثورة - كغيرها من الثورات - التي اختلفت بشأنها الآراء والمواقف ، ما بين مؤمن بثورتها وعذرية توجهاتها ومؤيداً لها ، وبين منكر لثورتها - باعتبارها انقلاباً قاده العسكر - ومتكلماً عنها في نفس السياق . لكن هذا الاختلاف حولها دليل على أهمية الحدث وقيمتها في نفس الوقت ، فقد اثارت تلك الثورة العديد من الأسئلة وقت حدوثها وحتى الوقت الراهن ، و " ينبغي أن نتساءل هل ما حدث في سبتمبر ١٩٦٢م كان انقلاباً عسكرياً كما يميل بعض الباحثين إلى تسميته ؟ أم هو ثورة شعبية جماهيرية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ؟ " (١) .

لقد كان الوضع العام في اليمن حينذاك يستدعي حصول تغيير ، فالأوضاع الاجتماعية كانت ناضجة تماماً للقيام بالثورة الشاملة ، باعتبارها الغاية التي يُريدها الشعب ، وكان لا بد من وسيلة للوصول ، وهذا ما حدث بالضبط ، فقد " قام الضباط الأحرار والقوى التقدمية والقوى المعادية للملكية بالانقلاب الثوري سوية، وكان هذا الانقلاب بما قام به واتخذ من إجراءات لاحقة يحمل معنى مساوياً للثورة البرجوازية ، وقد أيدت الانقلاب الغالبية العظمى من سكان المدن في البلاد ومن فلاحي ضواحي المدن أيضاً " (٢) .

والملاحظة الجديرة بالذكر أن معظم المؤلفات العربية والغربية التي تناولت ثورة ٢٦ سبتمبر ترى فيها انقلاباً قام به العسكر والسبب في ذلك أنها لم تكن تمتلك هوية مميزة لها عن غيرها من الثورات ولم تحدث التغيير الجذري المنشود ، فغيرت رأس النظام - الحاكم - بواسطة انقلاب العسكر ، ولم تغيير طبيعة النظام وجوهره ، غيرت الشكل وبقي مضمون النظام دون تغيير، فمن كان يقف على رأس السلطة قبل الثورة كان يُسمى إماماً ، أما بعد الثورة فسُميَ رئيساً - وبنفس سلطات الإمام - ولم تحقق الثورة الأهداف التي قامت من أجلها ولم تكن هناك قيادة كاريزمية يلتف حولها الجميع ، لكل تلك الأسباب رأت تلك الكتابات في ثورة سبتمبر انقلاباً " وكان الانقلاب انعكاساً مباشراً وإن يكن جزئياً لأزمة المجتمع اليمني الشمالي وقد قام بالانقلاب قطاع من القوات المسلحة بدون مشاركة أو معرفة الجماهير المسبقة بذلك ، أو حتى معرفة المثقفين والبرجوازية التجارية الذين أعلنوا تأييدهم الفوري له " (٣) .

وهذا ما جعل الكثير من الكتابات اللاحقة عن ثورة ٢٦ سبتمبر تتحدث عنها باعتبارها انقلاباً عسكرياً مدعوماً من السفارة المصرية في صنعاء وليست ثورة جذرية قام بها الشعب وقد ردد العديد من الثوار ذلك القول في مذكراتهم ، ويرى أغلبهم إن " البعض يردد اليوم بأن ثورة ٢٦ سبتمبر ليست ثورة بقدر ما هي انقلاب لأنها لم تحقق إنجازات ثورية وكل ما حققته هو تغيير نظام الحكم وإن الثوار لم يكونوا مدركين لطبيعة وأبعاد الثورة " (٤) .

لقد كان الدعم الشعبي الذي حصلت عليه الثورة في أيامها الأولى هو الذي حولها - كم يرى البعض - أن تتحول من الانقلاب العسكري إلى الثورة الشعبية " إن نجاح الانقلاب العسكري والدعم والتأييد الجماهيري الواسع الذي لقيه ونتائج التاريخية العميقة وكل ذلك يُحتم النظر إلى أحداث ٦٢ سبتمبر ١٩٦٢م وتقييمها كثورة معادية للنظام الملكي في اليمن " (٥) .

وبرغم الاختلاف حول تسمية ما حدث يوم ٢٦ سبتمبر - والذي قد يتحول لدى البعض إلى جدل بيزنطي - إلا أن هناك إجماع واتفاق من المختلفين حول شيء واحد ، هذا الاتفاق هو " انعدام صلاحية الإمامة للبقاء فأصبح الشعب كله سبتمبرياً بكل عناصره " (٦) .

لقد شكّلت ثورة ٢٦ سبتمبر بحد ذاتها مفاجأة غير سارة للبعض وغير متوقعة حتى بالنسبة لمن قاموا بها ، لقد " فاجأ سبتمبر حتى الذين وجهوا نيران مدافعهم على قصر البشائر ، فجميع الأطراف لا تملك برنامجاً محدداً واضحاً للعمل وتنظيماً قانداً " (٧) .

تلك المفاجأة التي صاحبت الثورة هي التي خلقت حولها ذلك الالتباس ، فقد توفي الإمام أحمد يوم ١٠ سبتمبر ، لكن إعلان الوفاة كانت يوم ١٩ سبتمبر، لقد مثلت تلك الوفاة المفاجئة بالنسبة لتنظيم الضباط الاحرار ، بالفعل " تناقضاً بديهياً في الجدولة الزمنية لساعة الصفر ومسار استكمال بناء التنظيم مما أوجد خللاً في التكتيك والاستراتيجية وكان أبرز هذا الخلل القيام بالثورة في الزمن غير المقرر في الجدول الزمني لساعة الصفر ويومها وشهرها وعامها باستراتيجية التنظيم " (٨) .

فقد خطط تنظيم الضباط الأحرار أن تقوم الثورة في مدينة تعز ، نظراً لتواجد الإمام أحمد فيها ، ولم يكن من المخطط لديهم أن تقوم يوم ٢٦ سبتمبر وإنما في ٢٣ يوليو بحسب اقتراح المصريين الذي نقله بعض الثوار- الدكتور البيضاني وعبدالغني مطهر وغيرهما - تيمناً واقتداءً بثورة يوليو وتقليداً لها وقد تم الاتفاق على هذا التاريخ - كما مر معنا في الصفحات السابقة - ومن أجل ذلك ، هناك من يرى في ثورة سبتمبر نسخة مقلدة ومشوّهة من ثورة يوليو في مصر" فقد كان الاعتقاد سائداً في بعض الأوساط العربية والدولية أن الثورة اليمنية ثورة مصرية التنفيذ والتخطيط والحماية " (٩) .

وهناك اعتبارات كثيرة لتلك الادعاءات ، بعضها موضوعي و منطقي يقرأ الحدث في سياقه العام والبعض الآخر أقرب إلى الذاتية والأدلجة التي تنافي المنهج العلمي ، " بل إن ثمة من يرى أن الثورة اليمنية لم تكن سوى نفحة ناصرية ، أو مخرجاً من أزمة حاقت بمصر بعد فشل اتفاقية الوحدة مع سوريا ، كما يذهب آخرون إلى اعتبارها معجزة الناصرية بلا جدال ، وبذلك يلغي هؤلاء الباحثون بجرة قلم كل تاريخ الشعب اليمني النضالي منذ بداية هذا القرن " (١٠) .

وما يؤكد الكلام السابق بأن ثورة سبتمبر لم تكن سوى نفحة ناصرية ، ما ذكره بعض الكتاب المصريين من الذين يرون فيها التجسيد العملي لمبادئ ثورة يوليو ، وهو عين ما فعله الجيش المصري بذهابه إلى اليمن على حد وصف الكاتب عادل رضا الذي قال إن ثورة ٢٦ سبتمبر لم تكن تحدياً للطليعة التي خرجت لتغير وجه الحياة في اليمن فحسب ، وإنما كانت تحدياً لقوى الأحرار في كل مكان وكان المجال متسعاً ليتأكد العالم كله من تجسيد ثورة ٢٣ يوليو لمبادئها القومية تجسيداً عملياً ولهذا السبب وحده ذهب جيش مصر إلى اليمن " (١١) .

الكلام السابق يؤكد أن مضمون حضور الجيش المصري إلى اليمن كان الدافع له تجسيد مبادئ ثورة يوليو والترويج للمشروع الناصري وأن مساعدة الثورة في اليمن لم تكن سوى شكل من أشكال ذلك الترويج .

والحقيقة - كما يراها البعض - أن بذور الثورة اليمنية بدأت عام ٤٨ في صنعاء وهي امتداد تجذّر عام ٥٥ في تعز وقوى عوده وأشدت عام ٥٩ في قبيلتي (جهم وفي حاشد) ونضج تماماً عام ٦١ في الحديدة ، إن " ثورة اليمن لم تكن مستوردة من القاهرة لأن تاريخ الثورات ضد الحكم الفاسد بدأ في صنعاء قبل أن يبدأ في القاهرة ، إنها ثورة شعب نابغة من إحساسه بالألم من الحياة القاسية والاضطراب المتأخرة " (١٢) .

إن الثورة اليمنية هي مزيج عجيب من كل ما قيل عنها : فيها من التقليد الكثير وفيها من الاصاله الأكثر ، فيها من العشوائية والتخبط الكثير وفيها من التخطيط والتنظيم الأكثر، وفيها من الانتهازية والوصولية الكثير وفيها من البطولة والتضحية الأكثر ، فيها شيء من كل شيء وفيها ايضاً اجتمعت كل الأشياء المختلفة والمتناقضة وكل ذلك لأنها فعل بشري حكمتها الظروف التي احاطة بها وقامت من اجلها ، كل ذلك يجعل من الحدث فريداً بقدر غرابته ومستحيلاً بقدر بساطته وانقلابياً بمقدار ثوريته وثورياً بمقدار انقلابه على كل الاوضاع .

قائمة المراجع :

- (١) عبدالملك المقرمي : التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت . ط١ / ١٩٩١ م . ص ٣٣٤
- (٢) إيلينا جلوبوفسكايا : سقوط النظام الملكي . ص١٤٩ . سابق .
- (٣) فرد هاليداي : الثورة والثورة المضادة ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص٧٥ ، سابق .
- (٤) عبدالودود سيف : لقاء مع السبتمبريين : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص٤٠٩ . سابق .
- (٥) إيلينا جلوبوفسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . ص١٨ . سابق .
- (٦) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص٤٢٨ . سابق .
- (٧) ابو بكر السقاف : دراسات فكرية وأدبية . دار العودة ، بيروت . ط١ / ١٩٧٧ م . ص٥٣ .
- (٨) عبدالله الراعي : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص٣٤٨ . سابق .
- (٩) ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . ص٢٦٥ - ٢٦٦ . سابق .
- (١٠) عبدالملك المقرمي : التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية . ص٣٣٤ . سابق .
- (١١) عادل رضا : محاولة لفهم الثورة اليمنية . المكتب المصري الحديث ، القاهرة (د - ت) ص٧٥ .
- (١٢) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ٢٨٣ . سابق .

كيف بدأت الثورة ؟

قبل قيام الثورة كان هناك العديد من العسكريين في جيش الأمام - من أصحاب الرتب الصغيرة و الذين تخرجوا من الكليات العسكرية اليمنية والمصرية وممن تدريبوا على يد المصريين وتشبعوا بروح الثورة الناصرية وبالوعي الوطني وبالحس الثوري، منهم على سبيل المثال - لا الحصر - : علي سيف الخولاني ، محمد الخاوي ، عبداللطيف ضيف الله ، ومحمد محسن الشامي ، لطف العرشي ، لطف الزبيري ، عبدالكريم المقحفي ، عبدالله المقبل - كانوا قد نظموا أنفسهم في تنظيم سري أسموه تنظيم الضباط الأحرار - على غرار تنظيم الضباط الأحرار في مصر - ذلك التنظيم " بدأ التفكير في تأسيسه من العام ١٩٦٠ كتوجه جاد وقد وجدت أفكاره وأدبياته بجدية تامة منذ تأسست الكلية الحربية والطيران وتالت على بعضها وتوسعت وكان للإعلام الخارجي دور مهم وخاصة اعلام مصر ... كان المعول على الجيش الذي وجدت طلائعه في الكلية الحربية التي فتحت عام ٥٧م بعد إن أغلقت عقب ثورة ٤٨ م . وكذا طلائع كلية الطيران وكلية الشرطة ومدرسة الأسلحة " (١) .

وقد تكون التنظيم فعلاً وأصبح واقعاً في ديسمبر ١٩٦١م حين " وقع الاجتماع الحاسم في منزل عبدالله المؤيد وحضره كل الاخوة الضباط التالية أسمائهم : ملازم عبدالكريم السكري ، ملازم صالح العريض ، ملازم صالح الأشول ، ملازم محمد مرغم ، ملازم أحمد الرحومي ، ملازم ناجي علي الأشول ، ملازم حسين الغفاري ، ملازم محمد حميد ، ملازم حسين شرف الكبسي ، ملازم عبدالوهاب الشامي ، ملازم عبدالله المؤيد ، ملازم علي الجانفي ، ملازم علي محمد الشامي ، ملازم حمود بيدر ، ملازم يحيي جحاف " (٢) .

ولم يكن تنظيم الضباط الأحرار تنظيماً ارتجالياً أو فكرة خيالية غير مدروسة - كما قال البعض ، لكنه كان تنظيمياً مرتباً تحكمه اللوائح والقوانين ويحتكم للسرية التامة بين أفراده ، وفور تكوينه " اتجهت جهوده نحو توحيد وجهات النظر الصورية وبلورتها وإفراغها في قالب تنظيمي سري تشتمل عليه كل الخصائص التنظيمية الصورية من حيث الهيكل والتركيب المتدرج " (٣) .

ولا شك بأن تنظيم الضباط الأحرار الذي كان له الدور الطبيعي في تفجير ثورة ٢٦ سبتمبر " لم يكن وليد المصادفات وإنما كان وليد كل التمخضات الفكرية والسياسية التي زخرت بها الخمسينات كإمتداد طبيعي لإرهاصات الأربعينات والثلاثينات فمنها أستمد وجوده ومن الحركات والانتفاضات والتمردات شروط نجاحه ومن الشعب إلهامه وقوته " (٤) .

وقد استطاع التنظيم حال تكوينه أن يستقطب اليه العديد من الثوار من مختلف الكليات العسكرية ، ومن أبرزهم الشهيد علي عبدالمعني ، وفي تعز انضم اليه : محمد مفرح وسعد الأشول وأحمد الكبسي وأحمد الوشلي ومحمد الخاوي ومحمد صلاح الهمداني ، لقد كان " تنظيم الضباط الأحرار هو النواة الحقيقية التي فجرّت الثورة وأشعلتها واتخذت طابع الانقلاب العسكري لكن هذا الانقلاب العسكري أخذ الطابع الثوري نظراً لالتفاف الشعب حوله " (٥) .

ومن الطبيعي أن يتواصل تنظيم الضباط الأحرار مع القاهرة ، ويمكن القول أن العلاقة بين مصر وبين الحركة الوطنية في اليمن في تلك الفترة كانت علاقة صعبة ، فلم تكن صلة الضباط الأحرار في اليمن بتنظيم شعبي أو حزبي في القاهرة " وإنما الصلة بمصر قبل وبعد الثورة كانت بجهاز المخابرات المصري . وقد بدأت الصلة بين الضباط الأحرار وبين مصر قبل الثورة بشهور ، ولكن بعد معرفة المخابرات المصرية بوجود تنظيم الضباط الأحرار ابتدأت اللعبة فقد احتضنت المخابرات المصرية البيضاني ومحمد قائد سيف وعبدالغني مطهر وعبدالرحيم عبدالله وبعض التجار وبدأت تحاول احتواء الضباط الأحرار لإبعادهم عن مسار الحركة الوطنية في اليمن ، وقد شعر بهذه المحاولة قادة الأحرار الذين كانوا متواجدين في القاهرة (الزبييري ، النعمان ، العيني) كما استاء الأحرار أنفسهم عندما جاء الرد بالمساعدة من القاهرة بواسطة البيضاني " (٦) .

وقد نسق الضباط بالفعل مع السفارة المصرية في صنعاء من خلال محمد عبدالواحد . المسؤول الوحيد في السفارة - الذي التقى عبدالله جزيلان في منزله - بحسب ما ذكره جزيلان - حاملاً له تحيات الرئيس عبدالناصر ورئيس مجلس الأمة انور السادات ، قائلاً له : أن عبدالناصر والسادات يطلبان منك تقريراً عن الموقف في اليمن وما هي طلباتك ؟ فرد عليه جزيلان : " إن القبائل كلها معنا اليوم ولكني لا أضمن استمرار تضامنهم معنا " ولخص طلباته بالآتي :

- لواء واحد فقط من القوات المصرية يربط في صنعاء بجانب قيادة الثورة .. كي تحد من التدخل الخارجي للقوى التي تتربص بالثورة .

- مرتب ثلاثة أشهر للقوات المسلحة وللموظفين المدنيين .

- أن يقوم جهاز الإعلام المصري بدوره الإعلامي للثورة .

- أن تعترف القاهرة بالجمهورية فور قيام الثورة وتعمل على كسب الدول الصديقة للاعتراف بها (٧) .

كانت تلك هي البدايات الفعلية لتنظيم الضباط الأحرار والذي كان بجميع أعضائه وعناصره هو المحرك الفعلي لقطار الثورة ، ولكن الوضع الطبيعي يقتضي أن يكون هناك قائد يقود الحركة ويعود إليه الجميع ، فمن كان القائد الحقيقي للضباط الأحرار ؟ ومن الذي قاد الثورة في سبتمبر ؟

من كان القائد الفعلي للثورة :

من يقرأ تاريخ الثورة اليمنية ويطلع على مذكرات الثورة يلاحظ اغفالهم أدواراً للبعض وتضخيمهم أدوراً أخرى وخصوصاً من اختلفوا مع بعضهم بعد قيام الثورة على تقسيم الأدوار والمناصب ، " وقد حصل أن الضباط أصدروا مذكراتهم وكل واحد انكر دور الآخر " (٨) .

وبدأت مذكرات الثوار تتوالى في الظهور وكل واحد منهم يصور نفسه بأنه كان البطل الأول في مسلسل الثورة والبقية مجرد (كمبارس) لا أكثر ولا أقل ، لقد طففت الذاتية فوق سطح تلك المذكرات أما الموضوعية فأنها اختفت في قعرها ، وكان " الهدف الذي يتوخاه أصحاب المذكرات

هؤلاء هو أن يصور كل واحد منهم نفسه بأنه فارس الثورة المغوار وبطلها الحقيقي الذي بدونه ما كان لها أن تقوم قط ، وحتى يتحقق هذا الهدف يلجأ كل منهم إلى الغمط من دور رفاقه في الثورة وإلى الحط من شأن من اسهموا به ، بل وإلى تسفيه أشخاصهم وطعنهم حتى في رجولتهم وثوريتهم " (٩) .

والغريب أن ذلك النمط من الكتابات لا يُقدم باعتباره مذكرات شخصية - حتى يتفهم القارئ دوافع من كتب فيما كتب - وإنما يُقدم باعتباره تاريخاً للثورة وتلك لعمرى الطامة الكبرى .

فمن كانوا في الواجهة يقولون أن كل واحد منهم كان القائد الفعلي للثورة - وهذا حال جزيلان والبيضاني على سبيل المثال - فيما كتباه عن الثورة .

فالبيضاني ينقل أن علي عبدالمغني قال له : " يا أخ عبدالرحمن انت الأب الروحي للثورة ولولا صوتك من صوت العرب ما تحرك أحد ، ولولا اتفاقك مع مصر على مساعدة الثورة ما قامت الثورة " (١٠) .

لكن البعض يؤكد أن علي عبدالمغني كان هو القائد الفعلي لتنظيم الضباط الأحرار الذي قاد الثورة وكان هو الثائر الحقيقي الذي سقط شهيداً بعد قيام الثورة بأيام ولم يتوارَ خلف الكراسي بحثاً عن منصب ويؤكد " الكثير من الضباط الأحرار وغيرهم ان الملازم علي عبدالمغني برز كقائد يتمتع بالحنكة القيادية ووضوح الرؤية القيادية وحصل على اجماع اصوات القاعدة التأسيسية ليصبح في موقفه التنظيمي المسؤول الأول " (١١) .

ويؤكد بعض الثوار - ممن كتبوا مذكراتهم - أنهم كانوا متفقين على أن علي عبدالمغني كان القائد الفعلي لتنظيم الضباط الأحرار ، وكانوا مجمعين على ذلك ، لكنهم لم يجدوا الوقت الكافي لإقناعه كي يتولى قيادة الثورة أولاً وقيادة الدولة فيما بعد ، لأن موت الإمام الغير متوقع باغت فعلهم الثوري على حين غرة ، فبسبب " موت الإمام المفاجئ لم يسعفنا الوقت لكي نقتع علي عبدالمغني الذي كان محل إجماع الضباط بأن يتحمل مسؤولية قيادة الثورة وقيادة الدولة ، لأننا لم نكن قد وصلنا إلى مرحلة اختيار وتحديد الزعيم القادم للبلاد قبل موت الإمام أحمد " (١٢) .

لقد ظل علي عبدالمغني هو القائد والموجه للضباط الأحرار بعد اندلاع الثورة وخصوصاً فيما يتعلق بالأوامر والتعليمات العسكرية ، بالرغم من اختيارهم للسلال باعتباره صاحب الرتبة الأعلى حينها ، وكان جميع ضباط الثورة يتعاملون مع السلال " بكل احترام وتقدير وكنا نتلقى منه التعليمات وننفذها ولكننا في مهام القتال كنا نتلقى تعليماتنا مباشرة من علي عبدالمغني باعتباره المسؤول عن الشؤون العسكرية بصفة خاصة بينما تولى المشير السلال إدارة شؤون الدولة " (١٣) .

وقد تعامل الجميع مع الشهيد علي عبدالمغني باعتباره قائداً لتنظيم الضباط الأحرار وقائداً عسكرياً للثورة ، هذا ما ذكره عبدالغني مطهر من أن علي عبدالمغني كان يكرر على مسامعي كلما التقيت به في تعز أو في صنعاء " أنه سوف يعتمد اعتماداً كلياً عند قيام الثورة وبعدها على

مجموعة محددة من إخوانه دون سواهم وصفهم بالشجاعة والإقدام والوطنية الصادقة والفكر العسكري الناضج والتضحية والفداء وانه يتوقع لهم أن يكونوا من قادة الجيش الجمهوري وهم محمد الحمزي ويحيي المتوكل ومحمد مطهر وأحمد مطهر وصالح الرحبي " (١٤) .

وهكذا كان معظم الضباط الأحرار يتعاملون مع علي عبدالمغني باعتباره القائد الفعلي وحال موت الإمام أحمد عمل الضباط الأحرار على التنسيق مع الضباط من أصحاب الرتب الكبيرة والمناصب العليا في الجيش حينها ، واتفقوا على وضع أسم حمود الجانفي لتولي قيادة الثورة والسبب في ذلك " لأنه يتمتع بسمعة طيبة في أوساط القوات المسلحة وفي القبائل فضلاً عن انه رتبة كبيرة في الجيش وزميل للشهيد أحمد الثلثيا " (١٥) .

لكنه اعتذر ورفض تولي قيادة الثوار ولم يكتف بذلك - بحسب ما قاله المقدم علي عبدالله السلال - بل " هدد بالانتحار إن هم أرغموه على ذلك " (١٦) .

لكن مبرراته للرفض ربما كانت واقعية ، نظراً لأنه كان شخصية قيادية لدى جيش الإمام وتحركاته معروفة و مع ذلك فقد برك الحركة وبذل كل جهده في خدمة الثوار، ويعلل البردوني سبب اعتذاره ب " الثقافة التاريخية القديمة بالإضافة إلى السجن كرّهت آلية الاحداث الدموية ، لأن كل حدث دموي كان يكنس منات البيوت إلى المقابر وتترتب عليه أسوأ العواقب على الاحياء ، ربما زهدت الثقافة التاريخية - الجانفي - في الطموح ، كما جرّته الوسواس النفسية إلى قراءة الطب القديم " (١٧) .

ولم يكن في نية الضباط الأحرار الاتصال بالسلال واخباره بالموضوع ، لكن رفض الجانفي جعل من السلال الخيار الوحيد المتاح ، لدى البعض والمرفوض لدى الآخرين " ولم يكن الاتصال به وارداً في حينه لأنه كان ضمن مجموعة اصلاحية تراهن على تولي البدر الإمامة خلفاً لوالده المريض وتأمل أن ينتهج سياسة تتناسب مع تطلّع اليمينيين إلى التغيير والإصلاح " (١٨) .

وفي ليلة ٢٦ سبتمبر شعر الضباط في لحظة تنفيذهم الخطوات التي تجعل من الثورة حدثاً ممكناً بالحاجة الماسة إلى رتبة عسكرية عالية من خارج التنظيم - كما فعل الضباط الأحرار في مصر عندما وضعوا محمد نجيب - لكي تعلو فوق تنافس الزملاء منهم ولكي تكون للرتبة مهابتها و تأثيرها على الضباط الثوار وعلى سائر قادة الأسلحة ، وتوجهت أنظارهم إلى زعيمين : عبدالله السلال أمير حرس البدر ومدير كلية الطيران ، وحمود رشدي قائد سلاح المدفعية ، فتم اختيار السلال لأنه كان سابقاً في النضال ومنتمياً إلى الطبقات الشعبية ، أما حمود رشدي فقد كان الارتياح به شديداً لأنه سجن الكثير من المناضلين خلال فترة إدارته لأمن صنعاء (١٩) .

وهناك من قال بأن المناضل علي عبدالمغني كان " يُردد أنه إذا لم يوافق الضباط الكبار على الاشتراك بالثورة فسوف يضطر الضباط الأحرار للقيام بالثورة بقيادة ملازم ثاني " (٢٠) .

وهناك من يقول أن ترشيح السلال جاء بناء على اقتراح " بعض الضباط (حسين الدفعي واحمد الجرُموزي ومجاهد حسن غالب وغالب الشرعي) وجميعهم من اصحاب الرتب الكبيرة مفتاحة

المشير السلال بأن يتولى القيادة وأكدوا أنه ليس بإمكانهم المشاركة ما لم توجد شخصية عسكرية معروفة تتولى تحمل الأعباء وإعلان الثورة وأنه لا يمكن أن يقبل الجيش ولا القبائل بأحد من الضباط ذوي الرتب الصغيرة " (٢١) .

وتؤكد روايات أخرى - من ضمنها رواية السلال نفسه كما قال فيصل جلول - أن القاضي عبدالسلام صبرة وضباط الكلية الحربية اتصلوا بالسلال قبل يومين فقط من اندلاع الثورة واطلعوه على نيتهم القيام بحركة عسكرية دون تحديد موعد لها ، ويروي العميد يحيى المتوكل - كان من ضمن الضباط الذين تحركوا يوم اندلاع الثورة - أن السلال لم يكن يعرف موعد التحرك وأن الموعد نفسه أرتجل ليلة ٢٥ سبتمبر بعد اجتماعهم مرتين في اليوم خلال الاسبوع الذي تلا وفاة الإمام احمد ، وأن علي عبد المغني ومحمد مطهر زيد هما المسؤولان عن ترتيب كل شيء (٢٢) .

ويؤكد المشير عبدالله السلال أنه تم الاتصال به قبل اندلاع الثورة بساعات قانلاً : " إذا بالمقدم صالح الرحبي يصل يوم الأربعاء مندوباً من الضباط الاحرار ويخبرني بأنه تقرر القيام بالثورة هذه الليلة وطلب أن أكون على استعداد لقيادة هذا الحدث العظيم ، ونبه عليّ المقدم الرحبي ألا أغادر المنزل من الساعة التاسعة حتى وصول المدرعة التي سنقتني مع الضباط المرافقين إلى مبنى الكلية الحربية الذي وقع عليه الاختيار ليكون مبنى قيادة الثورة " (٢٣) .

ويورد عبدالله جزيلان رواية أخرى لتولي السلال القيادة قال فيها : جاء الزعيم السلال إلى الكلية الحربية بصحبة جندي من الحرس الملكي في الساعة الثامنة صباح يوم ٢٦ سبتمبر - باعتباره رئيس الحرس الملكي - تلقى السلال وهو في الكلية رسالة من البدر كي يعرضها على الثوار بأنه على استعداد لتنفيذ كل طلبات الثوار ما عدا التنازل عن العرش ، فسئل السلال جزيلان : ما رأيك ؟ واثناء ذلك الحديث جاء الرائد غالب الشرعي وقد القى القبض على رئيس الاستئناف وأبناه .. فاشتد حماس السلال فأمر بإطلاق النار عليه فقتله الشرعي ، وهذا الفعل كان محل تقدير من جزيلان للسلال وللشرعي ، بعد ذلك طلب جزيلان من السلال أن يكتب أمراً باعتباره رئيس الحرس الملكي إلى الملازم أول صالح العروسي - المسؤول عن حرس باب قصر السلاح - يأمره بفتح باب قصر السلاح للثوار ومساعدتهم على فتح مخازن السلاح ، وعند التوقيع قال السلال لجزيلان : ماذا اكتب ؟ فرد عليه : أكتب القائد العام للقوات المسلحة (٢٤) .

وهناك من قال أن السلال قد " ساوم على توقيع هذا الأمر باسم البدر ووافق الثوار على تنصيبه رئيساً لمجلس قيادة الثورة " (٢٥) .

لكن السلال وإن كان يكذب رواية جزيلان في تحديد ساعة وصوله إلى الكلية الحربية ، لكنه لم ينكر أو يعلق على حادثة أمره بقتل رئيس محكمة الاستئناف - كأن الحدث لا يستحق التعليق - وما يهمه أنه كان حاضراً قبل تلك الساعة " غير أنني أحب لفت نظر القارئ إلى اختلاف الروايات في تحديد الوقت الذي وصلت فيه إلى القيادة . فجزيلان قال بأنني وصلت في الساعة الثامنة صباحاً وكتاب لجنة الضباط الأحرار قالوا في كتابهم بأنني وصلت الساعة السابعة صباحاً . اما الرواية

الصحيحة والتي جاءت في شهادة المناضل المقدم أحمد الرحومي والذي وصل بالمدركة ومعه البطل الشهيد صالح الرحبي إلى بيتي ، فقد قال بأنهم وصلوا إلى قبل الفجر وهذه هي الرواية الصادقة ، ولا أدري كيف أفسر اختلاف الروايات ولكن أترك للقارئ اللبيب تفسير هذا التناقض الغريب " (٢٦) .

ويلمح السلال بأن جزيلان أخر متعمداً إرسال المدركة إلى بيته بحسب الاتفاق قائلاً : إن " جزيلان في كتابه قال بأنه كان قد أرسل برقية للواء حمود الجانفي يحثه فيها على الوصول ليللة الثورة ولكن البرقية كما روى - ورواياته طبعاً كثيرة - لم تصل ، فإذا صحّ هذا ولم تكن هذه من رواياته الخيالية ، فمعنى هذا أن جزيلان كان غير مقتنع بقيادتي للثورة أو أنه والله أعلم أحتاط لذلك ... وفي رأبي أن جزيلان ولا أدري من معه كانوا يرجّحون أن يقود الثورة حمود الجانفي" (٢٧) .

ويؤكد السلال أن عبدالله جزيلان وبعض الضباط لم يكونوا يرغبون بقيادته للثورة وأن الجانفي أحق منه بذلك - بحسب قوله بلسانه للجانفي - لكنه يناقض كلامه عندما قال أنه أُنخب بالإجماع لتولي قيادة الثورة ، قائلاً : " والدليل على صدق رأبي وصحة نظريتي أنه بعد مرور أربع وعشرين ساعة على قيام الثورة وصل اللواء حمود الجانفي من الحديدية وتوجه إلى قيادة الثورة فنهضت من كرسي القيادة وقلت له تفضل استلم القيادة فمكثت هنا وانت أحق بها مني ، ولكنه رفض وأصر إصراراً شديداً على التمسك بقيادتي ، وبارك قرار الضباط الأحرار بانتخابي بالإجماع قائداً للثورة وأصر على الرفض والتمسك برأيه رغم مراجعة بعض الضباط الأحرار له بأن يستلم القيادة " (٢٨) .

ويذكر أحد الضباط الحاضرين حينها ما دار بين السلال والجانفي ويؤكد بأن الجانفي كان محل إجماع الضباط لقيادة الثورة - وليس السلال الذي ادعى ذلك - قائلاً : وبعد اثنتي عشرة ساعة وصل الأخ حمود الجانفي إلى القيادة فذهبت فوراً إلى مكتب الأخ عبدالله السلال أخبره بوصولي وقلت له : لا بد أن نتعاون معه جميعاً . وبعد ذلك يذكر القصة التي سردها السلال عن عرضه القيادة على الجانفي واعتذار الجانفي ويضيف قائلاً : " وأخذت الأخ حمود الجانفي إلى غرفة منفردة وقلت له لا تخرجنا أنت الرئيس بحسب رغبة الأغلبية ، وإذا كنت تشك في أي شيء أنا على استعداد بأن يخرج الأخ عبدالله السلال من مكتبه ويسلمك الآن بحسب الكلام الذي سمعته أنت الآن . فرد عليّ الأخ حمود الجانفي بأنه ليس مستعداً إطلاقاً ولو عملنا بالسلال شيئاً سوف يضرب نفسه " (٢٩) .

ويؤكد عبدالله جزيلان كلام حسين الدفعي السابق بأن السلال لم يكن محل إجماع من الضباط - كما كان الجانفي - وأن بعض الضباط طالب بمحاكمته وكانت هناك نية مبيتة للتخلص منه عن طريق السم - أعترض عليها الجانفي بالتهديد بأنهم لو فعلوا ذلك سيقتل نفسه - فقد طالب كلاً من النقيب " حسين الدفعي والملازم أول هادي عيسى والملازم أول علي عبدالمعني والملازم أول محمد مطهر وغيرهم من الضباط الثوار بمحاكمة الزعيم عبدالله السلال لمواقفه من الشهيد البطل الملازم أول

عبدالله اللقية ورفاقه ... فعارضت هذا التصرف معارضة شديدة وتساءلت كيف نعلن للعالم أن الزعيم عبدالله السلال هو القائد العام ثم نقتله إن هذا العمل سيهز صورتنا أمام الرأي العام العربي والعالمى ومرة أخرى لم يقتنع الضباط بما قلت . وعرفت انهم سيحاولون وضع السم للسلال في الشراب أو الطعام فقلت : إنى سأتناول الطعام والشراب مما يقدم للسلال قبله ، وأردفت القول بالعمل فكنت اتناول أي شراب أو طعام قبل أن يتناوله الزعيم عبدالله السلال للحفاظ على حياته خدمة للثورة " (٣٠) .

وقد واجه ترشيح السلال اعتراضاً من بعض الأحرار- من غير الضباط - منهم على سبيل المثال : المناضل محمد الفسيل الذي أبدى اعتراضه كملاحظة تقييميه بسبب وضع السلال في أسفل السلم الطبقي مفضلاً عليه حمود الجانفي لأنه ينحدر من طبقة اجتماعية أعلى هي طبقة المشايخ ، قانلاً : " رغم احترامي وتقديري وثقتي بوطنية الاخ السلال ومكانته العسكرية في الجيش والحرس الملكى ، إلا إننى انبه أن العملية يترتب عليها القضاء على نظام يقف على رأسه حكام تحيط بهم هالة من القدسية والرهبية والانصياع وعندما يعتلى على السلطة شخص هو في الأصل واحد من عامة أبناء الشعب العاديين أمثال الاخ عبدالله السلال ينحدر من أسرة بسيطة مثل قطاع الباعة الموجودين في اصغر واضعف سوق من أسواق صنعاء وبحكم أن المشايخ والقبائل يحتكون بهم باستمرار أثناء دخولهم إلى صنعاء لقضاء حاجاتهم أمام هذه الحالة سيكون رد الفعل خطير وقد يؤدي إلى فشل الثورة وتمرد القبائل ، بينما الزعيم حمود الجانفي يختلف تماماً لأنه ابن شيخ " (٣١)

ومما يؤكد كلام الفسيل أن بعض الضباط الأحرار حاولوا التشكيك بكفاءة السلال لتولي منصب رئيس الجمهورية لدى القاهرة ، لنفس الأسباب التي ذكرها الفسيل ، فعندما قابل عبدالله جزيلان الرئيس عبدالناصر في قصر القبة - بعد إعلان السلال رئيساً للجمهورية - قال لعبدالناصر " لقد عدنا بعد زيارتنا للدول العربية ولكن كانت في انتظارنا مفاجأة هي إعلان السلال رئيساً للجمهورية وعبدالرحمن البيضاني نائباً له وفي اعتقادي أن هذا العمل لم يدرس دراسة عميقة ولم تراع فيه مشاعر الشعب اليمني وتقاليدته . قال الرئيس جمال عبدالناصر : لماذا ؟ قلت : إن أسرة بيت حميد الدين قد حكمت الشعب باسم الدين والانتماء إلى الرسول . وجلوس السلال الذي كان رئيساً للحرس الملكى على مقعد رئيس الجمهورية يُعطي للأعداء أمضى سلاح ضد الثورة . ولو دفع الاستعمار والرجعية ملايين الجنيهات ما تحقق لهم هذا المكسب الدعائي الكبير . فسأل الرئيس قانلاً : ما هو المكسب الدعائي الكبير : أجبت : سيذيعون بين القبائل وشبابها أن الذي يحكم اليمن هو رئيس حرس أبواب البدر وانه من عائلة كذا " (٣٢) .

ويورد المناضل عبدالوهاب جحاف رأياً آخر يقول فيه أن اختيار السلال كان بطلب من القاهرة ، فعندما تمّ الاتصال بين الضباط الأحرار وبين السفارة المصرية ، قال لهم القائم بالأعمال - محمد عبدالواحد - إن القاهرة تريد أن تعرف من يقف على رأس الثورة التي ينوون القيام بها ، رُفض الرد على سؤاله ، فبادر بالقول " إن الجمهورية العربية المتحدة لن تكون مع إي ثورة تضم المدنيين مثل الزبيرى وأحمد نعمان ومحسن العيني والإرياني ، فأجيب عليه ولا أحد من هؤلاء

أجاب وبالنسبة للعسكريين إذا كان على رأس الثورة حمود الجانفي فنحن مع الإمام مائة مائة بالمائة
و ضد الثورة ونحن معكم إن كان على رأسها عبدالله الضبي أو عبدالله السلال بالحرف الواحد ..
وقد سألته لماذا هذا الموقف من حمود الجانفي اجاب إن حمود الجانفي كان يُحب الخبراء الروس
في الكلية ويجاهلهم على حساب الخبراء المصريين ولهذا فنحن ضده " (٣٣) .

وهناك من يرى أن السلال لم يكن مصدقاً أنه قد أصبح قائداً للثورة ، لأن ماضيه المعروف يمنع
الثوار من توليته المنصب ، بالإضافة إلا أنه ظن أن المدرعة جاءت لأخذه للسجن أو لساحة
الإعدام باعتباره رئيس الحرس الملكي وحامي الإمام والإمامة ، فقد كان " رئيس الحرس الملكي
معتقداً عندما وصلت المدرعة المكلفة باستدعائه أنه ذاهب إلى السجن أو إلى ساحة الإعدام ، ولم
يصدق أنه قد أصبح قائداً للثورة حتى بعد أن دخل غرفة القيادة وأدى الثوار له التحية العسكرية
ووضعوه حيث ينبغي ان يجلس قائد الثورة " (٣٤) .

ولأجل كل ما ذكر سابقاً ظلّ السلال متوجساً من بعض الضباط طيلة توليه الرئاسة ، لأنه كان يعلم
أنه كان البديل عن الجانفي وليس الاختيار الأول والوحيد وأن الظروف هي من اضطرت الثوار
إلى استدعائه ، لقد تيممت الثورة بالسلال لحين توفر الجانفي ، وقد كان معروفاً لدى الضباط
الأحرار " أن السلال طيلة فترة بقائه في الحكم كانت تساوره الشكوك في اخلاص الضباط
لشخصه وبأنهم إنما استعانوا به مضطرين " (٣٥) .

وقد كانت النية لدى الضباط الأحرار - يُسميهم البردوني الضباط الأحداث - أن تكون قيادة السلال
لهم خلال أيام الثورة آنية قياساً على (محمد نجيب) في ثورة مصر وعلى (عبدالسلام عارف) في
ثورة العراق وكان عبدالله جزيلان هو المرشح المستقبلي عندهم قياساً على (جمال عبدالناصر
(أو على (عبدالكريم قاسم) ، وتلك النية تكوّنت لديهم بفعل حساسية بين من كانوا يُسمّون
بالضباط الأحداث والضباط القدماء ، وبتأثير أحداث الثورات العسكرية في مصر والعراق
والجزائر والسودان ، غير ان الاحداث التي تلت الثورة قلبت المقاييس كلها ، وكان أهمها نجاة (
البدري) (٣٦) .

وما يؤكد الكلام السابق للبردوني ما ذكره أحد اعضاء الضباط الأحرار وأحد المشاركين في أحداث
الثورة وهو المناضل عبدالله الراعي الذي قال لقد " كان عند الملازم علي عبدالمعني والملازم
صالح الأشول وآخرين فكرة أن من الصعب عليهم زحزحة حمود الجانفي وتغييره ، لكنه من
السهل عليهم زحزحة عبدالله السلال ، كان علي عبدالمعني وبعض الاخوة طموح للاستفادة من
السلال لفترة حتى يتجاوزوا الصعاب " (٣٧) .

ما سبق يعني أن السلال لم يكن خياراً أصلياً لكنه كان خياراً بديلاً فرضته الظروف أكثر من
المؤهلات ، تيممت به الثورة وكان خياراً مؤقتاً ، سيتم استبداله لاحقاً والبديل كان جاهزاً أنه
عبدالله جزيلان الذي تعمد الكثير من الثور اغفال دوره خصوصاً أنه كان القائد الفعلي يوم قيام
الثورة في ٢٦ سبتمبر.

عبدالله جزيلان :

من يقرأ كتاب (التاريخ السري للثورة اليمنية) الذي يُعد بمثابة مذكرات تحدث فيه عبدالله جزيلان عن دوره في قيادة الثورة ، يلاحظ دون عناء من خلال ما ذكره جزيلان أنه كان القائد الفعلي الذي قاد الثورة في يومها الاول وأنه من وضع خطة التحرك العسكري وانه كان من يصدر الاوامر من الكلية الحربية - مقر قيادة الثورة حينها - وهو من أصدر أمر التحرك في أول يوم لقيام الثورة (٣٨) .

لكن العديد من الثوار تجاهل ذكر ذلك ولا نعرف السبب ، ويمكن أن نقرأ - على سبيل المثال - وفي كتاب (أسرار ووثائق الثورة) الذي تحدث فيه من بقي من الضباط الأحرار وفيه معظم الحقائق عن الثورة ودور الضباط الأحرار فيها ، لكنه تجاهل بشكلٍ لافت دور عبدالله جزيلان لسبب غير مفهوم " وهذا لا يجوز في توثيق الاحداث التاريخية ، بل إنه خطأ يضعف من سجل الثورة وأخلاقتها ... وكان الأخ البطل اللواء عبدالله جزيلان هو الذي أعطى أمر التحرك فكيف يصدق القارئ والباحث أن هذا الضابط المميز في عمله لم يكن مطلعاً ومشاركاً في الإعداد للثورة ... فاللواء عبدالله جزيلان من أعمدة تنظيم الضباط الأحرار وأركانه ويستحق التقدير من كل اليمنيين لأنه صاحب أمر التحرك ليلة ٢٦ سبتمبر " (٣٩) .

وهناك رواية جديرة بالتأمل أكدها أيضاً أحد المشاركين في أحداث الثورة - وابن الزعيم السلال - وهو علي عبدالله السلال الذي قال : " والحقيقة أن احد المشاركين في الثورة وهو المقدم عبدالله جزيلان كان قد تلقى وعداً من بعض قيادات التنظيم بأنه قائد الثورة ، فقرر ان يُجرب حظه في تلك الليلة المليئة بالمواقف الخطرة ... جزيلان أعطي له حق الموافقة لأن يأمر بالتحرك في آخر اجتماع لتنظيم الضباط الأحرار قالوا أن أوامر التحرك يُعطيها جزيلان " (٤٠) .

والحقيقة التي حاول طمسها الكثير من الثوار في مذكراتهم هي أن عبدالله جزيلان كان هو القائد الفعلي في اليوم الأول من الثورة وهذا ما يؤكد جزيلان ويؤكدده أيضاً الكثير من الضباط الصادقين من الذين قالوا : بأن " الأوامر تلقوها من عبدالله جزيلان وأن الكثير من الضباط الذين ذهبوا بمهام كانت الأوامر تأتيهم من عبدالله جزيلان وكان معه في القيادة علي عبدالمعني وعبداللطيف ضيف الله وناجي علي الأشول واحمد الرحومي " (٤١) .

وهذا أيضاً ما يؤكد أحد الضباط المشاركين في الثورة ، مؤكداً ان عبدالله جزيلان هو من حدد ساعة الصفر واعطى أوامر التحرك للضباط ، ففي " اللحظة المتفق عليها خرج اللواء عبدالله جزيلان ليعلن ساعة الصفر وأمر بالانطلاق " (٤٢) .

وهناك رواية أنفرد بها عبدالرحمن البيضاني قال فيها أن جزيلان هو من فرض نفسه كقائد للثورة في أيامها الأولى ، مستنداً في ذلك إلى رتبته العسكرية ووظيفته في الكلية الحربية، يقول البيضاني : " انفرد بي الزميل علي عبدالمعني وحكى قصة تكتل الضباط ضد المقدم عبدالله جزيلان الذي حاول بكل الطرق أن يفرض نفسه على الثورة استناداً إلى رتبته العسكرية كمقدم

إلى جانب وظيفته كمدير للكلية الحربية ، فنصحته بالحفاظ على روح العمل الجماعي وسلامة الثورة لتفادي كل أسباب الانهيار " (٤٣) .

ما سبق يدل على أن الثوار لم يكونوا يداً واحدة وتحت قيادة واحدة وإنما كانت الحساسيات و المناكفات قد ظهرت إلى سطح الواقع في الأيام الأولى لقيام الثورة ، و كل تلك المناكفات السياسية التي حدثت بين الثوار عُقب الثورة وبعدها كانت مقبولة حينها ، لأنهم أولاً وأخيراً بشراً - وليسوا ملائكة كما حاول الكثير منهم أن يصورا انفسهم - وكلاً منهم ترغب نفسه أن يكون قائداً ومتميزاً ، لكن الامانة الدينية والعلمية والوطنية والاخلاقية تقتضي من الجميع سرد الاحداث بواقعية موضوعية كما حدثت - وليس بمعيارية ذاتية تراها بعين ما ينبغي أن تحدث - دون زيادة او نقصان ، فالتاريخ هو المحطة التي سوف يرجع اليها الجميع كي يأخذوا منها العبرة التي يمكن الاستفادة منها في الحاضر والتطلع من خلالها للمستقبل لتفادي الاخطاء التي وقعت في الماضي وتفادي عدم تكرارها في الحاضر والمستقبل .

قائمة المراجع

- (١) اللواء احمد قرحش : ضمن كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد الـ ٥٠ للثورة اليمنية . العدد الصادر يوم ٢٦/٩/٢٠١٢ م . ص ٣٧ .
- (٢) الثورة اليمنية . أسرار ووثائق . اعداد لجنة من تنظيم الضباط الأحرار . مؤسسة العفيف الثقافية ، صنعاء . ط٤ / ٢٠٠٢ م . ص ١٠٠ .
- (٣) المرجع السابق . ص ٣٧ .
- (٤) ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . ص ٢٠١ . سابق
- (٥) عبدالباري طاهر : كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد الـ ٥٠ للثورة اليمنية . ٢٦/٩/٢٠١٢ م . ص ٤٥ .
- (٦) محمد الفسيل : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص ١٧٢ - ١٧٣ . سابق .
- (٧) ينظر : عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ١٤٧ - ١٤٨ . سابق .
- (٨) احمد منصور أبو أصبع : تعايشي مع الحركة الوطنية . ص ١٢٥ . سابق .
- (٩) محمد علي الشهاري : نظرة في بعض قضايا الثورة اليمنية . مكتبة مديولي ، القاهرة . ط١ / ١٩٩٠ م . ص ٤٩ .
- (١٠) عبدالرحمن البيضاني : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن . مطابع المكتب الحديث ، القاهرة . يناير ١٩٨٤ م . ص ٣٣١ .
- (١١) سعيد احمد الجناحي : المسار النضالي وأحداث الثورة اليمنية . الأمل للدراسات والنشر ، صنعاء . (د - ت . ص ٢١٤) .
- (١٢) صادق ناشر : يحيي المتوكل حضور في قلب التاريخ . ص ٤٦ . سابق .
- (١٣) المرجع السابق : ص ٥١ .
- (١٤) عبدالغني مطهر : يوم ولد اليمن مجده . ص ١١٢ . سابق .
- (١٥) عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ١٧٦ .
- (١٦) علي عبدالله السلال : ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ . ص ٢٤٠ . سابق .
- (١٧) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ٤٩٨ . سابق .
- (١٨) فيصل جلول . اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٤٣ . سابق .
- (١٩) ينظر : عبدالله البردوني . اليمن الجمهوري . ٤٩٩ . سابق .
- (٢٠) المقدم أحمد ناصر : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ . ص ١٥٦ . سابق .
- (٢١) أحمد منصور أبو أصبع : تعايشي مع الحركة الوطنية في اليمن . ص ١٢٠ . سابق .

- (٢٢) ينظر : فيصل جلول . اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٤٣ . سابق .
- (٢٣) عبدالله السلال : وثائق اولى عن الثورة اليمنية . ص ٥٦ . سابق .
- (٢٤) ينظر : عبدالله جزيان : التاريخ السري للثورة اليمنية . من ص ٢٠٧ - ٢١٣ . سابق
- (٢٥) عبدالرحمن البيضاني : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن . ص ٣٢٩ . سابق .
- (٢٦) عبدالله السلال : وثائق اولى عن الثورة اليمنية . ص ٥٩ . سابق .
- (٢٧) المرجع السابق : ص ٥٨ . سابق .
- (٢٨) عبدالله السلال : وثائق اولى عن الثورة اليمنية . ص ٥٨ . سابق .
- (٢٩) حسين الدفعي : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ٢٩٩ . سابق .
- (٣٠) عبدالله جزيان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ٢١٩ . سابق .
- (٣١) سعيد أحمد الجناحي : المسار النضالي وأحداث الثورة اليمنية . ص ٢٠٢ . سابق .
- (٣٢) عبدالله جزيان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ٢٦٥ . سابق
- (٣٣) عبدالوهاب ناصر جحاف : التلاحم الثوري بين الإذاعة وتنظيم الضباط ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، الكتاب الثالث . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط ١ / ١٩٩٣ م . ص ١٠٧ - ١٠٨ .
- (٣٤) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ١٧٣ . سابق .
- (٣٥) علي قاسم المؤيد : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، الكتاب الاول . ص ٣٦٦ . سابق .
- (٣٦) ينظر : عبدالله البردوني . اليمن الجمهوري . ٥٠٠ - ٥٠١ . سابق .
- (٣٧) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٤٤ .
- (٣٨) ينظر : عبدالله جزيان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ١٥٤ . سابق
- (٣٩) حسين المسوري : أوراق من ذكرياتي . ص ٧٧ - ٧٨ . سابق .
- (٤٠) علي عبدالله السلال : ضمن كتاب وثائق ندوة الثورة اليمنية ، الجزء الأول . دائرة التوجيه المعنوي ، صنعاء . ط ٢ / ٢٠١٠ م . ص ٤٢٣ .
- (٤١) حسين المسوري : أوراق من ذكرياتي . ص ٧٧ - ٧٨ . سابق .
- (٤٢) صادق ناشر : يحيي المتوكل حضور في قلب التاريخ . ص ٥٤ . سابق .
- (٤٣) عبدالرحمن البيضاني : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن . ص ٣٢٧ . سابق .

الثورة في أيامها الأولى : التحرك العسكري ووضع الخطة

من يقرأ ما كتبه عبدالرحمن البيضاني في كتابه (أزمة الامة العربية وثورة اليمن) يدرك دون عناء أنه أراد القول بأنه كان فارس الثورة ومغوارها وأنه من وضع خطة الثورة في القاهرة وسلمها للضباط الأحرار .

لكن عبدالله جزيلان في كتابه (التاريخ السري للثورة اليمنية) يتحدث على أساس أنه من وضع الخطة للتحرك العسكري يوم قيام الثورة قائلاً : وضعت خطتنا للتحرك تمهيداً لقيام الثورة واعلان الجمهورية على النحو التالي :

١ - محاصرة وقصف قصر البشائر واقتحامه بعد ذلك (وهو مقر البدر) .

٢ - السيطرة على الإذاعة واعلان الجمهورية ومبادئ الثورة .

٣ - القبض على قادة الجيش .

٤ - محاصرة قصر السلاح ومحاولة الاستيلاء عليه (١) .

وسلم جزيلان الخطة إلى القاضي عبدالسلام صبره لأنه كان يثق به كل الثقة وكان معجباً بتحركاته الوطنية مع كل القوى الوطنية كما قال (٢) .

و هناك من الثوار من يرى خلاف ما ذكره جزيلان ويعتبر أن القيادة كانت جماعية وتوزيع المهام كذلك ، حيث حضر توزيع المهام " ثلاث شخصيات من قيادة التنظيم هي : الملازم أحمد الرحومي ، الملازم علي عبدالمعني والملازم صالح الأشول ، حيث وزعوا المهام وأعطوا كلمة توجيهية وتوجهنا على ضوءها لتنفيذ المهام " (٣) .

لكن عبدالرحمن البيضاني - الذي يُجمع معظم الثوار تقريباً أنه كان متطفاً ومفروضاً على قيادة الثورة من القاهرة وخصوصاً من أنور السادات - يقول أنه قد وضع الخطة مع بقية زملائه من الثوار وتولى عرضها على جمال عبدالناصر في القاهرة " كان قدرتي أن اجازف بايضاح ذلك كله من إذاعة صوت العرب واعدت مع زملائي الثوار خطة الثورة وتوليت عرضها على الرئيس جمال عبدالناصر فباركها وابلغني التزام مصر بتأييدها سياسياً وعسكرياً بعد قيامها وأذن لي بالدعوة إلى الثورة في حلقات نصف أسبوعية من صوت العرب " (٤) .

والعديد من الثوار يرى أن إعداد الخطة والتحرك كانت جماعية من خلال تنظيم الضباط الأحرار الذي يرى فيه الكثير من الثوار أنه كان القائد الفعلي بالنسبة لهم وقد بدأت احداث الثورة عندما أعد الثوار عدتهم ورتبوا أمورهم كي لا يقعوا في نفس الأخطاء التي وقعوا فيها سابقاً " ففي يوم الاربعاء وتحديداً عند الساعة الثالثة بعد ظهر هذا اليوم الموافق ٢٥ سبتمبر فرضت حالة الطوارئ في الكلية الحربية - مدرسة الاسلحة في صنعاء - وصدرت توجيهات من قيادة تنظيم الضباط الاحرار بتواجد جميع الضباط وتم استدعاء من كانوا في منازلهم وتم منع خروج أي

ضابط من الكلية الا من تم تكليفه من قبل للقيام بمهمة وكان ذلك تحت اكثر من مبرر منها للتمويه أن البدر قد أصدر أمره بذلك تحسباً لأية مفاجآت تستهدفه شخصياً " (٥) .

وقبل الحديث عن التحركات التي تمت في اليوم الاول للثورة هناك معلومة يجهلها الكثير وهي تتعلق بتاريخ اليوم الذي قامت فيه الثورة ، لأن هناك من يشكك بتاريخ اليوم الذي قامت فيه الثورة ، فالجميع يعتقد أن الثورة أعلنت صباح يوم الخميس ٢٦ سبتمبر ولا بد " من التنويه حول تاريخ الثورة ، لم أكن اتصور أن يوم الخميس الذي يصادف قيام الثورة السبتمبرية يوافق السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م وليس السادس والعشرين من سبتمبر كما أورخ خلال أربعين عاماً من قيام الثورة " (٦) .

وفي اليوم الموعد والمشهود للثورة انطلق ضباط الكلية الحربية في صنعاء ليلة ٢٥- ٢٦ - سبتمبر بعد أن توزعوا إلى أربعة مجموعات : مدفعية ودبابات وآليات لاحتلال (دار البشائر) - القصر الذي يسكن فيه البدر - وكلفوا العقيد (حسين السكري) - أحد الضباط في حرسه الخاص - بإطلاق النار على البدر من الخلف ، على أن يرسل لهم الإشارة في تمام الحادية عشرة ليلاً من أجل ان تتحرك إحدى المجموعات باتجاه القصر لاحتلاله والأخرى تتجه إلى الإذاعة لاحتلالها ، واتفقوا على قطع أسلاك التلغراف عن البدر كي يصعب عليه التواصل مع مناصريه ، لكن السكري فشل في مهمته - لأن احد الجنود ثنى مسدسه إلى حلقه - وظل الضباط ساعتين ينتظرون الإشارة منه ، ففاجأهم الأخبار بإصابته بسلاحه وإسعافه إلى المستشفى فتأكدوا من فشله ، وكانت هذه أول صدمة يتلقاها الضباط في أخرج اللحظات، ولم ينتظر الثوار كثيراً كي لا تفوتهم الفرصة ، فبادروا بقصف قصر البشائر بالدبابات - واستمروا في قصفه ست عشر ساعة - ولما كانت الدبابات على مقربة من القصر بعدة امتار ، كانت فذائفها تحدث فتحات لا تتسبب في هدمه لأنه كانت تنفجر بعيداً ، وفي صباح الخميس بدأت المدفعية المتمركزة في مقبرة خزيمة بدك قصر البشائر ، وكانت أشد تأثيراً ، وكان القصر يقاوم بشراسة ، فقد تم احراق دبابة في الساعة العاشرة من يوم الثورة ، و عندما اقتحمت الدبابات القصر لم يجدوا جثة البدر - التي كانوا قد أعلنوا عنها في الإذاعة - لأنه كان قد خرج من القصر ، وسيطر المنتفضون على الوضع في صنعاء وعينوا السلال رئيساً (٧) .

تم الاستيلاء على إذاعة صنعاء وأعلنت صباح يوم الخميس ال٢٦ من سبتمبر في الساعة التاسعة بأن البدر قد دُفن تحت انقاض قصر البشائر " وكان خروجه سليماً سبباً في التشكيك الدائم لأطروحات الثورة ودعايتها مدة سنوات الحرب ، لأنها ابنتت دعايتها بأكذوبة مكشوفة للجميع في وقت حاد الحساسية .. صحيح أن هذا الخطأ أعطى سلاحاً مضاداً ، ولا ندري هل كانت تلك الأكذوبة ضرورية أو غير ضرورية ؟ لقد كان ينبغي اجتنابها حتى لا تشكك في صدق الثورة وحقيقة دعايتها ، وكان مجرد إعلان قيام الجمهورية كافياً لإقناع الشعب بانتهاء الملكية وخصوصاً في تلك الظروف المتفجرة بالاحتمالات " (٨) .

لكن هناك من رأى ان ذلك البيان - الذين تضمن موت البدر- كان مقصوداً والغرض منه الحصول على مكاسب ، فالسياسية هي فن الكذب بصدق ، لأنهم لم يكونوا متأكدين من موته " مما جعلنا نشك في ان البدر ما زال على قيد الحياة ، فطلبنا من الإذاعة أن تنشر خبر موت البدر تحت الأنقاض وكان لإعلان هذا النبأ أصداء عميقة في داخل البلاد وخارجها ، ففي الداخل استسلم كل المسؤولين وحاولوا التقرب من الثورة ، أم بالنسبة إلى الخارج فقد بادرت الدول إلى الاعتراف بالنظام الجمهوري كأمر واقع " (٩) .

و تمت الاطاحة بالإمام محمد البدر وإعلان الجمهورية العربية اليمنية يوم ٢٦ سبتمبر وتبين " أن ما حصل في تلك الليلة من أيلول / سبتمبر هو انتفاضة عسكرية انطلقت من الكلية الحربية وأزرتها ثم انضمت اليها القبائل المتضررة من النظام الإمامي ، فضلاً عن شخصيات سياسية تنتمي لجهاز الحكم ، لكنها باتت غير قادرة على الدفاع عن مواقعها فيه وعن جدواه بالنسبة لمستقبل البلاد " (١٠) .

لقد شكّل الإعلان عن وفاة الإمام محمد البدر أولاً ومن ثمّ تكذيب الإعلان عن هروبه وخروجه من صنعاء تهديداً للثورة وإرباكاً في صفوف الثوار وتشكيكاً في نجاح الثورة وفي ولاء بعض العناصر التي قامت بالثورة ، فهناك من الضباط الأحرار من يرى أن " هروب البدر كان نتيجة خطأ ارتكبه جماعة الاقتحام للقصر الملكي المسمى دار البشائر وبعد أن عرفت بعض القبائل بأن الإمام البدر هرب بدأت بعض التمردات في صعدة ومأرب وغيرها " (١١) .

لكن البعض الآخر منهم لا يرى ذلك ، بل يرى أن هروب البدر كان بتسهيل وتواطىء من البعض الذي أصبحوا ثواراً بعد أيام من قيام الثورة مع انهم لم يكونوا كذلك ، فبعد انتهاء معركة القصر " وفرار البدر متخفياً في ملابس نسائية وقد ساعده على الهرب بعض من تظاهروا بالوطنية بعد نجاح الثورة بأيام " (١٢) .

ويقول البعض من الضباط الأحرار أن الإمام البدر خرج من قصر البشائر بملابس العكفة (العسكر من حراسه) - كما ذكر ذلك عبدالله الراعي على سبيل المثال - وان خروجه شكّل اختلالاً للخطة المرسومة ، فبهروبه " أختلت الاستراتيجية والخطة نهائياً وأضطر الضباط لأن يغادروا صنعاء وفي حينه كانت الجبهات العسكرية في كل مكان " (١٣) .

وبعد الاستيلاء على الإذاعة تم إعلان انتهاء الملكية وقيام النظام الجمهوري - باسم الجمهورية العربية اليمنية - وتم قراءة البيان الأول للثورة التي تضمن مبادئ الثورة وأهدافها الستة .

قائمة المراجع :

- (١) ينظر : عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ١٥٤ . سابق
- (٢) ينظر : المرجع السابق . ص ١٦١ .
- (٣) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٤٨ .
- (٤) عبدالرحمن البيضاني . أوجاع اليمن . الأفاق للطباعة والنشر ، الجمهورية اليمنية . ط ٢ / ١٩٩٩ م . ص ٥٩٣ .
- (٥) المناضل عبدالسلام صبره : ضمن كتاب عن الفقيد عبدالسلام صبره . دائرة التوجيه المعنوي ، صنعاء . (د - ت) ص ١٣٦ .
- (٦) سعيد أحمد الجناحي : المسار النضالي وأحداث الثورة اليمنية . ص ٢٣٣ . سابق . سعيد أحمد الجناحي : المسار النضالي وأحداث الثورة اليمنية . ص ٢٣٣ .
- (٧) ينظر : عبدالله البردوني ، اليمن الجمهوري . ص ٥٠١ . وينظر أيضاً : فيصل جلول . اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٤٤ . سابق .
- (٨) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٤٠٥ . سابق .
- (٩) عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة . ص ٢١٣ . سابق .
- (١٠) فيصل جلول . اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٣٣ . سابق .
- (١١) حسين الدفعي : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، الكتاب الثاني . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط ٢ / ٢٠١٣ م . ص ٢٥٧ .
- (١٢) عبدالرحيم عبدالله : اليمن ثورة وثوار . ص ٣٦ . سابق .
- (١٣) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٧٠ . سابق .

ثورة ٢٦ سبتمبر وأهداف ثورة يوليو الستة :

لقد رأى البعض في ثورة ٢٦ سبتمبر ظلماً اعوجاً لثورة ٢٣ يوليو وتقليداً غير أصيل لها ونسخة مشوهة منها ، والسبب في ذلك التقليد ، أن العديد من الضباط الذين قاموا بالثورة كانوا قد تشربوا الثقافة العسكرية المصرية وعاشوا فترات المد الناصري في القاهرة ، وقد كان ذلك سبباً للتقليد لكنه لم يكن سبباً كافياً " ولعل السبب وجود نموذج ثوري سبق ثورة سبتمبر في اليمن وحاولت الثورة اليمنية العمل على غرارهِ فقد عرف ثوار سبتمبر ثورة مصر واحسنوا القياس عليها ولم يتكشف لهم الفارق بين المجتمعين من حيث اختلاف الخلفيات ومن حيث الواقع الاجتماعي ومن حيث الحجم العسكري " (١) .

من المنطقي والطبيعي أن يكون هناك تأثير من السابق على من يأتي بعده وتأثر من اللاحق بمن أتى قبله ، لكن من الغير الطبيعي أن يصل التأثير والتأثر إلى درجة التقليد الاعمى الغير محسوب النتائج . وهذا ما فعله ثوار ٢٦ سبتمبر مع ثورة ٢٣ يوليو ، فقد ظهر بوضوح حجم تأثير ثورة ٢٣ يوليو على الثورة اليمنية في اليوم الذي قامت فيه الثورة ، وحين تم إعلان أهداف الثورة الستة ، فإن " أهداف سبتمبر جاءت نقلاً أو ترتيباً جديداً لأهداف ٢٣ يوليو ، ففي ظروف الشمال كان هذا أبعد غايات الجموح والثورة " (٢) .

وهذا الواقع من التقليد الغير مدروس أعترف به الرأس المدبر للثورة والدينمو المحرك للثوار وواضع الخطة لها يوم ٢٦ سبتمبر - بحسب ما ذكر في كتاباته عنها - المناضل عبدالله جزيلان قائلاً : " إن مبادئ ثورتنا هي نفسها المبادئ الست التي اعلنتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م مع تعديل بسيط يناسب ظروف اليمن المحلية " (٣) .

وهذا الواقع الذي اتضح للجميع فيما بعد ، حاول تنظيم الضباط الأحرار إنكاره والتوصل منه واعتباره تهمة وليس واقعاً بحكم التأثير والتأثر " واتهمت ثورتنا في اليمن بأنها مصدره من مصر وأن أهدافها الستة هي أهداف الثورة المصرية " (٤) .

ويحاول البعض أن ينسب الاهداف الستة لثورة سبتمبر إلى نفسه مدعياً أنه من صاغها وناذى بها ، وهذا ما قال عبدالرحمن البيضاني ، مدعياً أنه من أعد مسبقاً اهداف الثورة ونشرها في مجلة (روز اليوسف) ، قائلاً أنه : " عندما سمعت البلاغ المتعلق بأهداف الثورة ارتاح فؤادي لأنه تضمن جوهر العناصر الأساسية ومعظم الكلمات والعبارات التي كانت ضمن الاوراق التي قمت بإعدادها بحضور الثوار اليمنيين حين اجتمعنا في القاهرة وأخذها معه الزميل عبدالغني مطهر والتي سبق أن نشرتها بروز اليوسف بتاريخ ٢٣ ابريل ١٩٦٢ وكبرت اذاعتها من صوت العرب عدة مرات كان اخرها قبيل قيام الثورة ببضع ساعات لا تزيد وكانت هي الاهداف التي قامت من أجلها الثورة " (٥) .

وعند قراءتي لما كتبه عبدالغني مطهر في كتابه (يوم ولد اليمن مجده) لم يُشر من قريب أو من بعيد لما ذكره البيضاني عن حملته لأهداف الثورة الستة من البيضاني .

لقد كان الاختلاف حول أصالة أهداف الثورة وعددها ومن وضعها واقعاً معاشاً بين الثوار انفسهم ، ذلك الواقع - أو التهمة إن صح لنا استخدام هذه الكلمة - هي ما دفع بعضاً ممن أرخ لثورة ٢٦ سبتمبر للقول : أن المصريين هم من صاغوا تلك الأهداف وأملوها للثوار عن طريق الهاتف ،

يقول الدكتور محمد عبدالملك المتوكل عن أهداف الثورة الستة " سمعت أنها أرسلت من مصر ولاحظ كلمة - إزالة - في الهدف الأول من أهداف الثورة ، قال المصري الذي كان يملئها بلهجته : - إذابة - فتخيلها المتلقي - إزالة - وكتبوها هكذا ولا يوجد شيء أصلاً اسمه إزالة الفوارق بين الطبقات . ممكن تذيب لكن لا تستطيع أن تزيل الفوارق . هناك متفوقون في جوانب معينة فهل تريد أن تجعلهم سواء مع غيرهم من الكسالى وغير المتوفين " (٦) .

لكن الدكتور عبدالعزيز المقالح - أحد المشاركين في إعلان بيانات الثورة واهدافها - يرى أن ذلك الكلام غير صحيح وأن الأهداف كانت " معدة وجاهزة من قبل الثورة بشهرٍ على الأقل ... فقد كنت أشاهد كتابة هذه الأهداف وشاهداً على إعلانها في الإذاعة وما تزال نسختها الاصلية محفوظة حتى الآن وهي بخط الاستاذ محمد عبدالله الفسيل وهناك اهداف أخرى أتى بها الدكتور البيضاني وأعاد أذاعتها من الإذاعة وحاول أن يمررها ولكن الأهداف الأولى التي كتبت بأيدٍ يمنية هي التي سادت وهي التي ما تزال تعطي صدارة بعض الصحف " (٧) .

كلام المقالح عن الأهداف التي أتى بها البيضاني وحاول فرضها - بحكم منصبه الذي تم فرضه على الثوار من قبل انور السادات - يؤكد العديد من الثوار وهناك من الضباط الاحرار من أكد على أن عبدالرحمن البيضاني قد تجاهل أهداف الثورة الست وأتى بأهدافٍ أخرى من لدنه وقال بأنه من رسم أهداف الثورة وأرسلها من القاهرة " ولم يقف عند حد لكنه تطاول إلى تجاهل أهداف الثورة الستة التي أعلنت صبيحة يوم الخميس وأتى بأهدافٍ أخرى بلغت بنودها ستة عشر بنداً وجعل يعممها على المدارس وغير المدارس وكم تبجح بالقول بأنه هو الذي رسم أهداف الثورة وأرسلها من مصر وأنه هو الذي حدد ساعة الصفر " (٨) .

وهناك من الثوار من يؤكد أن أهداف الثورة كانت يمنية خالصة كتبها الثوار بالتعاون مع بعض المثقفين في " بيت المناضل عبدالسلام صبرة كتبت أهداف الثورة .. التقى بعض الضباط مع بعض المثقفين .. وفي مقدمتهم الصديق العزيز / محمد عبدالله الفسيل .. ولدي شبه تأكيد هنا أنه هو الذي صاغ أهداف الثورة طبعاً بالاتفاق مع الحاضرين ومنهم مجموعة من ضباط الثورة الاحرار " (٩) .

وهناك من يؤكد أن اهداف الثورة الرئيسية هدفان - وليس ستة أهداف - أما البقية منها فهي مجرد مبادئ فقط " وأكد لي من أتق به أن اهداف الثورة هدفان .. أما البقية فكانت مجرد مبادئ ..

وكان يمكن لها أن تكون أربعة أو ستة أو أكثر أو أقل من ذلك . إذا فقد كان للثورة هدفان ليس غير وهما ١ :- إسقاط النظام الملكي . ٢ - إقامة نظام جمهوري " (١٠) .

ولا يهم الشعب اليمني من أين جاءت أهداف ثورته ، لكن ما يهمه : هل كانت تلك الاهداف معبرة عنه وعن معاناته ؟ وهل حققت تلك الاهداف ما كان يصبو اليه ؟ والأهم من ذلك : هل تحققت تلك الأهداف على أرض الواقع ؟

وبالنظر إلى تلك الأهداف ، نلاحظ أن ما جاء في المبدأ الأول منها قد تضمن : القضاء على الملكية وأعوانها والتحرر من الاستعباد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات " والملفت للنظر أن بيان الثورة صدر تحت تأثير الثورة المصرية وأهدافها الوطنية الستة . وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تأثر الخطاب السياسي السبتمبري بالخطاب السياسي العلماني للناصرية " (١١) .

ويبدو التأثير واضحاً أيضاً بأهداف ثورة ٢٣ يوليو بشكل لافت من خلال الهدف السادس الذي نص على : (احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على اقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الامم) فهذا النص " لا يمكن فهمه هدفاً من اهداف الثورة يجب أن يظل اليمنيون يسعون لتحقيقه وإنما يندرج في اطار تأثير ثورة يوليو ونظام الرئيس عبدالناصر تحديداً " (١٢) .

لكن هناك من يرى أن الهدف السادس بصيغته تلك ، كان قاسماً مشتركاً بين جميع ثورات العالم ، ولا ينطوي على " ورائيات تاريخية لأنه اعتيادي كانت تعلنه كل ثورة من ثورات العالم ، لإثبات اعترافها بالقوانين الدولية ، ولتبيين اتجاهها السياسي وعدم انتمائها إلى أحد المعسكرين " (١٣) .

ولقد كان تقليد الثوار لأهداف ثورة يوليو في صياغتهم لأهداف سبتمبر سبباً في تجاهلهم لضرورة تضمين تلك الاهداف المطالبة بإصدار الدستور الذي ينظم شكل الجمهورية المستقبلية ومضمونها ، فمن " الملفت أن يخلو البيان الأول وكذا الاهداف الستة الشهيرة من الإشارة إلى ضرورة إصدار الدستور والقوانين اللازمة لتنظيم حياة الناس الجديدة " (١٤) .

وقد استدعى ذلك التأثير بمبادئ ثورة يوليو دخولاً مباشراً للجيش المصري ساحة الصراع في اليمن وتدخلاً مباشراً في املاء القرارات التي جعلت من الثوار أتباعاً لثورة يوليو لا قادة لثورة سبتمبر كما يؤكد العديد من الثوار من المعارضين للدور المصري في اليمن بعد الثورة .

ولا يهمنا هنا عدد أهداف الثورة ولا من صاغها بقدر ما اهتمامنا بالسؤال عن تطبيقها وظهورها في أرض الواقع لأنها المحك الحقيقي على صدق ثورية أي ثورة ، فالثورة كانت سبباً ومقدمة لتحقيق أهدافها وعندما لا تؤدي المقدمات إلى النتائج فهذا يعني وجود خطب ما أدى إلى ذلك وأن المقدمات لم تكن صحيحة لأنها لم تصل إلى النتائج المتوخاة .

ومن الامور الهامة التي أهملها الكثير من الثوار عند كتابتهم لتاريخ الثورة وظلت هامشاً لا يكاد يرى - مع أن نتائجه كانت وخيمة - هو إهمال ما تضمنه البيان الأول للثورة الذي أعلن صباح يوم السادس والعشرين من سبتمبر عن أهداف الثورة وقد جاء في المبدأ الأول " القضاء على الملكية وأعوانها " لقد شكّل ذلك المبدأ بصيغته تلك مبرراً للقتل والانتقام غير المبرر، لكن قيادة الثورة حاولت تدارك الموقف في اليوم الثاني للثورة مباشرة وغيروا صيغة المبدأ الأول بعبارة (إنهاء الحكم الملكي) بدلاً عن (القضاء على الملكية وأعوانها) وذلك لما في العبارة الأولى من اطلاقية وتوسع تجعل من كل متعاون ومتعاطف مع الملكية حتى بالقول تحت طائلة الاعدام والاستيلاء على ممتلكاته " وأهمية تبدل هذه الصيغ في العبارات يحمل في طياته معاني سياسية نبيلة تنبئ عن مبادئ الرحمة التي ستتعامل بها الثورة مع بقايا الملكيين في الجمهورية العربية اليمينة " (١٥) .

لقد كان ذلك المبدأ - بصيغته الاولى كارثياً - لأنه استغل استغلالاً كارثياً من خلال تنفيذ جملة الإعدامات التي طالت أعوان الملكية من دون محاكمات وهو المبدأ الوحيد من مبادئ الثورة الذي تم تطبيقه وتنفيذه بحذافيره وبنية صادقة لكنها كانت غير وطنية وغير اخلاقية ايضاً وهذا ما سنعرفه في الصفحات التالية .

قائمة المراجع :

- (١) عبدالله البردوني . قضايا يمنية . ص ٧٢ سابق .
- (٢) ابو بكر السقاف : دراسات فكرية وادبية . ص ٥٣ . سابق .
- (٣) عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ١٧١ . سابق .
- (٤) الثورة اليمنية : أسرار ووثائق . اعداد لجنة من تنظيم الضباط الأحرار . ص ٩٩ . سابق
- (٥) عبدالرحمن البيضاني : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن . ص ٣١٩ . سابق .
- (٦) محمد عبدالملك المتوكل : ضمن كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ٤٣ . سابق .
- (٧) عبدالعزيز المقالح : ضمن كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ٤٠ . سابق .
- (٨) ناجي علي الأشول : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ٣٧٢ . سابق
- (٩) أحمد جابر عفيف : شاهد على اليمن : أشياء من الذاكرة . ص ١٣١ . سابق .
- (١٠) المرجع السابق . نفس الصفحة .
- (١١) صادق عبده علي قائد: التطور التاريخي للهوية اليمنية . ص ٢٣٩ . سابق .
- (١٢) عبدالملك شمسان : ضمن كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ١٣ . سابق .
- (١٣) عبدالله البردوني : الثقافة والثورة في اليمن . ص ١٠١ . سابق .
- (١٤) أحمد الجبلي : التحولات السياسية من سبتمبر إلى الوحدة . ضمن كتاب الثورة اليمنية : التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية . مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء . ط/ ٢٠٠٨ م . ص ١٨٥ .
- (١٥) أحمد فايد الصائدي . حركة المعارضة اليمنية في عهد الامام يحيى . ص ٩٤ . سابق .

الهوامش أو المسكوت عنه في ثورة سبتمبر: اعدامات بالجملة

مقدمة :

من يراجع تاريخ الثورة اليمنية ويقرأ معظم مذكرات الثوار يلاحظ أن الكثير منهم أهمل الكتابة عن الاعتقالات والاعدامات - التي شملت بيت حميد الدين والمتعاونين معهم وأركان المملكة المتوكلية وشمل معظم الأسر الهاشمية - والتي حدثت في الأيام الأولى للثورة - وامتدت حتى العام الأول منها - بدون محاكمات وكذلك السطو على أموالهم وممتلكاتهم ومصادرتها - ليس للدولة ولكن للمتنفذين من النظام الجديد - والكتابات القليلة التي تحدثت عن تلك الفضائع تناولتها باختصار شديد وبأسطر معدودة ولا ندرى سبباً لذلك ، وربما يكون السبب أنهم رءوا فيها لعنة قد تطاردتهم وعندما ذكرها البعض ، مروا عليها مرور الكرام وتناولوها بأسطر معدودة والسبب في ذلك كان تفادياً لإحراج الأمانة العلمية وتوثيقاً للتاريخ الذي لا يرحم.

وقد حاولنا قراءة الهوامش وتتبع المسكوت عنه في بعض مذكرات الثوار وما كُتب عن الثورة وفي كلٍ منها نجد جزءاً من الصورة التي أريد لها أن تظهر ممزقة كي تختفي معالمها وبجميع تلك الأجزاء إلى بعضها سوف تظهر لنا معالم الصورة بوضوح تام نوعاً ما .

وفي جلّ الثورات حدثت تجاوزات واعتقال تعسفي واعدامات ، لكن تلك التجاوزات ظلت استثناءات بسيطة والقاعدة هي أن تستوعب الثورة جميع أبناء الشعب لأنها جاءت بهم ولهم ومن أجلهم أيضاً ، لكن أن تتحول القاعدة إلى استثناء وأن يغدو الاستثناء إلى قاعدة فهذا الوضع ليس طبيعياً ولا منطقياً ولا ثورياً أيضاً إنما هو وضع انتقامي تحركه دوافع ذاتية بعيدة عن منطق الثورة الموضوعي .

وقد مر معنا أن البيان الأول للثورة - الذي أعلن صباح يوم السادس والعشرين من سبتمبر- قد تضمن أهداف الثورة وقد جاء في المبدأ الأول " القضاء على الملكية وأعوانها " وقد شكّل ذلك المبدأ بصيغته تلك مبرراً للقتل والانتقام غير المبرر، فقد حرص بعض الثوار على تنفيذ الهدف الأول حرفياً - متناسياً بقية الأهداف - ليس حباً له ولكن كرهاً لبيت حميد الدين ، وكما قال أحد الثوار " لقد التقى المعارضون أو معظمهم عند الهدف الأول من أهداف الثورة ولكن منهم من كانت الأهداف لا تعني شيئاً بالنسبة إليه إنه يريد النصر على بيت حميد الدين إما لمجرد الانتقام أو للحصول على مكسب وكفى " (١) .

وبعيد قيام الثورة حدثت حملة اعتقالات واسعة شملت أركان النظام واعوانه والموالين له ومن الطبيعي في أي ثورة أن تحدث اعتقالات وتجاوزات تجاه من يحاول الهرب أو يقاوم الاستسلام ، لكن من غير الطبيعي أن يتم الاعتقال بناء على النسب وإعدام من سلم نفسه طواعية وبطريقة وحشية وبدون محاكمة ، لقد شنّ الثوار حملة اعتقالات واسعة في اليوم الأول للثورة ، كان لها أثراً سلبياً لأنها أفرغت الثورة من مفهومها الثوري التغيري الجديد المغاير لما سبقه وحوّلتها إلى حرب أهلية طالت لسبع سنوات وجعلت العديد من المناصرين للملكية يستमित في الدفاع ضد

الثورة ليساً حباً في بيت حميد الدين ولكن دفاعاً عن حياته كي لا يطالهم ما طال غيرهم من العزل الذين تم اعتقالهم والتنكيل بهم ، لقد تحدث القاضي عبدالرحمن الارياني في مذكراته منتقداً تلك الإعدامات محذراً منها بأنها ستكون وقوداً لثورة مضادة ، قائلاً " وأذهلني ما كنت أسمعه من الإذاعة عن الإعدامات التي تتم لرجال العهد البائد وأبرقت للسلال أبراً إلى الله من كل قطرة دم تسفك بدون حق ... كنت أرى أن الدماء التي تسفك صبراً هي وقود الثورة المضادة ، فكلما استزادت منها الثورة فإتاما تمد أمراء بيت حميد الدين بالوقود " (٢) .

وفي اليوم الاول للثورة شكّلت لجنة اعتقالات و " كان المكلف باعتقال اعوان الإمام البدر ليلة الثورة في صنعاء هو النقيب حسين الدفعي الذي كان مُديراً للشرطة في باب اليمن وقد أرسلت أسمائهم من قِبَل اللجنة العليا للتنظيم وحسب الخطة العسكرية للثورة إلى النقيب حسين الدفعي ولم يتم اعتقالهم في ليلة الثورة بسبب تعطل المدرعة ، فتأخر اعتقالهم إلى صباح الثورة وهناك من ذهب لاعتقال رئيس الاستئناف يحيى محمد عباس الشهاري وغيره ومنهم من أتى إلى مبنى القيادة لتسليم نفسه ، مثل زيد عقبات ، عبدالرحمن عبدالصمد أبو طالب ، محمد صالح العلفي وغيرهم وقد اعتقلوا عقب وصولهم مباشرة . اما بقية سيوف الإسلام في صنعاء فتم اعتقالهم ولعب علي عبدالله السلال دوراً في اعتقالهم ، فلم يأت ظهر يوم الثورة إلا وجميعهم معتقلون في مبنى القيادة من وزراء وحكام واعوان للإمام وغيرهم " (٣)

وكما ذكرنا سابقاً بأن المبدأ الأول من مبادئ الثورة شكّل كارثة حقيقية استغلها البعض في التنكيل بأعدائهم ، فنصبت المشانق ونفذت الكثير من الإعدامات بحق الملكيين من دون محاكمات ومن دون تمييز وبسبب أسماء الأسر الإمامية كما سموها وتم السطو على أملاك الملكيين وحرق منازلهم - كما يحصل الآن من اعتقال الدواعش في تعز ومأرب للكثير من الأشخاص ونهب منازلهم واحتلالها بسبب أسماء أسرهم - ويتذكر الدكتور محمد عبدالملك المتوكل ما حدث في تلك الفترة عندما طُلب منه الرجوع إلى صنعاء من عدن بالقول : " طلبوا مني السفر معهم فرفضت رجعت إلى الفندق أستمع إلى الأخبار وإذا الإعدامات تتوالى وقد أخذت طابعاً عنصرياً فقررت الذهاب إلى المملكة وحاول البعض أن يراجعني فقلت لهم : حكموا علينا بالإعدام بسبب اللقب أو الهوية وهذه ليست ثورة وطنية " (٤) .

مع أن العديد من أبناء تلك الأسر لم يكونوا ملكيين بالمعنى الذي يعني تعاونهم مع الملكيين ضد الثوار ، بل شارك العديد من أبناء تلك الأسر التي تم تصنيفها ملكية في الثورة ضد الملكية نفسها ، سواء في عهد الإمام يحيى - كما حدث في انقلاب ٤٨ - أو ضد الإمام أحمد ، لكن معارضتهم تلك قوبلت بالتشكيك ، فلم تكن خالصة لوجه الثورة كما كتب عنها البعض " بل كان الأمر يتعلق بمصالحهم الأسرية ونفوذهم في السلطة " (٥) .

ولم تكن معارضتهم للإمامة سوى ركوباً لموجة المعارضة للوصول إلى مصالحهم الخاصة " هذه الأسباب الخاصة دفعت بكبار السادة ، سواء من الأسر الطامعة في الإمامة أو من أبناء الإمام

يحيي ، إلى ركوب موجة المعارضة والالتقاء بالأحرار الدستوريين ، محاولين الوصول عن طريق المعارضة إلى ما لم يتمكنوا من الوصول إليه عن طريق السلطة " (٦) .

لكل تلك الأسباب ظلت تهمة الملكية والإمامية سيفاً مسلطاً على رقاب الكثير منهم ، تم بسببها تهميشهم ومنعهم وإقصائهم من تولى المناصب الهامة في الدولة بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ولم تشفع لهم مؤهلاتهم العلمية وكفاءتهم بذلك حتى الوقت الراهن ، وكل تحرك شعبي أو ثورة بغرض التقويم والاصلاح يشاركون فيها يكون دافعها - كما يقول خصومهم - القضاء على الجمهورية وإعادة الملكية ، كما قيل عن حركة الشباب المؤمن في صعدة وعن ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م .

من أمر بالإعدامات ومن قام بالتنفيذ ؟ :

يحاول بعض الثوار من خلال مذكراتهم التبرؤ من الإعدامات التي تمت في أيام الثورة الأولى ، وكل واحد منه ينفي التهمة عن نفسه ويحاول أن يلصقها بغيره ، فكل واحد عندما يتحدث عن تفجير الثورة تفهم من حديثه أنه كان القائد الفعلي والمفجر الاول لها ، لكن حال الحديث عن الإعدامات يتراجعون إلى الخلف ويقدمون الآخرين ، على اعتبار أن مسئولية إصدار أوامر الإعدامات - كما يرى البعض - قد تولى كبرها الزعيم عبدالله السلال بحكم موقعه القيادي بعد نجاح الثورة والبعض يرجعها إلى اجتهادات شخصية لبعض الثوار ، ولا يوجد تأكيد بشأن اصدار أوامر الإعدامات من دون محاكمة ، لكن هناك اتفاق من الكثير من الثوار في مذكراتهم بأن من نفذ العديد من الإعدامات وذاع صيته واشتهر بذلك هو العميد هادي عيسى الذي لقي نفس المصير الذي اشتهر به ضد خصومه ، فقد كان " العميد هادي عيسى شخصية وطنية ثائرة ، هذا وما مارسه في ظل المرحلة الأولى من قيام الثورة لم يكن قراره وحده ، ولم يُقر الإعدامات ، وبعد شهر من قيام الثورة كبرت مكانته وذاع صيته بأنه المنفذ لكثير من الإعدامات " (٧) .

وليس بمستغرب أن يتم إعدام هادي عيسى عام ١٩٦٦م - بدون محاكمة كما كان يفعل بمن أعدمهم - بتهمة التخابر مع اسرائيل في الاحداث التي تلت اعتقال الحكومة اليمنية في القاهرة ، فالجزء من جنس العمل كما يقال .

والعجيب في الأمر أن من خطط للثورة من القاهرة - كما يدعي - يستنكر الإعدامات - بدون محاكمة - التي قام بها بعض الضباط ليس بسبب أنها مرفوضة لذاتها ، شكلاً ومضموناً ، بل بسبب أن بعض الضباط فقدوا أعصابهم وهذا عذر أقبح من الذنب ، و كما قال " على نقيض الخطة التي أرسلتها للثوار وتضمنت الاكتفاء بالتحفظ على الشخصيات التي يحتمل أن تقوم بأعمال مضادة للثورة ، ولمدة محدودة حتى يستقر النظام الجمهوري ، فوجئت بأخبار من صنعاء أزعجتني حين بلغني أن بعض الضباط الذين فقدوا أعصابهم بعد الثورة تسرعوا بإعدام نحو عشرين رجلاً من كبار الشخصيات اليمنية بدون مبرر ولا محاكمة ، وكان من بينهم من يستطيع أن يؤدي خدمات جليلة للجمهورية بعد قيامها " (٨) .

وعبدالرحمن البيضاني - نائب رئيس الجمهورية حينها - يتهم صراحة عبدالله جزيلان بأنه من أعدم أولئك المقتولين - أو ربما شارك أو أمر بإعدامهم - وكانت تلك الإعدامات سبباً للحالة النفسية التي عاشها جزيلان بعد قيام الثورة - كما يعترف بها جزيلان في كتابه التاريخ السري للثورة اليمنية - ويقول في ذلك : " كانت أشباح القتلى العشرين من أقطاب اليمن السابقين الذين اشترك جزيلان في اعدامهم فور قيام الثورة تطارده ليلاً ونهاراً ، وكان الشبح الذي لا يفارقه قط شبح صديقه الامير الشاب الحر الحسن بن علي الذي ناشده الرحمة وهو مربوط في ساحة الإعدام فأفرغ جزيلان بنفسه مدفعه الرشاش في صدره بينما كان الامير الشاب من الاحرار الناقمين على الاوضاع التي كانت سائدة في اليمن قبل الثورة " (٩) .

وسوف نسرد مشهداً يصور ما حصل من تجاوزات خطيرة ، نستمع فيه لعبدالله جزيلان الذي أراد أن يقول أن السلال هو الذي كان يُصدر أوامر الإعدامات ، ويمكن أن يلخص الكثير مما حدث من فوضى الإعدامات بدون محاكمات - ويؤكد كلام البيضاني - ذلك المشهد حدث في الكلية الحربية وكان بطله الرئيس السلال ، وسوف نعرف أنه إذا كان من يقف على رأس السلطة قد تصرف بتلك الطريقة ، فكيف تصرف بقية العساكر والضباط ! يقول عبدالله جزيلان " أثناء الحديث مع الزعيم السلال جاء الرائد السيد غالب الشرعي ومعه رئيس الاستئناف وأبنيه وقد تحرك الرائد السيد غالب الشرعي بسرعة وقبض عليهما وأحضرهما إلى الكلية الحربية . وعندما وقع نظر الزعيم عبدالله على وجه رئيس الاستئناف قال كما اذكر : هذه ثورة وقد ظلمت الشعب وعبثت بالمقدسات ولم تتركوا إي شيء في تعذيب الشعب الا فعلتموه ، ولم يرد رئيس الاستئناف ولم يبد أي حركة ، فقد أدرك أن الأمر جد لا هزل فيه خاصة وأن طلقات المدافع والدبابات كانت ترمجر طول الليل وها هو يرى بنفسه رئيس الحرس الملكي يقف أمامه ، وأشدت حماس الزعيم السلال فأمر بإطلاق النار عليه وانطلقت رصاصات من مسدس الرائد السيد غالب الشرعي لتعلن نهاية الكهنوت العفن . وحاول ابن رئيس الاستئناف الهرب فأطلقت عليه الرصاص من مسدسي ولم تصبه ولكن أحد الجنود من حرس الكلية الأبطال أطلق من بندقيته طلقة كانت نهاية الجيل الجديد من الحكم الكهنوتي ، وقد اكبرت موقف الزعيم عبدالله السلال وموقف الرائد السيد غالب الشرعي وشعرت بالثقة بعد مقتل رئيس الاستئناف " (١٠) .

ويمكن أن نسأل المناضل جزيلان : أي بطولة في قتل الأعزل حتى إذا كان مجرماً ؟ وكيف نُكبر من يقتل عُزلاً الا من خوفهم ؟ وإذا كان هذا تصرف قادة الثورة وهم رأسها وأعقل من فيها فكيف كان تصرف بقية العسكر ؟

ويصف أحد المناضلين الذين شاركوا في الثورة ما رآه في مشهد آخر مثل بشاعة تلك الاعدامات التي لطخت وجوه الثوار وسوّدت وجه الثورة - وجعلت ردة الفعل ضدها مهولة - واصفاً تأثيره الشديد من هول ما رأى من بشاعة المنظر قائلا: " تأثرت جداً لطريقة الإعدام التي لم نعرف عنها شيئاً ، ولا من الأمر بذلك ، لأن أولئك الأشخاص لم يحاكموا ولم يصدر قرار بإعدامهم وبعضهم لا يستحقون الإعدام ، وتركت أثراً سلبياً على الثورة ، لقد شاهدت خمسة أشخاص تم إعدامهم ولا أدري كيف أعدموا ؟ ولا كيف تمت محاكمتهم ؟ ومن أمر بإعدامهم ؟ ولكنني شاهدت أمامي جنباً

مضرحةً بالدماء في مرآب المدفعية وتألّمت كثيراً لتلك الطريقة المؤسفة والمحرّنة التي تركت أثراً سلبياً على سمعة الثورة وعدالتها وعلى الأهداف النبيلة التي نسعى لتحقيقها " (١١) .

وقد كانوا يُذيعون خبر الإعدام وأسماء المدومين في إذاعة صنعاء ، فتشاعم الكثير من الثوار - كما قالوا في مذكراتهم - من الاستعجال بذلك من دون محاكمات وهذا يعني لديهم أنه لا فرق يذكر بين ما كانوا يعيرونه على الإمام بالأمس وما يفعلونه اليوم ، منهم حسين المقدمي الذي قال أنهم أذاعوا " في الأخبار أنه قد أعدم عدد من الأشخاص وسموهم بالاسم فتشاعمنا من ذلك الاستعجال في الإعدامات وفسرناه بأن الثورة في أزمة وفي خطر وإلا لماذا هذا الإجراء ما دامت الثورة قد نجحت والإمام تحت الأنقاض ولا سيما وبعض الأسماء كانت ممن لا يستحق الإعدام من الأساس والإعدام بحد ذاته لا يجوز ومُحرّم أصلاً إلا بحكم شرعي وقد عينا على الإمام التسرع والإسراف في الإعدام فكيف نكرر أخطاء الإمام " (١٢) .

لكن بعض الضباط الأحرار- ممن شاركوا في الثورة - كان يرى تلك الإعدامات ضرورية - من وجهة نظرهم - لقيام الثورة ولولاها ما تمت الثورة ، فمذاق دم الضحايا علاج يقضي على الخوف لدى البعض كما قال أحد المشاركين - ناجي علي الأشول - في التغلب على خوفهم يوم قيام الثورة ، فقدّم تنظيراً مفاده " ولا شك أن بعض الجيوش قد تصاب بعقدة الخوف من عدوها ما لم تُدقّ طعم دمه " (١٣) .

وإذا كان ذلك كذلك مع العدو الذي يملك السلاح ويحارب فربما يكون كلامه منطقياً، أما إعدام الغزّال فليس مُبرراً على الإطلاق ، لكن المناضل عينة ذكر سبباً ليجعل من إعدام الغزّال نتيجة منطقية - مع أنها ليست كذلك - وتلك لعمرى سفسطة غير محمودة فقال مبرراً تلك الإعدامات :

" ولكن القيادة أدركت هذه الظاهرة فأطعمت الثوار من دم العدو رداً على إحراق دبابة الشراعي ، ولما سقط أهم ركن من أركان النظام الإمامي ممثلاً برئيس الاستئناف انقضت كل سحائب اليأس وتجلّى الموقف عن نصر مبین " (١٤) .

فإي نصر مبین بإعدام رئيس الاستئناف وولده - كما ذكر جزيلان - وقد تم أخذهما من منزلهما أعزّلان ! وإذا كان ذلك النصر مّبيناً ! فلماذا استمرت الحرب الأهلية سبع سنين عجاف ؟

لقد ربط الثوار بين نجاح الثورة وبين رؤية الجماهير لدم العهد البائد ، وكان صبغ الثورة باللون الأحمر القاني هو ما يجعل منها كذلك والذي " وفق الثورة بالنجاح وجعل الجماهير تلتف حولها وتهتف وتصفق لها عندما رأت أعناق رموز الرجعية والإمامية مرمية في الساحة " (١٥) .

وتلك غلطة دفع ثمنها الشعب اليمني سبع سنين من عمر الثورة في حرب أهلية ، لأن ما حصل من اعدامات جعل الكثير يلتفون مع البدر دفاعاً عن أنفسهم وخوفاً من نفس المصير الذي لحق بغيرهم .

لم تكن الإعدامات تتم خفية وبعيداً عن أعين الناس ، لكنها كانت تتم وسط جموع من الناس وفي احتفالات جماهيرية كما حدث في إعدام الإمام المتمرد المنتقم لله الذي أعدم وسط مؤتمر جماهيري في صنعاء حضره أنور السادات ، فتم اطلاق الرصاص عليه بعد انتهاء كلمتي السلال والبيضاني وبداية كلمة السادات " فصاح السادات مستنكراً هذا الأسلوب الوحشي في تنفيذ أحكام الإعدام التي تتم علناً وسط الجماهير " (١٦) .

وإذا كانت الإعدامات قد تمت فلماذا لم يتم دفن القتلى ؟ لقد دفنوا في مقابر جماعية ، كما حدث في البوسنة والهرسك تماماً ، فقد " عملت حفرة كبيرة لهم في منطقة نادي الضباط ومقبرة خزيمة حالياً وكان من يُعدم يرمى إلى داخل الحفرة ثم تم دفنهم جميعاً " (١٧) .

لقد كان هول تلك الإعدامات مريعاً جعلت من قام بها بالأمس يتبرأ منها اليوم فقد حاول الكثير

من الذين شاركوا في الثورة - بالقول أو بالفعل - أن يظهروا رفضهم وأسفهم على ما تم من إعدامات ومذابح وحشية ، ناسباً إياها للثورة نفسها - وليس للثوار- وكان الثورة هي الفعل والفاعل معاً وليس الثوار الذين قاموا بها ، فالدكتور عبدالرحمن البيضاني يتأسف على ما حصل من اعدامات قام بها المتشنجون وينسبها إلى السلال ويحمد الله أنه من أوقفها حال وصوله إلى صنعاء " لكن وأسفاه .. لقد تعجلت الثورة وأخطأت عندما أدمت الكثيرين من رجالات اليمن الذين لا يحق عليهم القصاص سوى الشيخ عاطف المصلي الذي خان الثورة وأفشى للبدر أسماء الثوار فعرضهم جميعاً للموت ومعهم أهداف الشعب واحلامه .. واحمد الله أنني سوف ألقاه ولا يسألني عن دماء هؤلاء التي سفكها المتشنجون وكنت لا أزال في طريقي إلى صنعاء بعد الثورة ، كما أحمد الله الذي وفقني بمجرد وصولي إلى صنعاء إلى وقف تلك المذبحة الوحشية المناقضة لمبادئ الجمهورية . ثم عارضت السلال عندما أصّر على إعدام الاخ الشيخ سنان أبو لحوم " (١٨)

لقد أراد البيضاني أن يسقط التهم التي نسبها اليه العميد محمد علي الأكوع - في مقاله المنشور في صحيفة الايام يوم ٢٥ يناير ١٩٩٩م - بعنوان (مسكين المشير السلال) واصفاً فيه ما قال بأنه (مجزرة نيف واربعين قتيلاً من حاكمي العهد الإمامي) ناسباً التهمة إلى البيضاني قائلاً : الناس تعرف أن البيضاني يومها هو الحاكم بأمره وسمعوه في صوت العرب وقرأوه في روز اليوسف وهو يهدد الهاشميين السادة بالذات بالانتقام والموت . أكد البيضاني أن تلك الإعدامات قد تمت يومي ٢٦ ، ٢٧ سبتمبر وهو متواجد في القاهرة ولم يصل صنعاء إلا في ٣٠ سبتمبر، وأن من أمر بتلك الإعدامات هو المشير السلال ، مستدلاً على ذلك بالمشهد الذي وصفه عبدالله جزيلان - مذكور في ص ٥٥ - مع السلال وأمره بإعدام رئيس الاستئناف وابنه ، وأكد البيضاني أن عبدالله جزيلان " نشر هذا الاعتراف في كتابه المذكور سنة ١٩٧٩م أي قبل وفاة الاخ السلال بخمسة عشر عاماً ولم يعترض الاخ السلال على حرف واحد منه " (١٩) .

لقد كانت تلك الإعدامات فعلاً وحشياً بشعاً حاول به الثوار تقليد الإمام أحمد ، لاعتقادهم أنه يحقق لهم الفعل الثوري ويجعل من الثورة واقعاً ملموساً لدى الناس ، لم يكن هناك من داعي للمحاكمات

بالنسبة لهم " فالقضية كانت ساعات وكان لا بد من ضمان الانتصار وتعميق الثورة والجمهورية في نفوس الناس لكي يصدقوا بأن هناك ثورة ونظاماً جمهورياً جديداً ولم يكن سيتحقق ذلك إلا بروية المواطنين لرموز العهد القديم جثتاً أمامهم . هذه كانت خطوة كبيرة جداً فالناس سلموا بعدها بشيء اسمه ثورة ونظام جمهوري بدلاً من الإمامة المتعمقة في النفس والقلب ١٢٠٠ سنة لولا هذه الإعدامات لما حظيت الثورة بعدها بالتأييد الجماهيري " (٢٠) .

لقد أراد الثوار بقتلهم العزل من بيت حميد الدين والمتعاونين معهم أن يحرقوا الورقة التي يمكن أن يستخدمها البدر حال عودته للحكم ، لأن تجارب الثوار في ٤٨ و ٥٥ جعلت نسبة الفشل لديهم مساوية لنسبة النجاح ، أرادوا أن يتأكدوا أن البدر متى ما عاد لن يجد من يقف معه ، ومن أجل ذلك " دعوا كل الذين كانوا متعاونين مع البدر ، من عمه سيف الإسلام علي وكان مسكيناً في بيته لا شأن له في شيء وعمه الآخر اسماعيل ، وابن عمه الحسن بن علي ، وأجهزوا عليهم جميعاً . جلبوهم من البيوت واطلقوا عليهم الرصاص بطريقة وحشية فظيعة . حسن ابراهيم ، وعبدالرحمن عبدالصمد أبو طالب ، يعني العناصر البارزة . والقصد من ذلك إذا عاد البدر يكونون قد سحقوا كل اعوانه وانصاره " (٢١) .

وقد حاول تنظيم الضباط الاحرار . مراراً وتكراراً . التتصل من تلك الجرائم وإبعاد التهمة عن أعضائه ، قائلين إن تلك " الظواهر السيئة التي ظهرت بعد قيام الثورة مباشرة والتي اتسمت بالطائفية والوصولية والانتهازية إلى جانب الانقسامات والانشقاقات داخل صفوف الجمهوريين والتي فسرتها بعض الأقلام تفسيرات مختلفة وارجعتها إلى عقم الثورة ، فإن (تنظيم الضباط الاحرار) برئ منها براءة الذنب من دم بن يعقوب " (٢٢) .

لكن ذلك النفي لم يكن كافياً لإبعاد التهمة عن التنظيم والتخفيف من هول الجرائم والتجاوزات التي حصلت عقب قيام الثورة مباشرة، خصوصاً أن التنظيم كان قد وضع في اليوم الذي انفجرت فيه الثورة خطة ذات بنود أربعة لضمان نجاحها . كما صرح الضباط الاحرار . تضمن البند الرابع " اعتقال جميع العناصر الرئيسية الموالية للطغيان الإمامي في صنعاء ، تعز ، الحديدة ، حجة " (٢٣) . وهذا البند حمّال اوجه وتفسيرات وجرائم ايضاً .

والدليل على ذلك هو البلاغ الذي أذاعه راديو صنعاء صبيحة ٢٧ سبتمبر وجاء فيه : " يا جماهير اليمن العظيم ، إن الثورة ثورتكم ، وحمائتها مسؤولة الجميع ، فتعقبوا حاشية العهد البائد والقوا القبض على كل من يحاول الفرار " (٢٤) .

وقد حاول بعض الثوار تبرير القتل والإعدامات دون محاكمة ، معتبرين أن الإمام أحمد لم يكن يحاكم أحداً . وهذا افتراء تدحضه الحقائق التي يتحدث عنها بعضاً من الثوار انفسهم . وإذا كان ذلك كذلك بحسب زعمهم فإن الأولى أن يتميزوا عنه لا أن يقلدوه ، وكما برر أحد المشاركين في الثورة تلك الأعمال الوحشية بالقول : " كان هناك رأي أن تشكل محكمة من عسكريين وعلماء ومشايخ لمحاكمتهم ولكن ذلك لم يحدث . هل كان الإمام أحمد أو أبوه أو ابنه يحاكم أحداً ؟ هل

حاكم في حركة ٤٨ أهداً؟ لم يحاكم أهداً ، هل حاكم في عام ١٩٥٥ في انقلاب أخيه عبدالله والثلايا؟ لا ، هل حاكم اللقية؟ هل حاكم العلفي؟ هل حاكم قادة كل التمردات الشعبية؟ " (٢٥) .

ويمكن الرد على كلام المناضل علي الراعي والذي كان مدافعاً عن الإعدامات من مذكرات بعض الثوار انفسهم ، فبالنسبة لمن قاموا بانقلاب ٤٨ ، تم حبس الكثير من المناضلين ، لكن الإعدامات شملت من خططوا و نفذوا مقتل الإمام يحيي ، أما الذين أثبتت المحاكمات بأنه لم يكن لهم دور فقد تم اخراجهم من السجن في حجة منهم : السلال وعبدالسلام صبرة والإرياني والنعمان وغيرهم الكثير . وكان الامام أحمد كما قال عنه المناضل أحمد النعمان بعد انقلاب ٤٨ : " كان حكمه شرعياً وكان يتحرى في إصدار الاحكام الشرعية . كان هناك جماعة لم يحاكموا وكان الناس يحكمون عليهم أما هو فلم يرغب في أن يتلقى الاحكام من أفواه الناس ، بل حكم على من ثبت أنه متآمر في قضية القتل ، ومن المصادفة أننا اعتقلنا في ذمار ولم نصل إلى صنعاء ولذلك لم نباع الإمام الجديد ، وكل الذين كانوا معنا لم يقتل منهم أحد " (٢٦) .

ويتحدث النعمان عن المحاكمات التي تمت لمن قاموا بانقلاب ٤٨ بالقول : " وبعد حوالي أربعة أشهر انتهت محاكمة المباشرين بالقتل من المتآمرين الذين بلغوا أربعة وثلاثين شخصاً " (٢٧) .

وذلك يدحض ادعاء من ساند الإعدامات التي تمت بعد الثورة بدون محاكمات مستنداً في ذلك أن الإمام لم يكن يحاكم أهداً .

ويصف حسين عبدالله المقدمي - أحد المتهمين بمحاولة قتل الإمام أحمد في مستشفى الحديدية - التحقيقات التي استمرت شهرين بالقول : " وقد استمرت التحقيقات نحو شهر ونصف أو شهرين من ١٧ مارس ١٩٦١م إلى نصف مايو ثم سافر الإمام إلى تعز بعد نصيحة أو قرار من الاطباء بضرورة الانتقال إلى جو أبرد من الحديدية لأن جراحة لم تلتئم " (٢٨) .

ولأن حسين المقدمي كان بريئاً فقد سجن وخرج بعد الثورة من السجن ولم يُعدم سوى من اطلقوا الرصاص على الإمام فقط ، أما البقية فقد ظلوا على قيد الحياة .

وسوف نقنيس ما ذكره المناضل الصحفي محمد الشعبي وهو يتحدث عن مناقب أحمد محمد زباره الذي تم اعتقاله في اليوم الاول للثورة - وظل محبوساً حتى خرج في صفقة تبادل للأسرى مع الملكيين عام ١٩٦٥ بواسطة الصليب الاحمر الدولي - ودوره في محاكمة اللقية عام ١٩٦١م بعد حادثة محاولة اغتيال الإمام احمد ، قانلاً : " موقفه الشجاع والعدل عند محاكمة الشهيد عبدالله اللقية حيث لم يوافق هيئة المحكمة برئاسة وزير الإمام عبدالله عبدالكريم على إدانة المتهمين بمحاولة اغتيال الإمام أحمد ، وبرأ ساحة الكثيرين منهم وأبعدهم عن حبل المشنقة وبينهم رجال كبار ووزراء في حكومة الثورة . رغم إن الامام أحمد كان يطمح في قيام أحمد زبارة بالتوقيع على وثيقة الحكم بالإعدام كي تصبح العملية الإجرامية هذه شرعية وقابلة للتنفيذ ومع ذلك فقد رفض التوقيع " (٢٩) .

وما سبق يعني أن الإمام احمد حاكم من حاولوا قتله ورضخ لحكم القضاء والتزم به ولم يكن يقتل دون محاكمات كما حاول بعض الثوار تبريرهم للإعدامات .

إعدامات بالجملة طالت الجميع :

وفي اليوم الأول من الثورة وما تلاه ، تم القبض على وزراء الامام وحاشية المملكة ، وقبضت الجماهير على العشرات من مديري المناطق وقضاتها ومديري أموالها ، وتم اعدام العشرات منهم على سبيل المثال : عبدالقادر أبو طالب ومحمد علي زيارة وعلي ابن الإمام يحيى والحسن بن علي بن يحيى ، وعلل البعض سبب كثرة الإعدامات للهاشميين لأنهم كانوا أكثر الموظفين في عهد الإمام أحمد وتعلل آخرون بأنه تم اعدام العديد من الموظفين من غير الهاشميين ومنهم : محمد يحيى عباس - رئيس الاستئناف - ومحمد عبدالله عاموه - وزير المعارف - وعبدالرحمن السياغي .

لقد تمت الاعتقالات بالجملة ومن دون تميز ، وعلى سبيل المثال تمت اعتقال العشرات في تعز

" وقد تحركت ستة وعشرون سيارة صباح يوم ٢٨ سبتمبر محملة بجميع المعتقلين من محافظة تعز وهم كبار رجال الحكم الإمامي والحاشية الملكية وأعاونهم ... وقد كان لوصول المساجين من تعز وقع كبير في صنعاء مما زاد من ارتفاع معنوية الثوار في صنعاء وتبين ان الثورة مسيطرة سيطرة كاملة على انحاء اليمن وقد حذت بقية المحافظات حذو محافظة تعز في اعتقال عناصر الحكم البائد وايصالهم إلى صنعاء " (٣٠) .

ويؤكد البعض أن عدد من تم اعتقالهم من تعز أكثر من سبعين معتقل من كبار رجالات الدولة ، فقد" أوصلوا أكثر من سبعين معتقل من تعز وهم من كبار رجال الدولة ونواب الإمام وأمراء جيشه واخوانه ومسئولي الامن والمخبرين وعلي رأسهم سيف الإسلام أسماعيل ونائبه حمود الوشلي وصهره عبدالله عبدالكريم ومدير الأمن العام محمد التركي واحمد ناجي ومحمد مرعي وعلي بن علي الجانفي ومحمد محمود " (٣١) .

لقد بدى الوضع للكثير من الثوار أن الذي حدث ويحدث من الاعدامات ليست ثورة للتغيير إلى الأحسن والافضل ولا تُعبر عن تطلعات الشعب ، وإنما هي انتقام من الخصوم ولا فرق بين سيف الإمام ورسالة الثورة ، وهذا ما عبر عنه القاضي عبدالرحمن الإرياني بوضوح قائلاً " لم يكن من رأبي أن تقع الثورة فيما كنا ننعاه على الإمام أحمد من جور وظلم واستهانة بالدماء " (٣٢) .

وأتفق الثوار على توقف الاعدامات وعدم تنفيذها " الا لضرورة حربية دفاعية ونسبت القيادة حوادث قتل البعض إلى الغوغاء الذين أندسوا في الثورة في اسبوعها الثاني " (٣٣) .

لكن ذلك الاتفاق لم ينفذ وظلت الاعدامات بدون محاكمات في السنة الأولى للثورة - وربما استمرت إلى ما بعدها بحسب ما لدينا من كتابات - والعجيب في الأمر أن بعض الثوار قد رأى في تلك الاعدامات تجاوزات بسيطة - بل ومبررة بدافع الحفاظ على الثورة - فإذا كان ذلك كذلك ،

فلماذا تنصل منها ونفى المشاركة فيها ؟ كما قال اللواء علي عبدالله السلال " أنا شخصياً رفضت حتى تعيني في محكمة الثورة التي تأسست خلال تلك الأيام ، أنا لم ارض من يومها عن قتل أحد ولم اشرك في قتل شخص ما أبداً ، ربما حصلت بعض التجاوزات البسيطة جداً من قبل بعض الأشخاص بدافع الحفاظ على الثورة والانتصار للجمهورية والثورة " (٣٤) .

لكن الذي أنكر المشاركة في الاعدامات من الثوار ، كان قد تباهى في مكان آخر بالمشاركة في حملة الاعتقالات التي كانت مقدمة نتیجتها المنطقية هي الاعدامات التي تلتها ، لأن كل من ذكر في تلك القائمة تم إعدامه " لقد تسلمت من الرائد حسين الدفعي قائمة بالاعتقالات شملت ١٧ اسماً بخط يده وللأسف الشديد لم أحتفظ بها كوثيقة لكن كل من ورد اسمه تم القبض عليه بمعرفتي أنا ... وبدأنا باعتقال يحيى النهاري من قاع العلفي ثم اعتقلنا عبدالصمد أبو طالب فالشيخ عاطف المصلي والسيد علي زباره وأبنيه محمد وعبدالله والقاضي أحمد عاموه والقاضي حسين السياغي وأحمد عبدالرحمن الشامى ومحمد الوزير والقاضي عبدالله الحجري وحسن بن إبراهيم والحسن بن علي بالإضافة إلى رئيس الاستئناف يحيى محمد الشهاري واميري الجيشين محد الضمين وعبدالقادر أبو طالب وهكذا تم القبض على كل من حوتهم قائمة الاعتقالات " (٣٥) .

وكل من كان يعارض الإعدامات أو الاعتقالات فسيكون مصيره الإعدام أو الاعتقال حتى لو كان من الثوار وهذا ما حدث مع المناضل عبدالله مقبولي الصيقلی - مدير مكتب الإرسال والإعلام بالحديدة الذي أعتقل " لأنه استنكر تصرفات علي عبدالله السلال نجل رئيس الجمهورية فأنه يعامل الناس أكثر من ولي العهد وإلى ذلك أعتقل ٧٤ مواطناً في مدينة ذمار وذنبهم الوحيد أنهم ينتمون إلى الهاشميين أو يحبون آل البيت " (٣٦) .

نهب الممتلكات والاستيلاء عليها :

وترافق مع موجة الإعدامات نهب بيوت وأمالك بيت حميد الدين وجلّ رجالات الدولة من قبل العديد من الزعامات وتمت سرقة منازل العديد من الملكيين في اليوم الأول للثورة ، بعد اقتحامها كما يقول أحد المشاركين في الثورة ، فقد " بدأ نهب محتويات قصر البشائر عندما صاح الملازم هادي عيسى في أفراد الشعب الذين تجمعوا حول القصر بعد اقتحامه لمشاهدة القوات العسكرية إن هذا القصر ملك للشعب وإن من حقه أن يستولي على محتوياته " (٣٧) .

لقد أراد الثوار أن يقلدوا ما حدث خلال ثورة ٢٣ يوليو بحذافيرها ، متناسين أو متغافلين عن حجم الفارق بين حال الطبقة الحاكمة والبرجوازية في مصر واليمن ، فالثوار في مصر عملوا على تأميم ومصادرة أموال وأراضي وممتلكات باشوات أسرة الملك فاروق - سليلة أسرة محمد علي باشا الألباني الأصل - والطبقة الحاكمة بعد ثورة يوليو ، وقرارات التأميم الشجاعة التي لقيت ارتياحاً من الفلاح المصري حينها ، لأن تلك الطبقة التي كانت تملك كل شيء ليسوا مصريين بالأساس وإنما هم من الألبان والأتراك والإنجليز ، أما بيت حميد الدين والهاشميين والمتعاونين معهم واللذين تم الاستيلاء على أموالهم وبيوتهم وأراضيهم فهم أسر يمنية ضاربة الجذور ، والفارق الأهم أن التأميم الذي حدث في مصر كان لصالح الدولة عموماً - والفلاح المصري

خصوصاً - ولم يسبقه القتل للعزل ، أما ما حدث أثناء ثورة ٢٦ سبتمبر من نهب وسطو وسرقة فكان لصالح الأفراد الذين قاموا بذلك - من الثوار وممن تسلقوا على ظهر الثورة - ولم تستفد الدولة والمواطن المسكين منها أي شيء . وهذا ما تم بالفعل فقد أعلن " راديو صنعاء بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٢م عن مصادرة الممتلكات والأراضي التي تخص أبناء العائلة المالكة وبعض الإقطاعيين الكبار المناصرين للنظام الملكي " (٣٨) .

وقد تم السطو على منازل بيت حميد الدين وسرقة أملاكهم ومنازل من عمل معهم بحجة مصادرتها للدولة والحقيقة المرة أنها صودرت لبعض من ركبوا الثورة ، ويصف أحد الأحرار جانباً من تلك المصادرات قائلاً : " وذهب معنا إلى بيت أم هاني زوجة العلامة السيد عبدالرحمن الشامي وهي ابنة الإمام يحيى وكانوا قد صادروا البيت في نفس اليوم واخرجوا أهله واصحابه منه فدخلنا وما زال كما تركوه القهوة فوق الموقد ورائحته الصناعية تصل إلى الاتوف ولا يزال عجين ذلك اليوم فوق التنور " (٣٩) .

ويوضح أيضاً أن كل من يعجبه منزل من منازل بيت حميد الدين أو المتعاونين معهم يتم مصادرتها بأي تهمة ، ويصف المناضل حسين المقدمي ما حصل مع أحد الضباط المصريين الذي أخرجهم من مبنى وزارة الصحة في اليوم الاول كي تكون مقراً للأمن - لكنه تراجع عندما وجد منزلاً اجمل منه - قائلاً : " واتضح أن الضابط قد وجد بيت امة الخالق بنت الإمام يحيى فأعجبه أكثر من الوزارة لا سيما السماسر والمخرجات الاخرى لأن التعذيب فيها أفضل من ميدان التحرير وعلى الطريق العام " (٤٠) .

تشكيل المحكمة واستمرار حالات الإعدام :

وبعد فوضى الاعدامات للشطر الأكبر من الهاشميين ومن أعوان الإمامة والسطو على املاكهم ، قررت قيادة الثورة تشكيل (محكمة الشعب) برئاسة المقدم (غالب الشرعي) وعضوية المقدم (عبدالله بركات) مدعياً عاماً والنقيب (هادي عيسى) وعضويين مدنيين من رجال القضاء الشرعي ، ويتحدث المدعي العام في المحكمة عن أن السبب في تشكيلها كان صدفة بحثه وليس عملاً مدروساً ، قائلاً : كان الدافع لتشكيل المحكمة قصة عجيبة حضرت أحداثها عند زيارتي للقيادة العامة عندما اخرجوا (علي مانع) من أجل إعدامه وصادف ذلك مع عودة (جبر بن جبر) إلى القيادة وعندما رأى علي مانع يُجر للإعدام أمسك به وصاح بأعلى صوته قائلاً : لا يمكن ان يُعدم هذا الرجل الحر النزيه ، سمع السلال الضجة وخرج مستفسراً عما يحدث ، فقال له جبر : هذا الرجل انقذني من الموت عندما أمر الإمام بقتلي وتوسط لي لدى الإمام وكان سبباً في انقاذي من الموت ، نبه هذا الحدث المشير السلال ومجلس قيادة الثورة إلى ضرورة تشكيل محكمة تحت شعار (نحاكم عهداً ولا نحاكم افراداً) (٤١) .

لم تبت المحكمة في القضايا المطروحة لأن أساس انشائها كان امتصاصاً للغضب الذي ظهر لدى الكثير من شيوخ القبائل وبعض الثوار الذين يفهمون معنى الثورة جيداً ولذلك تراكمت القضايا لدى المحكمة ،وبالنسبة للمقبوض عليهم من بيت حميد الدين ، فقد " اعدم من تم القبض عليهم في صنعاء من أفراد أسرة حميد الدين عدى النساء وطفلان صغيران للإمام أحمد . وتراكت لدى المحكمة العسكرية التي أنشئت في صنعاء ما يقرب من ستمائة قضية لأرباب النظام الملكي الذي تم اعتقالهم " (٤٢) .

وقد حاول المدعي العام (عبدالله حسين بركات) أن يجعل وجه المحكمة عندما أنكر الاعدامات قانلاً " بدأت محكمة الشعب جلساتها الأولى صباح يوم الثلاثاء ١٩٦٣ /٧/٢ م بمحاكمة القاضي محمد عبدالله الشامي نائب الإمام في لواء صنعاء وحكم عليه بالحبس لفترة ثم أطلق سراحه ، كما قُدم للمحكمة علي ابن ابراهيم أمير الجيش الملكي أيضا حبس لفترة ثم أطلق سراحه وسارت المحكمة في اجراءاتها وكذلك قُدم للمحاكمة حسين الويسي وآخرون ولم يُعدم أحد ، حتى الذي حُكم عليه بالإعدام كان الحكم مع إيقاف التنفيذ " (٤٣) .

لكن القاضي عبدالرحمن الأرياني كذب ادعائه وقال أن مسلسل الاعدامات أستمر دون محاكمة بعد مرور عدة أشهر على اندلاع الثورة ، ففي يوم ١٩٦٣/٦/١٢ م سمع الناس من إذاعة صنعاء خبر إعدام تسعة من المقبوض عليهم، منهم قاسم الثور وحسين الويسي قبل محاكمتهم وإكمال التحقيق معهم ، وشكل ذلك الخبر مفاجأة لبعض الأحرار حينها ، منهم : الزبييري والقاضي عبدالرحمن الإرياني اللذان أرسلتا رسالة احتجاج إلى السلال مطالبين بوقف تلك الاعدامات التي شوهدت سمعة الثورة قبل الثوار (٤٤) .

واستدعت تلك الاعدامات ثورة مضادة وخلافات عصفت بالثورة وشتت الثوار ومثلت نكسة حقيقية للثورة وللثوار على السواء" إن نكسة الثورة قد وضعت الاحياء والاموات من المخلصين ورجال الثورة بمكان سحيق ،فلا الأحياء في صفوف الحاكمين ولا الأموات في صفوف المخدلين " (٤٥) .

والقول السابق كان صادقاً في شطره الأول أن الأحياء من الثوار لم يكونوا في صفوف الحاكمين ، أما الشطر الآخر أن الأموات منهم لم يكونوا في صفوف المخدلين فهذا الخبر لا يعلمه سوى الله سبحانه وتعالى .

وفي الأخير نقول أنه لم يسلم من قبض عليه بتهمة الملكية من الإعدام سوى النساء والأطفال من بيت حميد الدين تم جمعهم إلى أحد قصور الإمام أحمد في بستان الخير في صنعاء فيما يشبه الإقامة الجبرية . كما ذكرت ذلك تقيّة بنت الإمام يحيي حميد الدين في كتابها يتيمة الاحزان - وتم ترحيلهم إلى الحبشة عام ١٩٦٥ م ، من دون منحهم جوازات سفر - وكانهم ليسوا يمينيين - وسلبت منهم الجنسية وتلك جريمة أخرى لا تقل بشاعة عن سلب ارواح الضحايا الذين اعدموا سابقاً .

قائمة المراجع :

- (١) علي الشامي : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص ٣٣٨ . سابق .
- (٢) عبدالرحمن الأرياني . مذكرات الرئيس الأرياني : الجزء الثاني . ص ٢٢ . سابق
- (٣) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٥٩
- (٤) محمد عبدالملك المتوكل: كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ٤٢ .
- (٥) أحمد قايد الصائدي . حركة المعارضة اليمنية في عهد الامام يحيي . ص ٩٤ . سابق .
- (٦) المرجع السابق . ص ٩٦ .
- (٧) حسين محمد المسوري : أوراق من ذكرياتي . ص ١٧١ . سابق .
- (٨) عبدالرحمن البيضاني : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن . ص ٣٢٠ . سابق .
- (٩) المرجع السابق : ص ٤٣٧ .
- (١٠) عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ٢١٠ . سابق .
- (١١) حسين محمد المسوري : أوراق من ذكرياتي . ص ٧٦ . سابق .
- (١٢) حسين عبدالله المقدمي : ذكريات وحقائق للتاريخ . ص ١٢٨ . سابق .
- (١٣) ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . ص ٢١٤ . سابق .
- (١٤) المرجع السابق : ص ٢١٥ .
- (١٥) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٦٠ . سابق .
- (١٦) عبدالرحمن البيضاني : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن . ص ٣٩٨ . سابق .
- (١٧) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٦٠ .
- (١٨) عبدالرحمن البيضاني : أوجاع اليمن . ص ٤٨٢ . سابق . وايضاً : عبدالرحمن البيضاني : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن . ص ٣٨١ . سابق .
- (١٩) المرجع السابق : ص ٤٨٣ .
- (٢٠) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٦١ . سابق .
- (٢١) الأستاذ أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ٢٠٠ - ٢٠١ . سابق .
- (٢٢) الثورة اليمنية : أسرار ووثائق . اعداد لجنة من تنظيم الضباط الأحرار . ص ٣٨ . سابق ز
- (٢٣) المرجع السابق : ص ٢٢٥ .

- (٢٤) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٥٠٢ . سابق .
- (٢٥) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٥٩ . سابق .
- (٢٦) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ٤٧ . سابق .
- (٢٧) المرجع السابق : ص ٤٨ .
- (٢٨) حسين عبدالله المقدمي : ذكريات وحقائق للتاريخ . ص ١٠٠ . سابق .
- (٢٩) محمد الشعبي : عبدالناصر والفريق العمري . مطابع المفضل ، صنعاء . (د - ت) ص ٢٣٧ .
- (٣٠) عبدالله علي الحيمي : ثورة في جزيرة العرب . (دون ذكر مكان النشر) . ٢٠٠٣ م . ص ٩٧ .
- (٣١) احمد منصور أبو أصبع : تعايشي مع الحركة الوطنية . ص ١٢٣ - ١٢٤ . سابق .
- (٣٢) عبدالرحمن الارياني : مذكرات الرئيس الارياني ج ٢ . ص ٢٣ . سابق .
- (٣٣) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٥٠٣ . سابق .
- (٣٤) علي عبدالله السلال : ضمن كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ٤٩ .
- (٣٥) علي عبدالله السلال : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ٢٤١ - ٢٤٢ . سابق .
- (٣٦) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ١٩٧ . سابق .
- (٣٧) علي عبدالله السلال : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ٢١٧ . سابق .
- (٣٨) إيلينا جلوبوفسكايا : سقوط النظام الملكي تر : قائد طربوش . ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . الكتاب الثاني . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط ٢ / ٢٠١٣ م . ص ١٦١ .
- (٣٩) حسين عبدالله المقدمي : ذكريات وحقائق للتاريخ . ص ١٣٦ . سابق .
- (٤٠) المرجع السابق : ص ١٣٧ .
- (٤١) ينظر : عبدالله حسين بركات : مسار يمني . فصول من الذاكرة . دون ذكر لمكان النشر وسنة النشر . ص ٦١ .
- (٤٢) مجموعة من المؤلفين السوفيت : تاريخ اليمن المعاصر . ص ١٢٢ . سابق .
- (٤٣) عبدالله حسين بركات : مسار يمني . فصول من الذاكرة . ص ٦٢ . سابق .
- (٤٤) . ينظر : عبدالرحمن الارياني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني ج ٢ . ص ٨٢ - ٨٣ . سابق .
- (٤٥) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ١٤٤ . سابق .

الدخول والتدخل المصري في اليمن

كان الضباط الأحرار على يقين بأهمية الدعم المصري للثورة وقد جعله البعض منهم شرطاً لنجاح الثورة على اعتبار أن " التفكير في الثورة في اليمن بدون مساندة القاهرة المساندة الإيجابية مكتوب على الثورة واصحابها بالموت كما سبق لثورة ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٥ " (١) .

فكان التدخل المصري في الواقع بمثابة الرئة التي تنفست من خلالها الثورة في أيامها الأولى وأستطاع من انقاذها من موت محقق وشجع الثوار في الجنوب في طلب التحرر عن بريطانيا ، باختصار : لقد أنقذ " التدخل المصري الجمهورية العربية اليمنية من هزيمة سريعة محتملة على يد القبائل في الشمال ، كما أن توفر الدعم المصري العسكري والسياسي في اليمن ساعد في اكتوبر ١٩٦٣ على بدء النضال ضد بريطانيا في اليمن الجنوبي ، وكانت هذه هي التأثيرات الايجابية للسياسة الناصرية " (٢) .

ووصلت القناعة لدى بعض المشاركين في الثورة من الضباط الاحرار أن دخول الجمهورية العربية المتحدة حينها هي القاعدة التي سيقوم عليها بناء الثورة ويظهر بها إلى الوجود وبدون تلك القاعدة سوف ينهار البناء الثوري تماما ، وكما صرح أحدهم : " كانت القناعة أن القاعدة الاساسية للثورة والجمهورية في اليمن هي المتحدة وهي المدماك الاساسي وبدون هذا المدماك لا يمكن أن تنتصر اليمن ، بل يمكن أن تعود إلى عهود القرون الوسطى " (٣) .

لقد مثل الدعم المصري بالنسبة للثورة بيضة القبان التي رجحت الأوضاع لصالح الثورة ضد من وقفوا ضدها ، وتلك الحقيقة لا ينكرها الا جاحد وجاهل لم يقرأ تاريخ الثورة فقد " كانت القوى والكتل السياسية في اليمن قبل ٢٦ سبتمبر أضعف من ان تُقدم على تفجير الثورة دون العون والتأييد الجبار الذي يأتي من القاهرة . فلما وضعت القاهرة ثقلها في كتلة اطمأنت لثورتها كانت الثورة ، فعامل الترجيح التاريخي وسبب النقلة الكبرى إنما كانت القاهرة " (٤) .

لقد كان الدعم المصري للثورة بمثابة المقدمة المنطقية التي لولاها لما وجدت الثورة على أرض الواقع كنتيجة طبيعية ومنطقية لتلك المقدمة وكان التدخل المصري في اليمن قدراً محتوماً لدى البعض وتبشيراً بالدعوة القومية التي تبناها جمال عبد الله وذلك الدور المحوري جعل الكثير من الثوار يغض الطرف عن التدخل المصري وعن سلبياته الكثيرة على استقلال الدولة الوليدة وسيادتها " وأقول شهادة للتاريخ إنه بصرف النظر عن أية أخطاء وقعت هنا أو هناك فقد كان التواجد المصري حتمياً وتبشيراً بالدعوة القومية ، وأدى المصريون رسالتهم في اليمن خير أداء ، لقد كنا السبب في كل المتاعب التي عانتها مصر داخلياً وخارجياً حتى عدوان ٦٧ كنا من العوامل الأساسية لهذا العدوان ، فقد جاء عام ٦٧ وسيناء كلها فارغة والجهد السياسي لعبد الناصر كان كله مركزاً على قضية اليمن " (٥) .

وقد بدء التدخل المصري في شئون الثورة اليمنية منذ اليوم الاول لقيامها من خلال عدة أمور من أهمها وأخطرها التدخل في تشكيل قيادة الثورة وفرض عناصر تدين للقاهرة بالولاء وليس لصنعاء .

فرض البيضانى :

لقد شكّل الوجود المصري في اليمن ضرورة بالنسبة للثوار ، ورافعة قامت عليها الثورة فلا ثورة بدون تواجد الجيش المصري ، وهذا التدخل جعل منهم حكماً للجمهورية فعلاً وقولاً ولا ينكر ذلك إلا جاهل بتاريخ الثورة او معاند مجادل ، ف" المصريون يتولون تصريف الأمور كلها ، والمشير السلالة كان مضطراً لتقبل هذا الوضع ونحن مقتنعين أن وجودهم ضرورة " (٦) .

وقد ظهر الدور المصري بشكل واضح من خلال التدخل المباشر في التعينات في المناصب العليا وإصدار العديد من القرارات التي لم يرض عنها الثوار انفسهم ، منها على سبيل المثال : القرار الذي صدر في ١٢ اكتوبر ١٩٦٢م والذي عُيّن بموجبه عبدالرحمن البيضانى وزيراً للاقتصاد ونائباً لرئيس الوزراء ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة - مع انه ليس عسكرياً - ووزيراً للخارجية ، لكن القرار كان قراراً مصرياً بامتياز " وكان الزبيري قد فصله من حزب الإتحاد اليمني قبل ثورة سبتمبر بعام واحد " (٧) .

وفي الأيام الأولى لتعيينه بدأت تظهر الحساسيات من قبل الثوار من تواجد البيضانى وفرضه على رأس السلطة واعتبروا أن تواجده لا يبشر بالخير بالنسبة لهم ، فقد أكد عبدالله جزيلان - الذي كان يعتبر نفسه القائد الفعلي للثورة - أن تعيين البيضانى كان الغرض منه ابعاده عن المشهد وهذا ما تم فعلاً فيما بعد واعتبر أن ما حدث بعد الثورة رسمته السفارة المصرية في صنعاء وفق خطة مدروسة و كانت " الخطة التي وضعت فيما بعد أن يكون الزعيم السلالة رئيس للجمهورية والدكتور البيضانى نائباً له في المرحلة الأولى ، ولتحقيق هذا الهدف وقفت السفارة العربية والقيادة من خلفهما تؤيدهما بكل ثقلهما ، وراحتا تروجان الإشاعات المغرضة تصورني في صورة المتعب المرهق المكروه المتهور " (٨) .

وقد شعر كل الثوار تقريباً بأن وجود البيضانى على رأس قيادة الثورة كان سرقة لها من قبل القاهرة ولجهود معظم الثوار ، لأنه كان بعيداً عن صنعاء ولم يشارك في قيام الثورة المشاركة التي تؤهله لذلك الدور ، بل أن وجوده يشكل خطراً على ثورية الثورة وحاجزاً امام طموحات الثوار المستقبلية وتطلعاتهم السياسية ، لأنه كان مشهوراً بفهلوته السياسية .

من أجل ذلك ، كان الحقد والحسد تجاهه أكثر من أي شخص آخر ممن حصلوا على مناصب لا يستحقونها ، والسبب الذي يتوصل اليه من يقرأ ما كتبه الثوار من مذكرات وما كتبه البيضانى أيضاً في كتابه عن (أزمة الأمة العربية وثورة اليمن) أنه ربما لم يكن أكثر ثورية وانخراطاً في الثورة منهم ، لكنه كان أكثرهم معرفة بإدارة شئون الدولة الوليدة - بحكم حصوله على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد اليمني - وهذا ما تحتاجه الثورة في ذلك الوقت بالذات وكان أكثرهم حنكة

سياسية ومعرفة بالسياسة الدولية ، هذا كان السبب الذي جعل جميع الثوار يخشاه وينعته بكل الاوصاف ، وكان أكثر من يخشاه من الثوار ، من كانوا على دراية بأمور السياسية وادارة الدولة - مثل الأرياني والنعمان - لقد عرفوا أنه لو استمر طويلاً فسوف يتحكم بإدارة الدولة ويُسيطر على مراكز القرار فيها ، وهذا ما كان ، فقد ظهرت في التشكيل الجديد " عدد من الاسماء والشخصيات يبدو لأول وهلة أنها غريبة على المناصب غريبة عن الثورة لم تشترك فيها ولم تكن في مستواها ، وخلقّت وزارات من العدم من أجل أن يكون للبيضاني كمية من الرجال يُسيطر بهم على جهاز الحكم " (٩) .

ولم يكن تعيين البيضاني وزيراً ونائباً للقائد العالم نتيجة لما كتب من مقالات في مجلة (روز اليوسف) أو نتيجة لأحاديثه في اذاعة (صوت العرب) ، فقد كان لتلك الكتابات والأحاديث وقع سيء في نفوس الناس لأنها كانت تذكي نار الطائفية وتركز على الجانب المناطقي وتفترق بين اليمينيين أكثر مما تجمع بينهم وإنما جاء تعيينه وزيراً " إكراماً لمن أرسله من القاهرة - وإن كان هو - البيضاني - لم يحفظ الجميل وتنكر للثورة وهاجم من أيدها وساندها من إذاعة عدن التي كانت خاضعة يومئذٍ للاستعمار البريطاني " (١٠) .

بل أن بعض الثوار اعتبر وجود البيضاني ضرباً في خاصرة الثورة وتخريباً لها وطعناً فيها وقد سبب وجوده الكثير من المشاكل التي واجهتها الثورة والكثير من الخلافات بين رموزها ، وتأكد للجميع فيما بعد ، أن فرضه قد تم من قبل المخابرات المصرية - وبدون علم الرئيس جمال عبدالناصر- وعلى سبيل المثال كان الزعيم عبدالله السلال يرى بأن " وصول الدكتور البيضاني حاملاً المخطط السريّ ومكلفاً من المخابرات المصرية تنفيذه لتخريب الثورة اليمنية وهدمها من الداخل بالإضافة إلى الخلافات التي نشبت بينه وبين الشهيد الراحل محمد محمود الزبيري والاستاذ أحمد محمد نعمان ومن معهم في مصر والذي كان البيضاني المتسبب فيها هذه الخلافات قد انعكست على من في الداخل وبدأت المباراة بين الطرفين في بث الخلاف والفرقة وكان الطرف الاقوى هو الذي يمثله البيضاني الذي كان مسنوداً ممن كان يصفهم الزعيم الراحل جمال عبدالناصر بمراكز القوى ودولة المخابرات وهذا الجانب هو الذي كان يملك الامكانيات والوسائل التي تسببت في الكثير من المشاكل والازمات التي واجهتها أول الثورة " (١١) .

وقد كان تعيين البيضاني نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ، شرطاً لدعم مصر للثورة ووصول المساعدات اليها كما ذكر ذلك البيضاني نفسه في مقابله مع جزيلان الذي لم يكن راضياً بالقرار

، فعندما سأله جزيلان عن الطائرات والمساعدات التي وعدت بها القاهرة رد عليه البيضاني : " إن القاهرة لن ترسل لكم أية طائرة ولا أية مساعدة إلا اذا عُينت نائباً للقائد العام وعدلتم تشكيل قيادة مجلس قيادة الثورة طبقاً للمخطط المرسوم لديكم " (١٢) .

نفس الحوار الذي دار بين جزيلان والبيضاني دار كذلك بين السلال والبيضاني ، كما ذكره القاضي عبدالرحمن الارياني قانلاً إن السلال قال للبيضاني : " نحن نرى أنها اذا لم تأتِ الطائرات فإن مصير هذه الثورة هو الفشل ، فقال البيضاني إنها لن تصلكم الا اذا وقعتم هذا القرار ، وكان

قد أعد قراراً بتعيينه في المناصب التي صدر فيها القرار ... كما طلب اضافة اسماء إلى مجلس القيادة ليس لأصحابها في الثورة لا ناقة ولا جمل " (١٣) .

وكان ذلك الموقف صعباً لأنه يشكل لياً لذراع الثورة وأملأ الشروط عليها وقد شكّل قدوم البيضاني (كعب أخيل) بالنسبة للثورة وللثوار كذلك ، فقد " كان الموقف صعباً والاختيار أشد صعوبة ، فإما ان نوافق على ما يُريده الاخ الدكتور البيضاني فتقف القاهرة إلى جانبنا مادياً ومعنوياً ، وأما أن نرفض فتتكس اعلام الثورة وتعود اليمن إلى ظلام القرون الوسطى " (١٤) .

لقد أصبح البيضاني بعد تعيينه في معظم المناصب الحساسة ، رجل القاهرة الأول في صنعاء والمنفذ لأجندتها ، الأمر النهائي باسمها ، ولم يكن وجود السلال سوى واجهة أو ديكور ليس أكثر من ذلك وهذا ما يؤكد العديد من الثوار" ولما وصلت صنعاء وجدت أن البيضاني هو المسئول الأول في اعتبار القوات العربية ، فهم لا يعتمدون الآ عليه ولا ينفذون الآ أوامره ، وحتى أوامر الرئيس السلال لا تنفذ الا بعد العرض على الدكتور البيضاني " (١٥) .

ومن يقرأ كتاب البيضاني (أزمة الأمة العربية وثورة اليمن) يدرك فعلاً انه كان الأمر النهائي وانه من كان يصدر القرارات ويرسم السياسات الداخلية والخارجية وهو من يظهر ويصرح لكل وسائل الإعلام ، وقد تأكد ذلك للعديد من الثوار ، خصوصاً أن بعضهم كان يرى في الزعيم السلال شخصية ضعيفة لا تتمتع بالصفات القيادية التي يمكن أن تُحجم من دور البيضاني ، بل أن العكس هو الصحيح تماماً ، وكان قبول السلال بدور البيضاني لأنه كان يغطي الكثير من عوامل النقص التي يشعر بها وتثبيتاً لموقعه وحماية من سخط العديد من الثوار عليه وتحينهم الفرصة لعزلة ، وقد كان ذلك بالنسبة للثوار" عظيمة العظام أن يكون عبدالرحمن البيضاني نائباً لرجل ضعيف مهزوز مرتاب في نفسه غريب هو الآخر عن الثورة مجبور على قيادتها حائراً في أمره مسروراً بها لأنها اعطته ما لا ينتظر خانف منها لا عليها . فحاول البيضاني أن يكون كل شيء واقعاً وأمام العالم . ولهذا برز لقائد الثورة - المستعار - المصير الذي يخشاه فأخذ يعمل على تثبيت نفسه ، فترك كل عمل واهتم بمقابلة الوافدين من المشايخ والقبائل وكان يجزل لهم العطاء ليكسبهم للمستقبل الذي يخشاه ، وعوّض عقدة النقص التي جعلته ينسحب ليفسح المجال أمام نائبه الطموح ويغطي بذلك عجزه عن القيام بمهام الرئاسة " (١٦) .

لقد تمّ قبول تعيين البيضاني على مضض باعتباره ضرورة ، وبرغم جميع سيناته الا أن قبوله كان شرطاً لتدفق المساعدات المصرية ، وكان فرض تعيينه من القاهرة أول أسفين دُق في باب العلاقة بين الثوار وبين القاهرة ، خصوصاً أن البيضاني قد جنى ثمار الجهود التي زرعه الثوار وماضيه كان يشهد ضده وليس معه ، فقد " طرده الإمام احمد ، مع أنه هو الذي أعطاه الجواز واعتبره يمينياً ووظفه ليكون ضد الاحرار . كان جاسوساً ، هذه هي مهنته الحقيقية . وفي الاصل كان جاسوساً للمصريين " (١٧) .

تهمة التجسس التي وسم بها الثوار البيضاني للإمام أحمد أولاً وللمخابرات المصرية ثانياً ، كانت محل اجماع تقريباً من العديد من الثوار من الذين ذكروها في مذكراتهم ، فقد ذكر القاضي

الأرياني انه قال للسلال عندما وقّع على قرار تعيينه نائباً للرئيس : " أنت تعلم وانا اعلم أن البيضاني كان جاسوساً للإمام على الزبيرى ونعمان وحتى على الطلاب في القاهرة ، فقال نعم ولكن لا خيار لنا " (١٨) .

وحال صدور القرار بتعيين البيضاني نائباً للرئيس السلال أصبح الأول هو الحاكم الفعلي والثاني هو من يتولى التنفيذ ، لقد كان البيضاني عقل السلال الذي يفكر وكان السلال يد البيضاني التي تنفذ ومع ذلك كان كل منهما يتربص بالآخر - ويكيد له ما أمكن له ذلك - ويحمل كلاهما الآخر نتيجة أي خطأ أو تعثر يحصل في مسيرة الثورة ويعتبر كلاهما الآخر حجر عثرة وضع في طريق الثورة ، وكانا متفقان على الأ يتفقا على الإطلاق وكل واحد منهما كان همه العمل على تثبيت نفسه عن طريق إزاحة الآخر ، لكن الجامع الوحيد بينهما الذي أتفقا عليه هو " أن هناك خطراً يجب أن يضعاه في حسابيهما وهذا الخطر هو رجال الثورة " (١٩) .

لقد عمل البيضاني على جعل الثورة في صنعاء مرتبهة لدى القاهرة من خلال تصرفاته وتصريحاته الطائفية المنفرة وصرفياته التي أفرغت خزينة الدولة اليمنية الوليدة التي تركها الأمام أحمد عامرة بالذهب والفضة ، فكانت صرفياته المهولة والغير محسوبة لشراء ولاء القبائل هي التي " عطلت ميزانية البلد ، فلم يكن يدرك أنه ليس للبلد موارد ، جعل في الأخير الاعتماد على مصر في كل شيء ، من مرتبات موظفي الدولة والجنود ، ولا توجد موارد تغطيها ، كان الإنفاق كبيراً وغير مرشد ، الجانب الآخر ظهور الفلاشات الطائفية التي لم يستطع ان يخفيها وتدل على مرض اجتماعي " (٢٠) .

لقد رأى الرئيس السلال أن المخابرات المصرية استعانت بعبد الرحمن البيضاني وجعلت منه حصان (طراوده) لتهديد السعودية واستدراجها للدخول إلى الحرب الدائرة في اليمن ، وأنه كان يبدأ لأنور السادات ينفذ من خلاله السياسات الخاطئة التي تضر الثورة اليمنية أكثر مما تنفعها وتشوه صورة عبدالناصر في المحيط الاقليمي والدولي وهذا ما أفصح عنه السلال بالقول : " أن " التصريحات النارية التي كان يطلقها البيضاني ، والتي انكشفت فيما بعد بأنها كانت خطة مرسومة من قبل المخابرات ومراكز القوى المصرية بدليل أن البيضاني أتجه بعد طرده من اليمن إلى القاهرة فذهب أولاً إلى عدن ليطلب من المستعمر البريطاني مساعدته للقضاء على الثورة والثوار تحت شعار الطائفية البغيضة " (٢١) .

لكن البيضاني يرد التهمة على السلال - وبنفس الأسلوب ربما لأن كل منهما كان يعرف الآخر- وبرى أنه كان يتلقى الأوامر والتوجيهات من المخابرات المصرية ، فعندما التقى السلال بالقائم بالأعمال في السفارة الامريكية يوم الإثنين ٧ يناير ١٩٦٣م - كما قال البيضاني نقلاً عن القائم بالأعمال الامريكي - هدد السلال " بالزحف على السعودية وضرب الأردن لإسقاط حكومتيهما الرجعتين عميلتي الاستعمار ، والأغرب من ذلك أنني علمت أن الرئيس السلال قد صرح بذلك بناء على نصيحة السيد عزت سليمان وكيل المخابرات المصرية الذي كان أهم شخصية مصرية مقيمة في اليمن في ذلك اليوم لها حق إبداء النصح السياسي للرئيس السلال " (٢٢) .

ويستشهد البيضاني على ما قاله بأن السلالة أصدر بياناً يوم السبت ١٢ يناير ١٩٦٣م أعلن فيه " التعبئة العامة وتجنيد الشعب لخوض معركة فاصلة للقضاء على الرجعيين والدخلاء من بقايا أسرة سعود وفيصل وحسين " وقد نشرت صحيفة الاهرام المصرية ذلك البيان في صدر صفحتها الاولى تحت عنوان تعبئة عامة في اليمن لخوض أي معركة ضد الرجعية (٢٣) .

ونحن هنا وبعد روايتي الرئيس السلالة والدكتور البيضاني بخصوص تلقي أحدهما أو كلاهما الأوامر من المخابرات المصرية ، أمام احتمالين لا ثالث لهما :

الأول أن أحدهما صادق والآخر غير صادق وتلك مصيبة ، والثاني : أن كلاهما صادق والمصيبة هنا أشد وأعظم .

لقد كان البيضاني - كم اسلفنا - عقل السلالة الذي يُفكر وكان السلالة يد البيضاني التي تنفذ وهذا ما ادركه الثوار مع مرور الوقت ، الذين استشعروا خطر العقل المفكر وقلة حيلة اليد بدونه ، فحاولوا التخلص منه وهذا ما ادركه البيضاني الذي أكد أنه بينما كان " الإماميون المتمردون يُريدون القضاء على الثورة كان الجمهوريون الحزبيون يُريدون الاستيلاء عليها ، وكان الطريق إلى كل هذه الاهداف المتناقضة هو التخلص من رئاسة السلالة بعد تجريده من عقله البيضاني (٢٤) .

وهكذا تبين لنا حجم التدخل المصري في اليمن منذ اليوم الأول لقيام الثورة اليمنية بحجة حماية الثورة اليمنية وتقديم الدعم لها ضد اعدائها ، ما سبق يستدعي منا السؤال عن الاهداف الحقيقية للتواجد العسكري المصري وهل كان ذلك التواجد خالصاً لوجه الثورة ؟ أم أن له ابعاداً استراتيجية وأهدافاً أخرى ؟

قائمة المراجع :

- (١) عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص٩٧ . سابق
- (٢) فرد هاليداي : الثورة والثورة المضادة ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص٨٠ . سابق .
- (٣) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص٨٤ . سابق .
- (٤) عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني ج٢ . ص٩٨ . سابق .
- (٥) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص٨٠ . سابق .
- (٦) سنان أبو لجوم : اليمن حقائق ووثائق عشتها ج٢ . مؤسسة العفيف الثقافية ، صنعاء . ط٢ / ٢٠٠٦م ص٤٤ .

- (٧) عبدالله البردوني : قضايا يمنية . ص ١٦٠ . سابق .
- (٨) عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ٢٥٣ . سابق
- (٩) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ١٧٠ . سابق .
- (١٠) عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ٢٣٦ . سابق .
- (١١) عبدالله السلال : ضمن كتاب وثائق أولى عن الثورة اليمنية . ص ٧٦ - ٧٧ . سابق .
- (١٢) عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ٢٣٧ . سابق .
- (١٣) عبد الرحمن الارياني : مذكرات الرئيس الارياني ج ٢ . ص ٣٢ . سابق .
- (١٤) عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ٢٣٧ . سابق .
- (١٥) عبد الرحمن الارياني : مذكرات الرئيس الارياني ج ٢ . ص ٢٤ . سابق .
- (١٦) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ٩٣ . سابق
- (١٧) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ١٥٢ . سابق .
- (١٨) عبد الرحمن الارياني : مذكرات الرئيس الارياني ج ٢ . ص ٣٢ . سابق .
- (١٩) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ١٧٠ . سابق .
- (٢٠) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٧٧ . سابق .
- (٢١) عبدالله السلال : ضمن كتاب وثائق أولى عن الثورة اليمنية . ص ٧٧ . سابق .
- (٢٢) عبدالرحمن البيضاني : أزمة الامة العربية وثورة اليمن . ص ٥٦٧ . سابق .
- (٢٣) ينظر : المرجع السابق : ص ٥٧٥ .
- (٢٤) المرجع السابق : ص ٤٨٢ .

حقيقة التواجد العسكري المصري في اليمن واهدافه

القراءة الموضوعية لحقيقة التدخل العسكري المصري في اليمن وأبعاده السياسية والاستراتيجية لا يمكن إدراكها بعيداً عن سياقه الداخلي المصري والصراع الخفي بين قيادات الثورة والتي كان يحاول بعض اعضائها العمل ضد توجهات وطموحات وسياسات الزعيم الراحل جمال عبدالناصر وإظهار فشلها ولا يمكن قراءة ذلك التدخل بمعزل عن الصراع والتنافس الإقليمي بين الجمهورية العربية المتحدة وبين المملكة العربية السعودية ومحاربة الرياض للمشروع القومي الناصري للقاهرة ولا يمكن كذلك أدراك أبعاد ذلك التدخل بعيداً عن المحيط الدولي والتنافس الدولي المحموم بين المعسكر الغربي الرأسمالي والمعسكر الشرقي الاشتراكي وبعيداً عن الحرب الباردة الدائرة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت .

وعندما ننظر لذلك التدخل بمنطق العقل - وليس بعين العاطفة العوراء كما ذهب الكثير من الكتابات - سوف ندرك أن الثورة اليمنية لم تكن هي الغاية التي أتت القوات المصرية من أجلها وإنما كانت تلك الثورة وسيلة لتحقيق غايات ومآرب أخرى أهم ، بالنسبة للبعض داخل قيادة الثورة المصرية ، فهناك من يرى أن الدور المصري في اليمن كانت غايته التعويض عن هزيمة الانفصال بين مصر وسوريا والبحث عن نصر جديد ولم تكن الثورة في اليمن الام مجرد وسيلة فقط ، فبعبدالناصر " بعد هزيمتهم في الوحدة بين مصر وسوريا ، ارادوا أن يبحثوا عن نصر جديد . إذا هزم في معركة فسيدخل في معركة أخرى . فحبك المؤامرة للقضاء على البدر وعلى أبيه تحت ظل حركة الأحرار. سرق حركة الاحرار وقصية الاحرار ونبذ الاحرار الاصليين وجاء بعملاء مشبوهين مثل البيضاني ومجموعة من العملاء وركزهم دعاء لقضية الحرية في اليمن " (١)

لكن من المهم معرفة أن انفجار ثورة ٢٦ من سبتمبر في بقعة ذات حساسية مزدوجة ، وخروجها في آخر مكان متوقع من العالم ، بحكم بنيتها التي تنتمي إلى ما قبل التاريخ ، وبحكم تفجرها بالقرب من منابع النفط المتدفق من الجزيرة والخليج .. وكان محسوباً لهذه الثورة أن تفجر ركود العصور في منطقة انسحب منها التاريخ منذ خروج آخر جندي من قوات تركيا العثمانية .. جاءت ثورة سبتمبر كي تذكر العالم بتلك المنطقة التي غيبها التاريخ ، ومن هنا كانت المواجهة بين الثورة واعدائها ذات أبعاد شرسة وبوسائل لا يتصورها عقل ، لكنها ليست غريبة عن العقلية الاستعمارية ذات الباع الاجرامي الطويل (٢) .

هنا تبدو سمات الفروق بين ثورة ٢٦ سبتمبر وسواها من الثورات التي تمت في تلك الفترة واضحة جلية ، فكل " الثورات العسكرية التي تفجرت في تلك الفترة أنهت مهمتها القتالية بإذاعة أول بيان من مذياع العاصمة ، أما ثورة سبتمبر اليمنية فإن إعلان أول بيان كان بداية حرب ثورية نتيجة فرار البدر وتبينت نية العدوان عند الجيران ومن ورائهم ، لقد قام اليمن الجمهوري وسقطت الإمامة كحكم وقامت كحرب " (٣) .

لقد تحولت اليمن عُقيب قيام الثورة مسرحاً للنفوذ وساحة لتصفية الحسابات بين الرياض والقاهرة ، فالرياض تعتقد أن دخول القوات المصرية لليمن كان في الأساس وسيلة لأسقاط الحكم في الرياض - عزز من ذلك تصريحات عبدالرحمن البيضاني واستفزازه للسعودية بغزو الرياض كما مر معنا - وكانت القاهرة ترى في الدعم السعودي للملكيين في اليمن محاربة مباشرة للمشروع القومي الناصري وتنفيذا لطلبات الولايات المتحدة الامريكية بإجهاض ذلك المشروع .

وكانت وجهة نظر كل من القاهرة والرياض تجاه بعضهما البعض صحيحة ،فقد كتب الصحفي الفرنسي - المشهور حينها - (ب . روندي) موضحاً حقيقة الصراع المصري السعودي و المناخ الإقليمي المتوتر الذي صاحب القضية اليمنية قانلاً : " تتميز الأزمة اليمنية بميزة عجيبة ومدهشة تتمثل بتخطيها محيطها الخاص .. فلم تعد الازمة داخلية بقدر ما أصبحت أزمة عربية في اليمن واصبح اليمن مسرحاً لصراع فريد للتقدم ضد الرجعية وفقاً للمصطلحات الاشتراكية العربية " (٤) .

وقد تحدث الاستاذ عبدالرحمن الأرياني في مذكراته عن الأخطاء الجسيمة التي صاحبت قيام الثورة ولطخت وجهها - بقصد أو بدون قصد - وقال : إن ثورة سبتمبر كان يمكن أن تنجح بشكل أفضل دون حروب استمرت ٨سنوات اذا تجنبت خطاين اثنين :

١ - الاعدامات بدون حكم او محاكمة .

٢- الجهر بالعداء للسعودية واشعارها بأن الثورة موجة بالأساس ضدها وأن المصريين إنما جاؤوا ليصفوا حسابهم معها - من خلال تصريحات البيضاني ضد السعودية وبريطانيا - فالصراع من وجهة نظره لم يعد يمنياً خالصاً وإنما مصرياً سعودياً (٥) .

وهذا ما أكده ايضاً الاستاذ محسن العيني - في مذكراته خمسون عاماً في الرمال المتحركة - من أنه التقى بالأمير فيصل بن عبدالعزيز- ولي العهد السعودي حينها - في نيويورك في نوفمبر ١٩٦٢م في حفل عشاء دعاء له أحمد بن بنة ، فقال له فيصل : " إذا لم يكن هناك تدخل خارجي ولم يكن النظام الجديد معادياً للسعودية فلا يوجد سبب للخلاف " (٦) .

ولكل ما سبق كان بعض الثوار يرى أن الدور المصري في اليمن لم يكن خالصاً لوجه الثورة وإنما الغاية الحقيقية منه هو تسوية للحسابات الجيوسياسية بين مصر والسعودية والوسيلة هو دعم الثورة" وكنا نقول للآخرين أن أساس الخلاف هو بين مصر والسعودية ، وليس بين اليمن والسعودية ولم يكن دخول مصر إلى اليمن إلا لكي تتخذ من اليمن خطوة إلى السعودية لم يكن عملها في اليمن خطوة لوجه الله او لوجه اليمن ، أو لتستنقذ اليمن وتحرره ولكن لتتخذ منه قاعدة للوثوب إلى السعودية " (٧) .

وعندما أقترح القاضي عبدالرحمن الإرياني التواصل الرسمي مع السعودية من أجل طمأننتها أن الثورة في اليمن لا تستهدفها وليس هناك نية لتصديرها ، وافق الرئيس السلال على الاقتراح ، لكن عبدالرحمن البيضاني اعترض على ذلك الاقتراح وقال لهم : " إن اهداف التواجد المصري

في اليمن تتجاوز حماية الثورة إلى تصفية الحسابات مع السعودية وإنهاء القواعد الأمريكية في الظهران " (٨) .

وقد برر بعض الثوار عدم دعمه لتحركات الضباط الأحرار في الأيام الأولى للثورة بسبب التدخل المصري الذي اتخذ من الثورة مطية للوصول إلى عدن والرياض ، وقد أكد على ذلك الاستاذ أحمد النعمان قائلاً : " ولم نشترك في هذه العملية القذرة التي لم تكن تستهدف النهوض باليمن ، بل جعل اليمن قاعدة لعبد الناصر ليمر عبرها إلى السعودية وعدن ويزعج الجزيرة العربية ويحقق فيها اطماعه ويجعل اليمن فقط مستعمرة لأهوائه ، كنا نلمس هذا فرفضنا " (٩) .

لقد كان التدخل العسكري المصري في اليمن سلاحاً ذو حدين ، له ما له وعليه ما عليه فقد وجدت " ثورة ٢٦ سبتمبر في مصر السند القوي التي دعمت وقاومت الإمامين والمرتزة ، لكن اليمن في المقابل دفعت ثمن هذا الارتباط عالياً حيث استقطبت أعداء مصر الطبيعيين وما أكثرهم في تلك الفترة التي تحملت اليمن تردي العلاقات بين مصر وبعض الاقطار العربية وهو الأمر الذي شكّل ضغطاً على اليمن " (١٠) .

ويرى بعض الثوار في أن ذلك التدخل قد حقق الغاية الذي أتى من أجلها ، وفي " النهاية فإن المساعدات المصرية للثورة والجمهورية لم تؤد إلا إلى توازن القوى بين النفوذ السعودي المساند للملكيين والنفوذ المصري المساند للجمهوريين " (١١) .

لقد شجعت الدول الكبرى - وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا - ما حصل في اليمن من صراع اقليمي بين القاهرة والرياض وبدا لهم ذلك الصراع يصب في مصالحهم ، لما فيه من استنزاف للقدرات العسكرية والمالية المصرية والسعودية حتى وإن كان وقود ذلك الصراع هم الشعب اليمني ، وتلك الحقيقة ذكرها الأستاذ محسن العيني قائلاً : " وقد ألمني أن أسمع كומר مستشار البيت الأبيض وهو يقول في حفل عشاء في إحدى السفارات العربية : دعهم ينزفون حتى الموت ، المصريون تشغل قواتهم والسعوديون ينفقون واليمنيون يعانون وعندما يتعبون سيصلون إلى حل " (١٢) .

لقد قيل الكثير عن الدور المصري في اليمن وقيل كذلك أن الجمهورية العربية المتحدة حينها هي من اعلنت ساعة الصفر وأطلقت الرصاصة الأولى من بندقية الثوار، لقد كان لدخول القوات المصرية إلى اليمن الدور الفاعل في الحفاظ على الثورة وإرساء ميلاد الجمهورية الوليدة بحدها الأدنى " وللحق والإنصاف فإن الاشقاء المصريين قدموا تضحيات كبيرة ينبغي أن يذكرها التاريخ بغض النظر عن الأخطاء " (١٣) .

وهكذا أتضح لنا ان الدخول العسكري المصري في اليمن لم يكن خالصاً لوجه الثورة ، وإنما كانت له أهدافاً ومآرب أخرى ، لأنه في الأساس كان تدخلاً في إطار السياسية التي تحكمها المصالح باعتبارها الغاية التي يسعى الساسة للوصول إليها واعتبار ما دونها وسائل مبررة للوصول لتلك الغايات .

قائمة المراجع :

- (١) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ١٩٨ . سابق
- (٢) ينظر : يحيى علي الإرياني . الثورة اليمنية في إطار المتغيرات الدولية . دراسات يمنية . مركز الدراسات والبحوث ، صنعاء . ديسمبر ١٩٩٢ م . ٢٦٤
- (٣) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٣٨٦ . سابق .
- (٤) إيلينا جلوبوفسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . ص ٤٥ . سابق .
- (٥) ينظر : عبدالرحمن الأرياني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الأرياني ، ج ٢ . ص ١٨٥ - ١٨٦ . سابق .
- (٦) محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . ص ٥٧ .
- (٧) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ٧٣ .
- (٨) عبدالرحمن الإرياني : مذكرات الرئيس عبدالرحمن الإرياني ، الجزء الثاني . ص ٣٤ . سابق .
- (٩) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ١٩٨ . سابق .
- (١٠) عبدالسلام صبره : ضمن كتاب عن الفقيه . ص ١٣٧ . سابق .
- (١١) محمد الفسيل : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ . ص ١٨٠ . سابق .
- (١٢) محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . ص ٦٩ . سابق .
- (١٣) سنان أبو لحوم : اليمن حقائق ووثائق عشتها ج ٢ . ص ٦٦ . سابق .

زيادة النفوذ والتدخل المصري في اليمن وآثاره

عُقب قيام الثورة ، جاءت القوات المصرية إلى اليمن بعد يومين فقط من قيامها وكأنها كانت جاهزة للمجيء وتنتظر الإذن بالوصول فقط ، فقد ذهب بعض الباحثين للقول : أن أول قوات مصرية وصلت إلى اليمن جواً في ٢٨ سبتمبر ووصلت تلك القوات عن طريق البحر في اليوم الثاني لوصول القوات جواً ، مما يؤكد أن القوات كانت في البحر فعلاً أثناء حدوث الثورة وانها عُينت قبل حدوثها (١) .

ولشرعة التدخل ودخول الجيش المصري إلى اليمن ، كان لابد من وجود صيغة قانونية تجعل منه تدخلاً مشروعاً . وليس احتلالاً وغزواً كم روج البعض . من خلال عقد اتفاقية الاتحاد والتعاون المتبادل - المبرمة في ١٠ نوفمبر ١٩٩٢م - بين الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة ، وبموجب هذا الاتفاق أُعتبر كل من الطرفين أي هجوم على الطرف الآخر بمثابة هجوم عليه ، ويلتزم في هذه الحالة كل طرف بتقديم كل ما يُمكن من العون والمساعدة بكافة أشكالها ، والمقصود طبعاً هنا تقديم الدعم المصري لليمن ، لأن العكس وقتها لم يكن صحيحاً على الإطلاق .

من أجل ذلك زاد حجم النفوذ والتدخل المصري من خلال توافد طلائع الجيش المصري إلى اليمن الذي رأى فيه البعض احتلالاً . كما رأى فيه المؤيدون ضرورة ملحة لحماية الثورة . والخاصة أنه كان لمصر الدور البارز سوى من " قريب أو بعيد بما حدث في اليمن عقدت في ١٠ نوفمبر معاهدة دفاعية مشتركة مع اليمن سبقها قدوم قوات مصرية إليها بعد يومين فقط من نجاح الانقلاب (٢٨ سبتمبر) حيث وصل عدد القوات في بداية أكتوبر إلى ٣٠٠٠ رجل، ثم إلى ٨٠٠٠ في منتصف نوفمبر، وفي بداية ١٩٦٣ قدرت القوات المصرية بـ ١٥٠٠٠ رجل " (٢).

وقامت الطائرات المصرية في يناير ١٩٦٣م بقصف المواقع السعودية على الحدود مع اليمن وهي المناطق التي كان ينطلق منها الملكيون وبدا أول هجوم مصري شامل في فبراير - من نفس العام - بعد الزيارة التي قام بها المشير عبدالحكيم عامر إلى صنعاء .

وزاد الدعم السعودي لقوات الملكيين بالمال والسلاح وشراء المرتزقة للقتال في صفوفهم واستخدام الطيران السعودي لقصف مواقع الثوار ، وأنظمت الأردن الى السعودية في ذات الدور وتحت غطاء منها مما أستدعى دخول المزيد من القوات المصرية إلى اليمن .

" وقد وصل الدعم المصري لليمن أوجه عندما زار عبد الناصر اليمن (٢٣ أبريل ١٩٦٤) وألقى خطاباً هاجم فيه السعودية بشدة، وزاد عدد القوات المصرية في اليمن إلى ٣٦٠٠٠ في منتصف ١٩٦٤ ثم إلى ٥٠,٠٠٠ جندي " (٣) .

لقد رحب الشعب اليمني في بداية الثورة بالدعم السياسي والاقتصادي والتواجد العسكري المصري في اليمن للدفاع عن الثورة والجمهورية وكانت مخيلة الشعب عامرة بالصورة المثالية للقيادة المصرية وللجيش المصري، لكن مع مرور الأيام بدأت تتكشف حقيقة ذلك الدعم وبدأ

سلوك الضباط والعسكر المصري في اليمن صامداً وغير متطابق مع الصورة التي رسمها الشعب اليمني له ، أصيب معها الشعب " بحساسية ضد هذا التواجد لعدم تطابق تصوراته الذهنية السابقة عن مصر مع سلوك الضباط المصريين في اليمن " (٤) .

كانت تصرفات بعض الضباط وسلوكيات معظم الجنود المصريين في التعامل مع الضباط اليمنيين ومع الدولة اليمنية الوليدة صامداً وغير متوقع لدى الكثير من ابناء الشعب الذي أحسن الظن في نوايا التواجد المصري لدرجه السذاجة ، من أجل ذلك " صُدم اليمنيون بتصرفات بعض القادة المصريين الخاطئة وبسلوكهم البعيد عن الفهم الأولي للواقع اليمني ولمبادئ الثورة اليمنية وللمفاهيم التي تتبناها القاهرة والتي جاءوا إلى اليمن باسمها ، لكن حُسن الظن في الأخوة المصريين جعل اليمنيين يعتقدون بأن تلك الاخطاء ليست نابعة من طبيعة الوجود المصري ومخططاته بل اعتبروها اخطاء عفوية " (٥) .

لقد ظل الدور المصري في اليمن بعد ثورة ٢٦ سبتمبر محل ترحيب من البعض واعتراض من البعض ومحل شك وتصديق لدوره وقبول ورفض لذلك الدور، فهناك من قبل بعضه وأعرض عن بعض ، وهناك من قبله جملة وتفصيلاً و" هناك من كان يُحبذ أن يقتصر الدور القومي المصري على الدعم العسكري دون التّدخل في الشئون السياسية الداخلية اليمنية التي يستطيع اليمنيون إدارتها بدراية أكبر وهناك من كان يجد نفسه مضطراً لقبول الدور السياسي المصري أو قدر منه لتسهيل استمرار الدور العسكري الضروري الذي لولاه لسقط النظام الجمهوري في الشهور الأولى بسبب وقوف العديد من قبائل شمال الشمال مع الطرف الملكي " (٦) .

لم يفهم الثوار أن الجيش المصري لم يأت للنزهة في اليمن ولم يكن تدخلهم صدقة لوجه الله وإنما كان تدخلاً عسكرياً له اهداف سياسية وعلى الشعب اليمني أن يدفع ضريبة ذلك التّدخل ، لقد وصلت درجة تدخلهم في إدارة شئون الدولة الوليدة إلى مستوى إدارة الشئون اليومية والروتينية والسبب في ذلك أنهم كانوا يعتقدون أنهم أكثر خبرة ودارية وحكمة في إدارة شئون الدولة اليمنية أكثر من اليمنيين أنفسهم ولذلك ظلت السفارة المصرية في صنعاء بعد الثورة تدير الدولة فعلياً بواسطة القائم بالأعمال " وهكذا أصبحت حكومات ما بعد الثورة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، وقد وصلت ذات مرة برقية من جنيف من مقر جمعية الصليب الاحمر الدولي لعرض مساعدة من الأدوية والضمادات ولم يُرسل الرد إلا بعد مخابرة تلفونية إلى القائم بالأعمال محمد عبدالواحد " (٧) .

ومن الطبيعي أن يتحول الدخول العسكري المصري إلى اليمن مع مرور الوقت إلى تدخّل مباشر في الشئون الداخلية والخارجية أفقدت القرار اليمني الاستقلال من التبعية ، التي كانت هدفاً من اهداف الثورة " فالمصريون جاءوا إلى اليمن للدفاع عن الثورة عسكرياً وهذا ما طُلب منهم ورحبنا به لكنهم لم يقتصروا على هذا الدور الذي جاءوا من أجله بل أصبحوا مهيمنين على كل شيء ويتدخلون في كل صغيرة و كبيرة وهذا هو اساس الخلاف معهم ، ونحن نطالبهم بالكف عن

التدخل في الجوانب السياسية والمالية والاجتماعية والثقافية وانه يجب أن يقتصر دورهم على الجانب العسكري " (٨) .

وتحولت إدارة شئون الدولة اليمنية من القائم بالأعمال في السفارة المصرية - محمد عبدالواحد - إلى قائد القوات العسكرية المصرية في اليمن الذي كان يعتبر بمثابة رئيس الجمهورية وهذا ما أدركه الكثير من ثوار سبتمبر - ومن أرخ للثورة فيما بعد - وصرحوا به بالقول : " إن الفريق انور القاضي قائد القوات المصرية في اليمن كان الحاكم الفعلي للبلاد وليس السلالة وينسبون الأمر نفسه إلى نائبه عبدالرحمن البيضاني ، المصري المولد والهوى ، ومن بعد الفريق حسن العمري زميله في بعثة بغداد . غير أن بعض أنصار المشير الراحل يعتبرون أن الجمهورية لم تكن قادرة على الصمود طويلاً بدون المساعدة المصرية " (٩) .

وقد أحدث ذلك الدخول المصري والتدخل في القرار السياسي حرقاً للثورة عن مسارها من ثورة ضد نظام الإمامة إلى ثورة لتأكيد التبعية لمصر ومسرحاً للصراع الإقليمي بين مصر والسعودية من خلال الحرب الأهلية التي انتصرت لأشخاص ولم تنتصر لمبادئ وأهداف ، أدرك الثوار ذلك أو لم يدركوا ، فكثرت القادة وقتلت الثورة كما قال البردوني (١٠) .

ونظراً لعدم وجود الخبرة الكافية لدى الثوار في اليمن في حل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية - المرافقة لولادة الجمهورية - فقد اعتمدوا " كلية على الخبراء العسكريين والمدنيين المصريين المتواجدين في الجمهورية العربية اليمنية ، وبالتدرج اكتسب هؤلاء المستشارين والخبراء الصفة الحاسمة ولم يقتصر مسرح عملياتهم ونشاطهم على مسرح المؤسسات اليمنية المصرية بل امتد إلى الوزارات والمدارس والمشاريع " (١١) .

لقد شمل التدخل المصري كل شئون الحياة في اليمن تقريباً وكان من أهمها الشئون السياسية ،

لدرجة التي جعلت الجمهورية العربية المتحدة حينها تضع دستوراً للجمهورية العربية اليمنية الوليدة ، كان نسخة معدلة من الدستور المصري ولا يراعي الخصوصية اليمنية ولم يشترك في كتابته أحد من اليمن ، بل قيل أنه لم يطلع عليه أحد .

وهذا ما حصل بالضبط عندما حمل الرئيس جمال عبد الناصر أثناء زيارته لليمن " مشروعاً جديداً للدستور وتنظيم إدارة شئون الحكم . دستور دائم جاء نسخة معدلة من دستور مصر تم إعلانه والمسئولين التنفيذيين اليمنيين والمصريين لم يطلع عليه أحداً منهم ولم يسهم أحداً في صياغة أي من مواده " (١٢) .

وكما قال أحد الباحثين المصريين عن الدستور : " وهو الدستور الذي تظهر مراجعته أنه يكاد يكون نسخة طبق الاصل من الدساتير المصرية بعد الثورة بما في ذلك الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ وصدور قرار في ٣٠ مايو ١٩٦٣ يمنع قيام الأحزاب والجمعيات السياسية في اليمن " (١٣) .

وعندما بدأ التفكير بعد قيام الثورة في تنظيم سياسي يجمع شتات الضباط الأحرار من الذين تشتت آرائهم ومواقفهم ، كان لا بد أن يكون ذلك التنظيم على غرار ما تم في مصر بعد ثورة يوليو

" وقد تم في نفس الوقت تشكيل أول تنظيم سياسي بإسم الاتحاد الاشتراكي اليمني على غرار الاتحاد الاشتراكي في مصر " (١٤) .

لم يكن العديد من الضباط والساسة المصريين يتقنون بقدرات اليمنيين في كل المجالات وكانوا يعتقدون أنهم يعرفون مصلحة اليمن أكثر من اليمنيين انفسهم وكل ذلك أدى إلى ظهور الآثار السلبية للتدخل المصري في اليمن بشكل واضح وصريح .

الآثار السلبية للتدخل المصري :

لقد ظهر جلياً حجم التدخل المصري في الشؤون الداخلية - والخارجية لليمن - وسعيهم الحثيث لإخضاع مختلف جوانب الحياة تحت سيطرتهم ، مما ساعد على النمو السريع للمعارضة .

لكن خطر ذلك التدخل كان لها أثراً سلبياً على القدرات العسكرية اليمنية وتأهيلها كي تجند الكثير من أبناء الشعب وتعتمد على نفسها مستقبلاً ، لكنها وجدت البديل الذي يقاتل عنها في الجيش المصري وذلك أحدث ترهلاً لدى بعض الضباط والعسكر اليمنيين في الإعداد والتأهيل وكان له أثراً على العسكرية اليمنية ، وقد رأى بعض المثقفين اليمنيين " أن الاعتماد على الجيش المصري كان بديلاً عن الاعتماد على الشعب وأن هذا التدخل الخارجي مهما كانت صفته سيستدعي تدخلاً بديلاً مهما كانت صفته " (١٥) .

كان هناك بين الضباط الأحرار من يرحب بالتدخل المصري جملة وتفصيلاً ويراه خيراً محضاً لا شر فيه ، وكان هناك من الثوار من يراه شراً محضاً لا خير فيه ، وكان هناك البعض ممن ينظر لذلك التدخل نظرة موضوعية يرى فيه الجوانب الايجابية والسلبية أيضاً وكل تلك الآراء والمواقف خلقت انقساماً بين الثوار انفسهم وولدت الشك في نفوسهم و أعتبر بعض المناضلين التدخل المصري سبباً رئيساً في الانقسام الذي حصل بين الثوار انفسهم وفي الحرب الاهلية التي استمرت لسنوات فيما بعد، بل يعتبر - من وجهة نظره - ذلك التدخل غزواً لتحقيق أطماع " وما حدث من حرب وانقسام كان بفعل الغزو المصري لليمن ، فهو الذي اوجد هذا الشقاق واوجد الانقسام بين اليمنيين " (١٦) .

لقد عمل التدخل المصري في اليمن على إطالة أمد الحرب الاهلية لأن تلك الحرب كانت تشكل مصدر ربح وأثراء بالنسبة لبعض الضباط المصريين الذين عملوا على استثمار ذلك التدخل وإطالة امده وتلك هي بعض السلبيات التي رافقت ذلك التدخل وقد أرجعها بعض الثوار إلى البيروقراطية التي جلبها الجيش المصري معه ، بالإضافة إلى ذلك رأى بعض الضباط في إطالة أمد الحرب نوعاً من الربح التجاري ، وإذا كانت هناك بعض السلبيات فهذه راجعة إلى البيروقراطية العسكرية في الجيش المصري ، والتي عملت على استمرار الحرب لغرض التجارة والاستفادة المادية ، لقد كان الهدف الأساسي لبعض الضباط المصريين الكبار هو الاثراء على

حساب الدعم الثوري المصري للثورة اليمنية ، وقد ارتكب هؤلاء أخطاء مسلكية أدت إلى تمرد بعض الوطنيين على النظام الجمهوري ، ولكن هذه السلبيات لا تقلل من عظمة دور مصر عبدالناصر في تثبيت الثورة ، فكل عظيم لا يخلو من بعض السلبيات " (١٧) .

ويرى البعض أن ما حدث من اخطاء وسلبيات للدور المصري في اليمن كان مقصوداً من بعض الضباط المصريين الذين تعمدوا تشويه ذلك الدور كنوع من الرفض لثورة يوليو وتوجهات جمال عبدالناصر الذي سلبتهم الامتيازات التي كانوا يحصلون عليها قبل ثورة ٢٣ يوليو ، فبعض الضباط المصريين " الذين جاءوا إلى اليمن هم أعداء للثورة المصرية الكثير من كبار الضباط لثورة ٢٣ يوليو من أبناء الباشوات والإقطاعيين والذين تربوا في الكلية الحربية قبل الثورة على يد الانجليز هؤلاء لم يتمكنوا من عمل شيء ضد عبدالناصر في مصر فجاءوا إلى اليمن ليصفوا حساباتهم معه وكانت معركة اليمن لن تدوم سنتين ، لكن هؤلاء جعلوها تمتد أكثر من ذلك من خلال توسيعهم للمحاور والمعارك باتباع وسائل عسكرية تكتيكية معينة ، كل ذلك ضاعف من الأخطاء العسكرية حتى توسعت المعارك من جبهتين إلى ثلاث وعشر وعشرين جبهة قبل أن تمتد لتصبح خمسين جبهة عسكرية " (١٨) .

بل يرى البعض من الثوار أن ما حدث من انحراف للدور المصري عن أهدافه المرسومة كان مديراً له من قبل أنور السادات الذي جعل هدف التدخل العسكري ليس حماية ثورة اليمن بل توريث الجيش المصري في اليمن من كل النواحي وبمساعدة الاخوان المسلمين الذين لا تخفى عدواتهم لعبد الناصر والغرض من كل ذلك هو تشويه سمعة جمال عبدالناصر وإظهار فشله ويبدو أن هذا الطرح أقرب للواقع بحكم أن الأخطاء الكارثية التي حدثت من قبل بعض الضباط المصريين تؤكد ، فقد " ساعد السادات المعادين لثورة ٢٣ يوليو من الإخوان المسلمين وغيرهم وكان عامل التبديد والتوسيع للتواجد العربي والمعركة في اليمن ، كان لدى السادات مهمة في الخارج هي توريث القوات العربية المصرية في اليمن سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وأخرج عبدالناصر كثيراً في هذه المواضيع " (١٩) .

لقد كانت العفوية - التي قد تصل في بعض الاحيان إلى درجة السذاجة - هي التي جعلت البعض من الثوار اليمنيين يعتقد أن تواجد الجيش المصري في اليمن جاء نتيجة بواعث إنسانية بحته وليس هناك اعتبارات سياسية مطلقاً ، لم يستوعبوا و يدركوا أن " ثمة افتراض بوجود علاقة بين تقديم الدعم لأحد أطراف حرب أهلية ما وبين التدخل في الشئون السياسية الداخلية لهذا الطرف . ويصيغ روزنو هذا الافتراض على النحو التالي " كلما زادت المساعدة التي يتلقاها فريق في حرب أهلية من الخارج زاد احتمال أصرار المصدر الخارجي لهذه المساعدة على ان يلعب دوراً في تحديد أهداف هذا الفريق وسياساته واستراتيجياته " (٢٠) .

وقد أنقسم الضباط الاحرار والثوار في اليمن أزاء المساعدات المصرية بين مدرك لحقيقة أهدافها مؤيداً ومبرراً لها وبين معارض و رافض لها ، فقد جعل بعض الضباط من المؤيدين للتدخل المصري في اليمن من المساعدات المصرية مبرراً منطقياً - من وجهة نظره - لكل الأخطاء

والسلبيات التي رافقت ذلك التدخل ، بل يراها طبيعية حتى لو انتهكت القرار السيادي ، وكما قال أحدهم : " وكنا نرى أن الجيش المصري شريك معنا بالدم والمال والسلاح فكيف نبعده عن القرار السيادي والقرار السياسي ؟ وهذا امر غير منطقي وغير معمول به في العلاقات الثنائية المشابهة بين دول العالم . وكان من الحكمة أن يكون هناك نوع من الشراكة في تعاملنا الخارجي وفي قرارنا الداخلي ، لأننا شركاء مع دولة عربية بدماء أبنائها التي تسيل من اجل اليمن وتساعدنا بالأموال والأعلام وفي المحافل الدولية تتكلم وتدافع عن اليمن وعن قضايا السيادة الوطنية هذا الموقف استوعبته متأخراً وكنا نريد من المصريين أن يقاتلوا ويضحوا بأبنائهم وألا يتدخلوا في القرار السياسي أو المشاركة فيه .. وهذا الموقف غير منطقي وغير سياسي وغير اخلاقي " (٢١) .

لكن مع مرور الوقت أدرك العديد من الثوار أن مضمون ذلك التدخل لم يكن كما تصوروه ، وفي الواقع إن اليمنيين " فوجئوا بشيء لم يخطر لهم على بالهم ، كانوا يعتقدون أن مصر دخلت اليمن ببواعث إنسانية ، إذ كانت تعلن انها دخلت لإنقاذ الإنسان اليمني من التخلف ولتعيد إليه الكرامة الإنسانية التي كرمه الله بها . كان هذا الانطباع عند كثير من اليمنيين الذين لم يفقهوا ولم يدرسوا هذه الدعوات وهؤلاء الحكام الذين اتخذوا الشعارات مبررات فقط كي يتمسكوا بالسلطة ولكي يحاربوا الدنيا وكل شيء من أجل هذه السلطة ولو احترقت الشعوب في سبيلها ، فبدأ اليمنيون ينقبضون من التصرفات التي رأوها . وكان هذه القوات ما دخلت إلّا لكي تجعل من اليمن قاعدة تنطلق منها نحو شبه الجزيرة العربية ، وطالت المعركة في اليمن وكان يمكن الا تطول ولكن لكي يتخذوا منها مبرراً للبقاء في اليمن ، كانوا يوسعون الحرب ويختلفون الاسباب والمشاكل " (٢٢) .

وكان من الطبيعي في ظل تلك الاوضاع أن يعمد الضباط المصريون إلى تأخير الاعتراف الكامل بالنظام الجمهوري من خلال عدم تمكين الضباط اليمنيين من تحمل مسؤولياتهم ووضعهم في مواقع القرارات الهامة وإلى حد ما ، لم يكن من مصلحة القيادة العسكرية المصرية في اليمن والخبراء والمستشارين المصريين البدء بمرحلة الاعتراف بالقوى الجمهورية ، نظراً لأن ذلك الاعتراف سوف يمنحهم إمكانية عرقلة الخطوات والتدابير التي شرع بها المصريون في الحياة الواقعية حينها ويمكن أن تعمل على الحد والتخفيف من اعتماد اليمن على مصر - وهذا ما لا تريده الأخيرة - ومن أهم تلك التدابير بناء القوات المسلحة اليمنية القوية والتي كانت مهمة ملحة وحيوية في ذلك الوقت بالنسبة للجمهورية الوليدة ، تحدثت عنها أكثر من مرة الشخصيات السياسية اليمنية منذ الايام الاولى للثورة وأستمر الحديث عنها طوال السنوات اللاحقة .

إن ضعف الجيش اليمني لم يجعل الجمهورية الوليدة عرضة لضربات القوى المضادة للثورة في الداخل وعدوان القوى المعادية لها في الخارج وحسب ، بل خلق الظروف والامكانيات المناسبة للمصريين للاحتفاظ ببعثتها العسكرية في اليمن وحلّت في ذات الوقت محل الجيش الوطني وأمنت الظروف لبقاء الجيش المصري في اليمن لفترة أطول (٢٣) .

لقد عمد الجيش المصري في إطار استراتيجيته الهادفة إلى إطالة أمد الحرب الأهلية إلى رشى مشايخ القبائل وشراء ولائها بالمال ، وتم الربط لديها بين المال وبين الدفاع عن الثورة ، ولم يعد الدفاع عن الثورة لدى بعض المشايخ - خالصاً لوجه الثورة - ينطلق من المبادئ وإنما أصبح نوعاً من التكسب والارتزاق ولم تعد قضية الدفاع عن الثورة تعنيهم بقدر ما أصبحوا يقاتلون من أجل مصالحهم التي يوفرها المال المصري " وهكذا تحولت القبائل المؤيدة للجمهورية إلى شبه مرتزقة إذ لم تعد تدافع عن النظام الجمهوري انطلاقاً من إيمانها بالنظام الجمهوري ولكن كقوى اجبرية لدى القيادة المصرية مقابل ما تدفعه هذه القيادة من مال وسلاح وقد ادى هذا الموقف إلى شعور اليمنيين المقاتلين بأن القضية ليست قضيتهم ولكنها قضية مصرية سعودية وأنهم يدافعون عن النفوذ المصري في اليمن في مواجهة النفوذ السعودي وقد ترتب على الموقف المصري سيادة روح الارتزاق لدى الجانب الجمهوري " (٢٤) .

لقد حول بعض الضباط المصريين التدخل المصري في اليمن برمته إلى عملية تجارية يتم فيها المقابولة على شراء الولاءات وعلى الاستيلاء على المواقع العسكرية وكل ذلك كان يحقق لهم الربح المادي في كل الاحوال وخلق طبقة من تجار الحروب - من المصريين واليمنيين - الذين تفننوا في إطالة أمد الحرب بغرض الحصول على مكاسب مادية ، وقد برزت " في هذه الحالة ظاهرة جديدة للقتال عن طريق المقابولة مع المشايخ ومع مجاميع من قبائلهم الذين يتفقون مع القيادة المصرية واليمنية للاستيلاء على منطقة معينة محددة يتم تحريرها واجلاء العدو منها مقابل مبلغ معين مع بعض الأسلحة والذخائر " (٢٥) .

لقد كان التدخل المصري سلاح ذو حدين ، عمل على إنقاذ الثورة أولاً لكنه دمر الجمهورية الوليدة فيما بعد وحاول ان يجعل من الجمهورية العربية اليمنية نسخة مشوهة من الجمهورية العربية المتحدة في كل شيء ، متناسياً اختلاف البيئة واختلاف العادات والتقاليد ، تخلصت الثورة من الإمام البدر ومن بيت حميد الدين وجاء بدلاً عنهم أئمة من الضباط المصريين لا يختلفون عن بيت حميد الدين سوى القليل ومع الأسف أن الغالبية منهم قد طرحوا ذلك القليل وهذا ما شكّل التناقض الأبرز بالنسبة للدور المصري " والتناقض في التدخل المصري هو أنه انقذ الجمهورية العربية اليمنية ودمرها في آن واحد ، فقد حرم الناصريون الجمهورية العربية اليمنية من أية قاعدة سياسية لأنهم عاملوا القيادة اليمنية والشعب اليمني وكأنهم اتباع لهم ، وكذلك اعتمدوا كثيراً على القبائل الجمهورية التي قاموا برشوتها بالمال والسلاح " (٢٦) .

وما كان للدور المصري في اليمن أن يكون كما كان وتظهر آثاره السلبية لولا وجود داعميه من قادة الثورة ممن استفادوا من تلك السلبيات للمحافظة على مصالحهم ، فضحوا بالمصلحة العامة من أجل المصالح الشخصية الضيقة ، مما أطال أمد الحرب الاهلية ولم يسهم في بناء دولة حقيقية " ولا نعتقد أن التدخل الخارجي هو المسئول الوحيد عن الحالة القائمة بل نرى أن حكومات ما بعد الثورة كانت بالتصرفات الهوجاء صانعة الأسباب التي أدت إلى الانتفاضات وكانت الحرب وما زالت تستمد وجودها أولاً من أخطاء رئيس الدولة ثم من أخطاء موظفيه " (٢٧) .

لقد قالها (فرد هاليداي) بكل صراحة بأن المصريين خاضوا الحرب في اليمن " كغزاة اجانب وليس كحلفاء للجمهورية الفتية " والسبب كما يرى كان واضحاً من خلال تعاملهم و معاملتهم للجيش اليمني ، فقد اعتمدوا على القوات العشائرية أكثر من اعتمادهم على الجيش المركزي ، وعمدوا إلى إعطاء الضباط اليمنيين الذين أنهوا دورات عسكرية في الاتحاد السوفيتي مهام كتابيه ومنعواهم من القتال ، وعندما ذهب السلال إلى موسكو عام ١٩٦٤م لعقد اتفاقية سلاح مستقلة عمل المصريون على إلغاء الصفقة ، وعندما توجه حسن العمري عام ١٩٦٦م إلى القاهرة لمقابلة (كوسيجين) الذي كان يزور مصر وقتها ، منع المصريون العمري من مقابلته ، وعندما طلب العمري بعض العربات المدرعة من جمهورية المانيا الديمقراطية أضطر إلى الغائها عندما ابغاه المصريون أنهم سيتولون مسؤوليتها بعد وصولها إلى مصر " (٢٨) .

وما كان للقوات المصرية أن تصل إلى ما تريد متى ما كان الجيش اليمني قوياً والقوات اليمنية ذات سلطة حقيقية على أرض الواقع ، لذلك عملت على محاربة العناصر القادرة والتي تتحلى بالوطنية وبحب الجميع من خلال بث الشائعات والأراجيف حولهم ، وهكذا كان المصريون يستهدفون " كبار المسؤولين من خلال نصب العراقيل لهم ووضع العقبات أمامهم ونشر الشائعات حولهم والنهم كذلك وكانت التهم تتمثل في (عدو الجمهورية العربية المتحدة) و(عدو القومية العربية) (وناكر الجميل) وغيرها " (٢٩) .

وعندما عجزت القوات المصرية عن استهداف بعض القامات الوطنية من الضباط عن طريق الاشاعات كان لا بد من التخلص منهم بأي طريقة ، حيث " لم تكن تتورع المدفعية المصرية وسلاح طيرانها من انزال ضربات موجعة في صفوف القوات اليمنية الجمهورية بقصد وبدون قصد " (٣٠) .

وقد حدثت العديد من الاعمال التي أثبتت تواتر البعض منها أنها تمت مع سبق الإصرار والترصد ولم تحدث سهواً أو بطريق الخطأ ، حيث كانت " تتم عملية إبادة وحدات القوات اليمنية الجمهورية بأشكال مختلفة لعل أبرزها من حيث الخسة والنذالة ذلك الذي حدث في منطقة حرض - جيزان - حيث قامت قيادة القوات المصرية بزرع مئات الألغام بين المدنيين وذلك قبل أن تنسحب هذه القوات من مقر إقامتها في حرض إلى مدينة عبس على إثر الهزيمة التي لحقت ببعض قواتها هناك على يد القوى الملكية في حين لم تقم القيادة المصرية بإشعار الجانب اليمني المحارب لا عن عملية الانسحاب ولا عن زرع الألغام في جبهة المعركة داخل السهل بين حرض وجيزان مما تسبب في إلحاق الموت بعدد من أفراد القوات اليمنية التي كانت قد توجهت إلى هناك لخوض المعركة صباح اليوم التالي ضد القوى الملكية المنتصرة على القوات المصرية المنسحبة دون أن يعمل الجانب اليمني حساباً لتلك الألغام " (٣١) .

وهكذا نرى أن دور القوات المصرية ودعم القاهرة للثورة اليمنية قد أنحرف عن مساره ولم يعد خالصاً لوجه الثورة وإنما تعداه لغايات سياسية أخرى ، لعبت فيها مصالح بعض الافراد الدور الأكبر وإن على حساب الثورة اليمنية والدعم الذي أراده الزعيم جمال عبدالناصر .

قائمة المراجع :

- (١) ينظر : أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن . ص ١١٢ . سابق .
- (٢) يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن . الصفاء للنشر والتوزيع ، لندن . ط١ / ١٩٨٨ م ص ٢٣
- (٣) المرجع السابق : ص ٢٥ .
- (٤) علي الضبة : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ . ص ١٨٢ . سابق
- (٥) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٨٠ . سابق .
- (٦) نصر طه مصطفى : نصف قرن من البحث عن دولة القانون . ضمن كتاب اصدارته مؤسسة الجمهورية بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ٢٢ . سابق .
- (٧) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ١٠٩ . سابق .
- (٨) عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ الأحمر . قضايا ومواقف . دار الأفاق . صنعاء . ط١ / ٢٠٠٧ م . ص ١٠٤
- (٩) فيصل جلول . اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٤٥ . سابق .
- (١٠) ينظر : عبدالله البردوني : قضايا يمنية . ص ١٦٠ . سابق .
- (١١) إيلينا جلوبوفسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . ص ٤٨ . سابق .
- (١٢) أحمد محمد الحربي : اليمن أزمة الهوية وديناميكية التنمية . مركز عبادي ، صنعاء . ط١ / ٢٠١٠ م . ص ٢٠٢ .
- (١٣) أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن . ص ٢٠٤ . سابق .
- (١٤) محمد الشعبي : مؤتمر خمر ومحاولات السلام باليمن . دون ذكر مكان النشر وتاريخه . ص ٢٩ .
- (١٥) عبدالله البردوني . الثقافة والثورة في اليمن . ص ٢٠٢ . سابق .
- (١٦) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ١٢٥ . سابق .
- (١٧) أحمد قاسم دماج : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، الكتاب الأول . ص ١٧٧ . سابق .
- (١٨) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٨٥ . سابق .
- (١٩) المرجع السابق : . ص ٨٦ .
- (٢٠) أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن . ص ١٩٣ . سابق .
- (٢١) حسين المسوري : أوراق من ذكرياتي . ص ١٢٦ . سابق .

- (٢٢) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ١٢٥ . سابق .
- (٢٣) ينظر : إيلينا جولوفكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . ص ٤٩ - ٥٠ . سابق .
- (٢٤) محمد الفسيل : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ . ص ١٨٠ . سابق
- (٢٥) عبدالله علي الحيمي : ثورة في جزيرة العرب . ص ١٣٣ . سابق . ينظر ايضاً : صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٧٤ . سابق
- (٢٦) فرد هاليداي : الثورة والثورة المضادة ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، ص ٨١ . سابق .
- (٢٧) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ١٣٠ . سابق .
- (٢٨) فرد هاليداي : الثورة والثورة المضادة ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص ٨٨ - ٨٩ . سابق .
- (٢٩) . صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٨١ . سابق .
- (٣٠) محمد الشعبيبي : عبدالناصر والفريق العمري . ص ١٧٤ .
- (٣١) المرجع السابق : ص ١٧٦ .

سرقة الثورة اليمنية : والثورة المضادة

عُقب قيام الثورة لم تكن الطريق معبدة بالورود - كما اعتقد البعض - لإحداث التغيير المطلوب وإنما ظهرت التحديات المتعلقة بشكل الدولة وطريقة الحكم وكيفية التعاطي مع القضايا المختلفة ، فالثورة في نظر من قاموا بها لم تكن تعني لهم سوى التخلص من بيت حميد الدين ولا شيء آخر سوى ذلك ، أي أن الثوار لم يدركوا حقيقة الثورة وجوهرها الذي يعني التغيير الجذري شكلاً ومضموناً - وليس شكلاً فقط كما حدث في ثورة ٢٦ سبتمبر - مما أفقد تلك الثورة هويتها ،

وغاب مفهوم الثائر الحقيقي بشكل بارز وألتبس لدى الكثير من الثوار وممن كتبوا عن الثورة فقد كان السخط على " العهد الإمامي عن تعمل أو عمل هو المؤهل الثوري : فمن سجنه الإمام لأي سبب فهو ثائر حتى الذين سرقوا الصناديق وكانوا أمناءها مع أنها ثروة الشعب لا خصوصيات الإمام وخصوصاً بعد انتهاء عهده ، لكنهم أصبحوا ثواراً لأنهم سجناء الطاغية كما أصبح الذين فروا من الطاغية إلى أي مكان ثواراً بغض النظر عن الملجأ الذي آواهم حتى لو كان حضان الاستعمار " (١) .

وعدم وضوح الرؤية تلك أنعكس سلباً على أداء الثوار في أول حكومة شكّلت على عجل بعد الثورة ، وقد تساءل أحد الثوار فيما بعد عما حصل في ٢٦ سبتمبر قائلاً : " أين مكتب الحكومة ؟ بل أين الحكومة ؟ لا توجد حكومة - كل ما يوجد هو الجيش المصري والسريل والضبباط يقتلون ويخربون وينهبون ، فأين وجه الثورة ؟ " (٢) .

لقد تم الخلط بين الثورة وبين قاداتها ، بين السلطة وبين من يتولون المناصب فيها ، فظهر القادة على حساب الثورة التي قاموا بها وتم شخصنة السلطة وعلا الأشخاص على حساب فكرة الدولة الوليدة وهذا ما تم - للأسف في الأيام الأولى للثورة ، فمن يتأمل " في حركة الصراع والاختلاف والتباين في مسار الجمهورية الأولى (١٩٦٢ - ١٩٦٧ م) يدرك أنه لم يتم التفريق بين السلطة والأشخاص الذين يمارسونها وكانت فكرة الدولة غائبة لكنها خضعت لتصرفات الأفراد والمعتقدات الجماعية التقليدية المولدة للقوى الخفية التي كانت بديلة عن مفهوم فكرة الدولة ومؤسساتها الشرعية والسياسية والمدنية " (٣) .

فلم يكن هناك تخطيط كافي لتصور شكل الدولة وكيفية نظام الحكم ، وهذا ما جعل من قاموا بالثورة يستنجدون بطروحات وأفكار عبدالرحمن البيضاني - مع رفضهم لوجوده واعترافهم أنه لم يكن منهم وإنما فرض عليهم - فالضبباط الأحرار " الذين استلموا السلطة إثر الإنقلاب الثوري ، لم يسبق أن صاغوا أهدافهم السياسية ، أما الآن وفي اللحظة الحاسمة لاستلام السلطة اضطروا إلى اللجوء إلى برنامج شريكهم السياسي - عبدالرحمن البيضاني الذي تتطابق الاتجاهات السياسية - الاجتماعية للبيان مع برنامجهم . وأكثر من هذا وجدت كل مقولات وطروحات البيضاني انعكاساً لها ليس فقط في البيان بل في مراسم وبيانات الحكومة الجمهورية الصادرة في الشهر الأول للثورة " (٤) .

لم تكن الثورة فعلاً أصيلاً مدروساً من جميع الجوانب وإنما جاءت (كرد فعل) على القرارات المتخذة باعتقال الضباط الأحرار يوم ٥٢ سبتمبر ومصادرة الأسلحة منهم - وكما مر معنا سابقاً أن الدكتور البيضاني وعبدالغني مطهر - وغيرهما - كانوا يُريدون أن تقوم الثورة في ٢٣ يوليو وتم الاتفاق على هذا- لقد حصلت ولادة الثورة بصورة مستعجلة - قبل أن تكمل شهرها التاسع - وبعملية قيصرية كي لا يفتضح حملها ، وجميع الأحداث اللاحقة تؤكد ذلك ، إن " هروب الإمام وعوانق الاستيلاء على القصر والتشويش الحاصل في تركيبة الأجهزة القيادية وغير ذلك من الأمور تدل على أن عملية ضباط الجيش في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م لم تكن معدة من مختلف جوانبها وقد جاء اختيار هذا التاريخ لمباشرتها أمر من قبيل الصدفة المحضة ولكن الأحداث اللاحقة أظهرت بأنه كان لدى الضباط خطة عملٍ محدودة نفذوها بكل صرامة في الواقع المعاش " (٥) .

لقد بدأت نكسة الثورة اليمنية - كما يرى بعض الثوار الذين كتبوا عنها - من أول يوم تولى فيه السلال قيادة الثورة وهذا السبب يتحملة الثوار أنفسهم والذين وضعوا " بأيديهم أشخاصاً في المناصب الهامة كانوا سبباً في تغيير خط السير وفي النكسة الخطيرة التي أصيبت بها الثورة ومنهم رئيس الحرس الملكي " (٦) .

بدأت الخلافات تظهر بين الثوار وبدأ كل واحد منهم يرى تصرفات البعض وتسابقهم على الكراسي والمناصب ، ليس باعتبارها وسيلة لخدمة الثورة واستمرارها ، بل كأنها الغاية التي من أجلها قامت الثورة وبدأت الحساسيات بين الضباط تظهر على سطح الواقع وتغيرت نظرة كل واحدٍ منهم لآخر وبالتالي تغيرت " الاستراتيجيات بعد الثورة وحصلت شروخ في صفوفهم وأول شرح كان مع المشير السلال للأسف الشديد وكان خلافه مع الضباط على العمل في الجبهات ، وهذا الخلاف كان سببه أن المشير رغم موافقه النضالية الكبيرة بدأ بعد عامٍ من الثورة يعمل بأسلوب (فرق تسد) فقد كان يتكلم مع المشايخ بلغة ويتحدث بلغةٍ أخرى مع الأرياني والزبييري والسياسيين وكلام آخر معنا كضباط وكل كلام يشبك الآخرين ببعضهم البعض فقد كان غير مطمئن إلى الكل ، لكنه كان أكثر ذكاءً بتمسكه بجمال عبدالناصر وهذه كانت أكبر نقطة ضعف لدى الضباط فلو تمسكوا بعبدالناصر لكانوا هم الأقوى في الساحة " (٧) .

وقد حصل الخلاف في ذلك الوقت وظهر بشكلٍ واضح بين العسكر و بين " الضباط الصغار من جهة وبين الضباط الكبار ايضاً من جهةٍ أخرى ، كنا نحن الضباط الصغار نسعى للإنشاء مجلس عسكري يحمي الثورة ومسارها ، بينما الضباط الكبار يرفضون ذلك وذلك خوفاً من ان يُسيطر الصغار في الرتب على الموقف لأنهم الأكثر والأقوى " (٨) .

لم يكن معيار النجاح لدى الثوار إذا هو التمسك بمبادئ الثورة واهدافها وإنما كان التمسك بعبد الناصر الذي كان يضمن عبر قواته المتواجدة في صنعاء الدعم والحماية لمن يفعل ذلك ، وكان ذلك بمثابة الانقلاب على المبادئ التي تعاهد عليها الثوار .

وكما مر معنا ، كان القائم بالأعمال في السفارة المصرية في اليمن - محمد عبدالواحد - هو القائد الفعلي في اليمن ومن خلال تولي قيادة الثورة الوليدة من الذين تم تنصيبهم من قبل السفارة والمخابرات المصرية - كما يقول البعض - وكانت عناصر المخابرات المصرية في اليمن تستدرج نشاط من تعرفهم من الثوار ومن ضباط الثورة وتحاول أبعادهم عن السلال والبيضاني والقبائل والقيادة المصرية والسفارة المصرية" لا أدري كيف تطلّع القائم بالأعمال المصري إلى حكم اليمن من خلال السلال وكيف تطلّع ضباط القيادة المصرية إلى حكم اليمن من خلال القبائل اليمنية ، وكيف تصورت المخابرات المصرية في اليمن أنه كان في وسعها أن تحكم اليمن من خلال المتناقضات اليمنية المصرية " (٩) .

وفي أيامها الأولى ، وضعت قيادة الثورة مهمة قيام سلطة جديدة ، فأعلنت القيادة العليا للجيش الاحتفاظ بالسلطة بيدها كاملة حتى يحين وقت إجراء الانتخابات - التي لم تجرَ أصلاً - وفي يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢ أعلنت القيادة العامة للثورة ثلاثة قرارات هامة هي :

إنشاء مجلس قيادة الثورة مكوّن من ثمانية ضباط ، ومجلس الوزراء مكوّن من سبعة عشر وزيراً ، ومجلس الرئاسة الذي ترأسه شخصية مدنية - محمد علي عثمان - وأعلنت في هذا اليوم الجمهورية بتسميتها الرسمية الجمهورية العربية اليمنية (١٠) .

حرف مسار الثورة :

وقع الثوار في الكثير من الأخطاء بفعل انعدام الرؤية لديهم ، وعدم توفر الإجابات عن تساؤلاتهم المشروعة عن ماذا يريدون من خلال الثورة ؟ وقد تواترت العديد من الأسباب التي جعلت رؤية الثوار ضبابية حول العديد من القضايا المتعلقة بقيام الثورة ، من تلك الأسباب : انعدام الخبرة السياسية لديهم ، بالإضافة إلى وجود أطراف مختلفة من الدخلاء على الثورة - الذين هبطوا بقرارات من القاهرة - وبفعل ذلك ، تكاثرت الأخطاء وتناقلت وكل طرف كان يرمى بتبعاتها على الطرف الآخر وكل طرف كان يرسم له أهدافاً بعيدة عن الاهداف الحقيقية التي قامت من أجلها الثورة ، فمن " ضمن الأخطاء في بداية الثورة التي نعتبرها أخطاء مقصودة وتخريباً على الثوار والثورة ما أعلنه الدكتور البيضاني ثالث يوم الثورة عندما أعلن في خطابه بأنه سينقل المعركة من صنعاء إلى الرياض وهنا تألبت كل القوى المعادية واتخذت من هذا الإعلان مبرراً لمحاربة ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ٦٢ مع أن الحرب كانت واردة ولكن ليس بالشكل الذي حصل " (١١) .

والبيضاني كما تحدث عنه السلال قد صبّ جام غضبه ونقمته على كل من كان " يسميها بالدول الرجعية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وكان لا يكتفي بالتهديد والوعيد ، فتجاوز ذلك إلى القول بأنه سوف ينقل المعركة إلى الرياض ثم لا يتوقف عند هذا الحد حتى يرسل الإنذار لسكان مدينة الرياض وغيرها من المدن السعودية وينصحهم فيها بأن يلتزموا الملاجئ والمخابئ قبل أن يطلق عليهم الصواريخ الموهومة ، إلى إن قالها مرة وبوضوح بأنه سوف يضرب قصور الناصرية وكل هذا الكلام وغيره معروف للجميع ومسجل عليه ، بالإضافة إلى غير ذلك من

المعارك الكلامية التي تسببت في كل المشاكل والازمات التي واجهت الثورة من أول أيامها" (١٢)

وعمل البيضاني على تجيير إذاعة صنعاء لمصلحته الخاصة عن طريق بث خطاباته التحريضية وبشكل متواصل وبدأت الإذاعة بكل ما فيها - وبتوجيهات من عبدالرحمن البيضاني - تقتفي آثار إذاعة صوت العرب ، بلا تفريق ولا تدبير وكان ذلك سبباً هاماً لاختفاء " الخطوط الأصلية للثورة وبدا لها وجه جديد وكانت الإذاعة منذ المراحل الأولى هي التي ضاعفت شعور العداء ضد الثورة وأوجدت شعوراً بالخطر من بقائها فنظر من حول اليمن والبعيدون عنها في أقصى الغرب والشرق إلى أنها ثورة من تدبير عبدالناصر وعلى أفكار عبدالناصر وكل من فيها وما فيها وما ينتج منها تابع لبعد الناصر وحاضرها ومستقبلها لمصلحة عبدالناصر " (١٣).

وظهرت إذاعة صنعاء وكأنها صورة طبق الأصل من إذاعة صوت العرب وتبنت نفس التوجه دون ان تظهر نوعاً من التفرد والخصوصية اليمنية التي قامت من أجلها ثورة سبتمبر ، لقد تم تجيير إذاعة صنعاء للمخابرات المصرية من خلال عبدالرحمن البيضاني" وقد تعزز هذا الاعتقاد بمجرد تعيين الاستاذ سعد غزال نائب مدير إذاعة صوت العرب بالقاهرة أحمد سعيد ، مشرفاً على الإذاعة حيث أصبحت كل برامج الإذاعة - تحت إمرته - تصب في ذلك الاتجاه وتؤكد بما لا يدع للشك بأن الدكتور البيضاني لم يكن سوى أداة رعناء في يد جهاز المخابرات المصرية الموجهة من قبل السيد محمد انور السادات الذي عينه الرئيس عبدالناصر مسنولاً عن شؤون اليمن" (١٤) .

وقد تفنن البيضاني في التآليب على الثورة وتأكيد شكوك المشككين بأنها كانت ثورة مصرية ناصرية - بأيد يمنية - الغرض منها الوصول إلى الرياض ، فقد ألقى خطاباً نارياً موجهاً ضد السعودية يوم ١٤ نوفمبر ١٩٦٢م هدد فيه بضرب قواعدها واسقاط النظام فيها واحتلال بعض المناطق والمنشآت الهامة الموجودة على الاراضي السعودية والاردنية مهما كانت النتائج (١٥) .

لقد رأى حكام عيال سعود حينها في الثورة اليمنية خطراً على عروشهم ويهدد وجودهم ، لأنها كانت تشكل بالنسبة للشعب اليمني بارقة أمل لازدهاره وتقدمه و سوف تفتح الباب على مصراعيه لدخول اليمن في رحاب العصر بجميع جوانبه وهذا ما لا تريده الأوساط الحاكمة في المملكة السعودية " الذين فضلوا رؤية اليمن كما كان في السابق متخلفاً سياسياً واقتصادياً لم يكونوا ليقبلوا احتمال ان يصبح اليمن قوياً . لقد رأوا في وجود القوات المصرية في اليمن وتصريحات الشخصيات السياسية المصرية واليمنية عن نواياها لتشجيع انتشار الافكار الثورية في كل شبه الجزيرة العربية خطر يهدد كيانها " (١٦) .

فكانت أن وقفت السعودية ضد الثورة اليمنية من أيامها الاولى بكل قوتها وامكانياتها ، لأنها كانت ترى فيها خطراً وجودياً يهدد كيانها ، وقد كانت الحجة السعودية بالوقوف ضد ثورة سبتمبر هي الدفاع عن الشرعية في اليمن ودرء الأخطار الماركسية عن الجزيرة العربية القادمة من الجنوب اليمني (١٧) .

وكان التاريخ يُعيد نفسه ، فهي نفس الأسباب التي قام عليها تحالف العدوان السعودي الأمريكي ضد ثورة ٢١ سبتمبر : الدفاع عن الشرعية في اليمن ومحاربة الخطر الفارسي عن الجزيرة العربية .

وقد أخذ التدخل السعودي في اليمن حينها عدة أشكال منها :

- تقديم الدعم المادي والعسكري والسياسي للقوى الملكية المتواجدة على الحدود السعودية في محافظات مأرب والجوف وصعدة.

- الدعم العسكري الذي شمل تشكيل عدد من فرق المرتزقة العسكرية المدربة والمسلحة تسليحاً جيداً تحت قيادة خبراء أجنبى تمتعوا بكفاءة متميزة على إسقاط الثورات في مختلف بلدان العالم الثالث ومن أشهرهم المرتزق الفرنسي بوب دينار .

- الدعم الإعلامى الواسع من خلال وسائل الإعلام السعودية المختلفة والتي لعبت دوراً خطيراً في تضليل وسائل الإعلام العربية والعالمية عن طريق نقل أخبار مذبذبة عن قوة الملكيين وانتصاراتهم والترديد الدائم بأنهم باتوا على أبواب مدينة صنعاء لاقتحامها ، وقد تكرر هذا السيناريو في العدوان السعودي الاخير على اليمن بحذافيره .

وبدأ الدعم السعودي للملكيين للعمل ضد الجمهوريين من أجل استعادة السلطة ، واستماتت السلطة السعودية في دعمها للملكيين فرصدت ملايين الريالات لدعم قبائل شمال اليمن وأغرت

العمال اليمنيين المقيمين في السعودية بالانخراط في الجيش الملكى المقاوم للتغيير وأجزلت لهم العطايا واشترت ضمائر العديد منهم، كما قامت بالمقابل بتجميد ممتلكات الحكومة اليمنية في البنوك السعودية.

وبدأ الدعم السعودي للملكيين بالمال والسلاح في الأيام الأولى للثورة وزاد ذلك الدعم واكتسب قوة ، لأن السعودية رأت فيه دفاعاً عن النفس ضد الافكار الثورية والناصرية التي كانت تهدد بتطهير الجزيرة العربية من التواجد الامريكى ، وتم إرسال المال والسلاح لشيوخ القبائل في الداخل الذين أخافهم تعامل الثوار مع المقبوض عليهم من الهاشميين وكذلك تواجد الجيش المصري وتولى المصريين زمام الأمور في البلاد ، فرعوا في ذلك خطراً يهدد كيانهم القبلى وسلطة أخرى يمكن ان تنازعهم السلطة التي عادت اليهم بعد حرمانهم منها إبان فترة حكم بيت حميد الدين ، ولم يكن " الخطر الرئيسى الذى واجه الجمهورية العربية اليمنية خطر اختلاف القوى المؤيدة لها ، وإنما الخطر الخارجى الذى تبلور فى الاسابيع الأولى التى تلت ثورة ٢٦ سبتمبر . فقد انتهزت بعض القبائل فترة الغليان فى المدن لكى تنفصل عن النظام نهائياً وتتخذ لنفسها أئمة يخصوصونها" (١٨) .

لقد كان هناك حقيقة أغفلها العديد من الدارسين للدور السعودى وهى أن " السعوديين لا يحاربون ثورة اليمن من أجل عبدالناصر - كما يقال وكما يريدون ان يقال - بل يحاربون الثورة

من اجل الثورة نفسها : حماية لوجودهم ودفعاً لخطر امتداد الثورة ، واليمن هي البلد المحتك بالسعودية احتكاً كبيراً أعظم من إي دولة عربية أخرى " (١٩) .

وعندما أفتتح القاضي عبدالرحمن الإيراني التوصل الرسمي مع السعودية - وكان محقاً في ذلك ويمتلك رؤية بعيدة المدى - من أجل طمأنتها أن الثورة لا تستهدفها وليس هناك نية لتصديرها ، وافق الرئيس السلال على الاقتراح ، لكن عبدالرحمن البيضاني اعترض على ذلك الاقتراح وقال لهم : " إن اهداف التواجد المصري في اليمن تتجاوز حماية الثورة إلى تصفية الحسابات مع السعودية وإنهاء القواعد الأمريكية في الظهران " (٢٠) .

ذلك التهديد المقصود بتصدير الثورة الناصرية إلى السعودية جعل التدخل السعودي مبرراً بحماية نفسها من التهديد المصري كما كانت تعتقد " وفي الواقع أن الأمير فيصل لم يترك شكاً بتصريحاته في تخوفه من انعكاسات الوجود العسكري المصري في اليمن على النظام السعودي والسلامة الإقليمية للسعودية . ففي خطابه بتاريخ ٢٥ يناير ٦٣ ألمح بطريق غير مباشر إلى تخوفه من السيطرة المصرية على السعودية فيما بعد وفي خطاب له في سبتمبر ١٩٦٣ كانت كلماته بشأن الدفاع عن السعودية ضد الخطر المصري أكثر من واضحة " (٢١) .

لقد كان استعداد عبدالرحمن البيضاني المقصود للسعودية وجعل غزوها هدفاً من اهداف ثورة سبتمبر ، عاملاً هاماً في حرف الثورة عن مسارها المرسوم - لأنه أعمى الثورة بدل أن يكحلها كما يقول المثل اليمني - وكان سبباً لظهور العديد من الخلافات بين الثوار أنفسهم فيما بعد وظهرت العديد من التناقضات الذاتية - التي حصلت بينهم - والموضوعية الخارجية التي رأت في الثورة والدعم المصري المباشر واللامحدود لها تهديداً مباشراً للسعودية " لكن أقسى الطعنات هي التي اصابت الثورة من الداخل فسببت النكسة وفتحت المجال للتدخل الخارجي " (٢٢) .

وهذا ما تم بالفعل عندما ظهر عدم التجانس والانسجام بين من قاموا بالثورة من خلال الآراء والأفكار والأقوال والأفعال ، فكان لابد أن يظهر الصراع على السلطة على السطح وأن يتم التخلص من بعض الثوار لبقاء البعض وحجة كل طرف هو حماية الثورة ليس ممن وقفوا ضدها هذه المرة ولكن من الثوار أنفسهم وبدأت الثورة بالتهام أبنائها - كما تفعل بعض القطط - والسبب في ذلك خوفاً عليهم من المجهول وحمائتهم بطريقة عكسية .

سرقة الثورة والتخلص من بعض الثوار :

طفت الخلافات على سطح الواقع عُقب قيام الثورة مباشرة بين من قاموا بها ، فلم يكن هناك تجانساً واتفاقاً في الأفكار والرؤى بين الضباط وبين الثوار - من غير الضباط - من جهة وبين الضباط أنفسهم - من أصحاب الرتب الصغيرة والكبيرة - ولم يكن هناك اتفاق وانسجام بين معظم الضباط والثوار وبين عبدالرحمن البيضاني الذي فرضته القاهرة نائباً لرئيس الجمهورية ، لكنه كان الحاكم الفعلي والعقل المخطط للمشير السلال حينها ، كل ذلك الوضع أثر على مسار الثورة . وظهر جلياً حينها أن " غياب النسيج الوطني والثقافي والوطني الواحد بين من استلموا السلطة

من عناصر حركة ٤٨ وغيرهم كان فاعلاً أساسياً في حصول الاعوجاجات والانحرافات والمنعطفات لمسيرة الثورة وفعالها حيث لم يتصلب عودها بعد ، وإن الأساس في المعاناة وجود مذهبين وطنيين ، مذهب إصلاحى ممسك بالسلطة ومالك للقرار ومذهب ثوري خارج السلطة وغير مالك للقرار السياسى ، بل مدافع عن الثورة ونظامها الجمهورى فقط " (٢٣) .

لقد تفرق قادة الثورة بعيد قيام الثورة مباشرة ، واندفع غالبية الضباط والشباب إلى الدفاع عنها في جميع الجبهات المشتعلة ، خصوصاً بعد دعم السعودية اللامحدود للملكيين بالمال والسلاح وفي ذات الوقت دخلت الثورة منعطفاً خطيراً ، تمثل " باستشهاد الكثير من الضباط وانتشار الآخرين على الحدود والأراضي اليمينية ، تفرغت الساحة تماماً فزاد التسبب في كل الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية " (٢٤) .

وقد ظهر اتجاه سياسى ضمن قيادة الصف الجمهورى تحددت أهدافهم الخفية بالعمل على إسقاط النظام الجمهورى - وليس إعادة النظام الملكى - من خلال سعيهم الحثيث إلى إفراغ الثورة من مضمونها الوطنى والاجتماعى والديمقراطى ومن خلال العمل على محاولة تضيق وتقليص الطابع السياسى الثورى للنظام الجمهورى الوليد لتهمين عليه القوى السياسية الاجتماعية التقليدية على المساحة الأوسع من قيادة الحكم والثورة وقد تمثلت تلك القوى بالاتجاه السياسى الدينى ومجموعة مؤثرة من الأسماء السياسية التقليدية والعديد من رموز القوى القبلية والمشىخية (٢٥) .

وكان لا بد أن تتصادم تلك القوى مع القيادة المصرية - أو تتصادم الاخيرة معها - فبدأت القيادة المصرية بالعمل على إبعاد كل من لا يوافقها في الرأى ولا يعمل وفق أجندتها المرسومة دون اعتراض منه أو نقاش وخصوصاً من الضباط الاحرار ، فكان أن " انتهجت القيادة المصرية بعد قيام الثورة مباشرة نهجاً معادياً للعناصر القيادية في تنظيم الضباط الاحرار وابتدعتهم عن مركز السلطة واتخاذ القرارات ودفعت إلى السلطة بعملاء جهاز المخابرات المصرية كما قامت بتشتيت ومحاربة المجموعات الطلابية والمهاجرين الذين أتوا إلى اليمن فور قيام الثورة للدفاع عنها " (٢٦) .

وتم التخلص فعلاً من الضباط الاحرار الذين فجروا الثورة وذلك بإبعادهم من صنعاء إلى الجبهات المختلفة " فبعد قيام الثورة بأسبوع أو عشر أيام لم يكن يتواجد في صنعاء أي ضابط نهائياً ، عدا عبداللطيف ضيف الله وعبدالله جزيلان والزعيم عبدالله السلال ، فقد توزع كل الضباط ابتداء من حمود الجانفى وعلي عبدالمغنى إلى آخر ضابط بصنعاء في كل الجبهات التي بدأت تشتعل بالقوى المضادة للثورة " (٢٧) .

والحجة الظاهرة لإبعاد خيرة الضباط حينها هي حماية الثورة وهي وسيلة حق يُراد منها الوصول إلى غاية باطلة وهي الاستئثار بالسلطة وهذا ما حصل بالفعل " بدأت الانتهازية والوصولية ترحف على الكراسى تحت غبار المعارك المشبوبة في كل مكان ، كما عملت في الوقت نفسه على سرقة الثورة من أصحابها الحقيقيين " (٢٨) .

والذين لم يتم التخلص منهم من الضباط في الجبهات ، تم اقصائهم من المناصب بعد مجيء البيضاني من القاهرة ، وظهرت وجوهاً جديدة على مسرح الثورة لم تكن معروفة ، وقد " أتفق بعد قيام الثورة أن وجد في مجلس قيادة الثورة اثنان من تنظيم الضباط الأحرار ، هما علي عبدالمغني وعبداللطيف ضيف الله ولكن الأمور تغيرت بعد مجيء أول دفعة عسكرية مصرية والبيضاني ، فقام المصريون بتشكيل قيادة جديدة ولم أكن عضواً في هذا المجلس الأخير " (٢٩) .

وكان لا بد من التخلص من علي عبدالمغني ، لأنه كان القائد الفعلي للضباط الاحرار والمنافس الحقيقي لأصحاب الرتب الكبيرة من الطامحين لقيادة الثورة ، وقد عبّر عن ذلك أحد الثوار بالقول " وفي اعتقادي أن تحرك علي عبدالمغني إلى مأرب واختيار هذه المنطقة بالذات ليذهب إليها كانت عملاً أو تدبيراً يهدف إلى التخلص منه ، أو انه نفسه قد أساء التقدير بالقيام بهذه المهمة ، إذ لم تكن هناك أدنى حكمة أن يُغادر الرجل الذي يثق ضباط الثورة والذي ياتمر الجميع بأمره لخوض معركة كان يعلم الجميع بأنها معركة خاسرة " (٣٠) .

وقد بدى جلياً حينها للعديد من الثوار ، أن " الأمور تسير ضد أهداف الثورة وأن تصفية العناصر الثورية قد بدأت بعد تشكيل الوزارة وإعلان رئاسة الجمهورية " (٣١) .

وبدأ قطار الثورة يسير في نفس الاتجاه الذي كان يسير فيه قبل قيامها بعد أن تم تغيير السائق - ولم يتم تغيير الوجهة - وكان ينتقل من محطة إلى أخرى مستبدلاً الركاب في كل محطة ، فهناك من كانت مهمته إيقاد شعلة الثورة فقط وهناك من حمل تلك الشعلة وهناك من مشى على هدى ضوءها للوصول إلى مأربه، وهذا ما كان ، فقد تم " نسف مجلس قيادة الثورة الذي شكّل من اليوم الأول للثورة وأعلن مجلس ثورة جديد من رجال لم يشتركوا في الثورة وليس لهم شعبية ولا هم في مستوى الظروف " (٣٢) .

ولم يكن ما حصل بعد الأيام والشهور الأولى للثورة في بال العديد من الضباط الأحرار الذين خططوا لها ، فقد تبين لهم أن ثورتهم مثل كل الثورات التي يسقط فيها الشجعان ويقطف ثمارها الجبناء ، كان ذلك سبباً لتأخر إعلان أسماء قيادة الثورة حتى حضور البيضاني والوفد المصري من القاهرة ، وهذا ما ادركه الضباط الأحرار من خلال تأخير إعلان " أسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة ، لأن قائمة الأسماء التي أعدت في القاهرة معظمها من التجار والاشخاص غير المعروفين ، مما حدا بالضباط إلى رفض هذه القائمة ولم يكن من المنطقي أن تفرض أسماء مُعينة لتكون في موقع قيادي في حين أن الرجال الذين حملوا السلاح ووضعوا رؤوسهم على اكفهم من أجل الثورة يقفون موقف المتفرج " (٣٣) .

وبدء التخلص من الثوار وابعادهم عن سلطة اتخاذ القرار في صنعاء - بحُجج واهية - من خلال نفيهم في وظائف ادارية في القاهرة ، فقد انعقد مجلس قيادة الثورة واتفقوا على قرار يقضي بإبعاد الاستاذ أحمد محمد نعمان والعميد حمود الجانفي والشيخ محمد علي عثمان وأحمد المروني إلى القاهرة والسبب الظاهر حينها اعطائهم مناصب إدارية ، لكن الدوافع الحقيقية وراء ذلك الإبعاد أن السلال كان يعاني " من عُقدة اسمها الجانفي أما البيضاني فكان يرى السبب أن الاستاذ النعمان

له صلات مشبوهة بالبريطانيين والشيخ محمد علي عثمان ملكي التفكير والعواطف والجائفي سيدخل البلاد في محنة تعصب بعض الضباط له " (٣٤) .

ووافق مجلس قيادة الثورة على قرار النفي - باستثناء القاضي عبدالرحمن الإرياني والقاضي عبدالسلام صبره - في ٢٧ أكتوبر ١٩٦٢ م .

لكن من شارك في اتخاذ قرار الإبعاد كان له رأي آخر وهو أن من تم إبعادهم هربوا من صنعاء خوفاً من تحمل المسؤولية أو ربما خوفاً من الفشل المحتمل للثورة " كان من الواضح عند السلال وعندي انهم يهربون من صنعاء عندما بدأت الأخبار المزعجة تصل من ساحات القتال ... لم يكن في وسع السلال أو في مقدوري أن نمنعهم من الهروب من اليمن لأننا لو رفضنا سفرهم وأبقيناهم معنا ضد أرائهم فإن مشاعر القلق والخوف التي تسيطر على سلوكهم يمكن ان تؤدي إلى انتشار عدوى القلق والخوف بين غيرهم من أبناء صنعاء وبين رجال الحرس الوطني الذين يقومون بحراستنا " (٣٥) .

لكن البيضاني ينسى القصة التي ذكرها عن هروب الثوار وخوفهم ويسرد قصة أخرى يقول أن السلال هو الذي تخلص منهم - وخصوصاً من حمود الجائفي - فقد أصر السلال - كما قال - على ضرورة إبعاد العميد حمود الجائفي عن اليمن بحجة أنه يجمع من حوله في قيادة الحديدية عدداً من الضباط ورجال القبائل تحت ستار مطاردة البدر بينما يعمل في واقع الحال على إنشاء جبهة معادية للسلال ، ويذكر البيضاني أنه استدعى الجائفي شارحاً له مخاوف السلال ، فرد عليه الجائفي قائلاً : إنه يحملني مسؤولية قيادة الجمهورية ونصحتني بعدم الاصغاء إلى الكثير مما يدور في ذهن السلال حتى لا نصفي قيادة الجمهورية من رجالها القادرين على حمايتها ، وقال أيضاً إنه يعرف شخصية السلال أكثر مني وأنه يسعى إلى التخلص من جميع رجال الثورة لأنه يشعر في قرارة نفسه بأنه ليس على مستوى قيادتها (٣٦) .

أصبح وجود بعض الثوار في صنعاء يشكّل خطراً على الثورة في نظر البعض ولذلك يجب إبعادهم بكل الطرق ولو بالقتل ، هذا ما ذكره الأستاذ محسن العيني عندما قال : " وقد ذكر لي اللواء عبدالله جزيلان والطيار عبدالرحيم عبدالله ، بعد سنوات عدة في القاهرة ، انه كانت لديهم تعليمات بقتلي في صنعاء إذا لم اغادر البلاد في صباح اليوم التالي لوصولي وأن السيارة المكلفة بهذه المهمة كانت معدة في ساحة القصر الجمهوري ، وان الطيار عبدالرحيم عبدالله حرص على مرافقتي طوال الوقت منذ نزلت من الطائرة حتى عدت إليها صباح اليوم التالي من أجل ضمان سفري وعد تأخري تجنباً لأي مكروه . والعهددة في هذه الرواية على الاخوين جزيلان وعبدالرحيم " (٣٧) .

ويذكر عبدالرحمن البيضاني أنه ما إن وصل الطلبة اليمنيين من الخارج - ومعظمهم كانوا متحزبين - حتى بدئوا بالاعتراض على الدور المصري ، قبل قدوم الجنود المصريين ، فقد وزعوا منشورات تحمل عناوينها (أيها المصريون .. أرفعوا أيديكم عن اليمن) ولم يكن قد وصل إلى

اليمن حتى تلك اللحظة سوى العميد علي عبدالخبير والنقيب عبدالسلام محجوب وثلاثة من زملائه ، بينما كان البدر يتجه إلى منطقة حجة (٣٨) .

وذلك يعني في نظر البيضاني أن النية كانت مبيته لمهاجمة التدخل المصري في اليمن من قبل البعض حتى قبل وصول طلائع الجيش المصري وقبل اثبات تدخلهم المباشر في ادارة شؤون الدولة الوليدة فيما بعد .

إبعاد ورقة البيضاني :

وفي منتصف نوفمبر عام ١٩٦٢م أعلن البيضاني في وسائل الإعلام المختلف تبني الثورة في الجمهورية العربية اليمنية للاشتراكية كنظام اقتصادي محاولاً اقتفاء التجربة الناصرية بحذافيرها كنوع من إثبات الولاء للقاهرة ، فأدى اعلانه السابق مفعولاً عكسياً ، خاف معه أصحاب رؤوس الأموال من المغتربين اليمنيين في الخارج من العودة إلى اليمن خوفاً على مصادرة اموالهم ، مع ملاحظة أن اليمن في تلك الفترة لم يكن فيها إقطاع - كما كان حاصلأ في مصر - علاوة على ذلك فقد استغل الملكيون ذلك الإعلان وروجوا عبر إذاعاتهم أن الإشتراكية تعني الإشتراك في النساء .

وقد زادت السلطات الممنوحة للبيضاني وأستولى على سلطات الرئيس السلال ، وبدأ وكأنه يعزف لحنه الخاص البعيد عن النوتة الموسيقية للثورة التي ساهم الجميع في تأليفها " وفي هذه الفترة كان الدكتور البيضاني قد طغى على اختصاصات المشير السلال واصبحت كل وسائل الإعلام العربي من تلفزيون وإذاعة وصحافة تسلط أنوارها عليه واصبح يزاول أعمال رئاسة الجمهورية مما أثار غيرة السلال وهو الذي كان يدافع عنه في الماضي " (٣٩) .

وقد سببت السلطة المطلقة التي منحتها القيادة المصرية للبيضاني في تذرر العديد من الضباط الأحرار والثوار وشيوخ القبائل وأصبح وجوده في السلطة مشكلة بحد ذاتها ، لأن وجوده غدى شماعة علق عليها الجميع كل اخطائهم وتجاوزاتهم ، لكنه أبعد في ١٧ يناير ١٩٦٣م بطلب من السلال حال سفره إلى القاهرة ، فتم احتجازه ومنعه من العودة إلى صنعاء وخلا المسرح بعدها للرئيس السلال بعدما " انتهت المسرحية الأولى بانسحاب عبدالرحمن البيضاني وأصبحت الامور تتجمع شيئاً فشيئاً في يد واحدة حتى أصبح هناك رجل واحد أكبر خطراً من إمام فقد صار يمارس عبثه وفوضويته ويضفي عليهما صبغة الدستور والقوانين " (٤٠) .

وقد قدّم البيضاني تفسيراً لأبعاده غير التفسير الذي قدمه من أبعده ، قانلاً فيه : إن انور السادات أخبره بان المخابرات المصرية لعبت دوراً في إبعاده بقرار من عبدالحكيم عامر، وقال له " إن الجهات المصرية المكلفة بشنون اليمن لا تستطيع ان تمارس دورها هناك مع وجود البيضاني لأنه يتمسك بسياسة الاتفاق مع بريطانيا على تمكين جنوب اليمن المحتل من حق تقرير المصير ، وهي سياسة تتعارض مع عملية صلاح الدين التي رسمتها بعض عناصر المخابرات المصرية " (٤١) .

وقد فسّر البيضاوي انقلاب السلالة عليه وابعاده عن اليمن ليس انقلاباً على شخصه وإنما على ما كان يمثلته من اتجاهات في السياسة الدولية .

الإعلان الدستوري الأول :

وتتابعت الأحداث بعد ذلك بشكلٍ دراماتيكي ، فقد أقدمت قيادة الثورة على الكثير من الخطوات غير المتوقعة ، و قام مجلس قيادة الثورة بخطوة جديدة الهدف منها تعزيز السلطة الجديدة وجعل كل مفاصلها في يد واحدة ، وتمثل ذلك بظهور الإعلان الدستوري بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٦٢م والذي تم نشره بشكل واسع في الصحف اليمنية والمصرية باعتباره وثيقة دستورية ، وعمل ذلك الإعلان على تكريس معظم السلطات في يد الرئيس السلالة ، وأصبحت سلطته مطلقة لا ينازعه فيها سواه ، و على سبيل المثال : نصت المادة التاسعة على قيام مجلس وطني من ١٨ عضواً تكون مهمته ممارسة الرقابة على السياسة العامة للدولة ، وكذلك قيام مجلس الدفاع الأعلى الذي يتكون من المشايخ ، ونصت المادة الحادية عشرة على انتخاب عبدالله السلالة رئيس مجلس قيادة الثورة رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في البلاد طيلة المرحلة الانتقالية (٤٢) .

لقد كانت طريقة إخراج الإعلان الدستوري سينة للغاية وأوحت للعديد من الثوار والكثير من المراقبين أن التغيير المنشود في طريقة إدارة الدولة اليمنية كان أبرز الغائبين عن المشهد ، وذلك " لأن الطريقة أو الأسلوب اللذين تم بهما اختيار أول رئيس للجمهورية في اليمن لا يبشر بخير ولا يوحي أننا في طريقنا لإنشاء دولة نظام وقانون ولا أننا سنلتزم أي أسلوب ديمقراطي أو شعبي " (٤٣) .

ويمكن القول باختصار: أن الحياة السياسية على مستوى إدارة السلطة بعد الثورة - في عامها الأول - قد اتسمت بالفوضى السياسية والإدارية والتنظيمية وبتحولات مواقف بعض الثوار وتبدلها السريع ، فقد سادت ظاهرة تشكيل الحكومات وإسقاطها أو استقالة العديد منها وتلك ظاهرة لازمت الثورة اليمنية وحكوماتها منذ قيامها ، بالإضافة إلى ذلك برزت ظاهرة السفر المتكررة للرئيس السلالة والعديد من الوفود والمسؤولين اليمنيين إلى القاهرة ومنذ الشهر الأول والسبب الظاهر للتشاور معها في إدارة شؤون البلاد وبحث الأوضاع السياسية الناشئة بعد الثورة - ويرى البعض أنه لأخذ الأوامر من القاهرة حول ما ينبغي أن يكون فيما هو كائن - وكل تلك الزيارات المكوكية تكشف واقع عدم استقرار الحالة السياسية واضطراب الأوضاع الداخلية وعدم الاستقرار الحكومي ، ويكفي أن نحصي سفريات الرئيس السلالة وأعضاء قيادة الثورة إلى القاهرة خلال السنة الأولى فقط من عمر الثورة لنكتشف حجم المأساة والأزمة التي وقعت فيها الثورة اليمنية (٤٤) .

وهكذا فشلت الثورة من خلال الإعلان الدستوري في إثباتها القضاء على مسار العهد البائد وأكدت من خلال ذلك الإعلان أنه قطار الثورة لا يزال يسير على نفس المسار والتوجه لكنه غير السابق فقط وبعض ركاب القطار .

المشير عبدالله السلال حميد الدين :

وكما مر معنا أن الإعلان الدستوري في ٣١ أكتوبر كان ينص على أن تكون القيادة في تلك المرحلة المفصلية جماعية باتفاق الجميع ، لكن رياح الواقع أتت بما لم يكن في حساب الثوار ، وبدأ الرئيس السلال ينفرد بالسلطة وإصدار القرارات الفردية " وبصرف النظر عن النص الدستوري القاضي (بالقيادة الجماعية للبلاد) فقد حصل الرئيس على حق الانفراد بعقد الاتفاقيات مع الدول الاجنبية وإعلان حالة الطوارئ في البلاد وإصدار القوانين والمراسيم ، وتعيين نائب رئيس الجمهورية ورئيس المجلس التنفيذي " (٤٥) .

وكما يقال : أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة ، وكل تلك السلطات التي أصبحت في يد المشير السلال جعلته يتحول تدريجياً إلى دكتاتور، مستغلاً أوضاع البلاد التي تزرع تحت نير حرب أهلية وتدخل خارجي ، ليضرب بها من يشاء ويبعد من يشاء من رجال الثورة ومن الوطنيين من أجهزة الحكم الحساسة ومن العاصمة صنعاء أيضاً " ونظراً للسلطات التي تجمعت في يده فقد أصبح يتصرف على هواه ولا أقول أن الذين تولوا المناصب الوزارية معفيون من المسؤولية عن التدهور الفظيع الذي آلت إليه الأمور ، ولكن من المؤكد أنه بتصرفاته قد عطل مسئولياتهم ولم يترك لأي وزير حق الاختصاص في عمله وتصرف الأئمة في كل شيء وأصدر أوامره أن لا يصرف أي شيء إلا بأمر من سيادته " (٤٦) .

وأمام تلك الاوضاع التي كرسّت كل السلطات في يد الرئيس عبدالله السلال ، بدا للجميع أن قطار الثورة قد عاد لنفس المحطة التي خرج منها ، مما أعاد لأذهان الناس صورة العهد البائد ، ففي بدايات عام ١٩٦٣م قال الاستاذ الشاعر عبدالله عبدالوهاب نعمان مقولته الشهيرة (صرفنا الإمام) - تماماً كما يصرف الريال حينها إلى أربعين بقشة - سرت تلك المقولة بين الناس سريان النار في الهشيم وأصبحت مثلاً يردده الناس ، والمقصود بها : أنهم استبدلوا ريال الإمام الواحد بأربعين بقشة من الثوار ، وكلاهما يساوي الآخر في القيمة والفعل أيضاً ، لقد تحوّل السلال " تدريجياً إلى دكتاتور مستغلاً حالة الحرب ليضرب من يشاء ويبعد رجال الثورة من العاصمة والاجهزة الحساسة في الحكم ، ونظراً للسلطات التي اجتمعت في يده فقد أصبح يتصرف على هواه وعطل بتصرفاته مسئوليات الوزراء فسلبهم اختصاصاتهم وتصرف في كل كبيرة وصغيرة حيث أنه أصدر أوامر بعدم صرف أي شيء إلا بأمر منه " (٤٧) .

فلم تتغير الأوضاع في اليمن بشكل جذري ، وما كان يعاني منه الناس في وجود الإمام لا يزال موجوداً مع وجود السلال والفرق الوحيد أن الأول كان يسمى إماماً والثاني يُسمى مُشيراً ، هذا ما حدى بأحد رجالات الثورة - محسن العيني - إلى تقديم استقالته والسبب في ذلك كما قال : " وقلت إن اليمن لم تنتقل من ملك الإمام أحمد إلى ملك المشير السلال " (٤٨) .

وظهر جلياً حينها أن النظام الجمهوري وقيادة الثورة تعيش أزمة مستفحلة على كل الجوانب : السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية " ولم تكن الازمة منحصرة في الفكر السياسي للضباط الاحرار ولا في القصور النظري عند الثوار الذين اجترحوا ملاحم بطولية عظيمة

وبروحية مثالية ثورية ، لأن الوجه الآخر الحقيقي للأزمة إنما كان في الواقع الإمامي وفي استمرارية شروطه العضوية والموضوعية والتاريخية^(٤٩) .

وهكذا كان الوضع العام في الجمهورية العربية اليمنية بعد قيام الثورة وضعاً مزمياً لا ينبئ بخير فأعداء الثورة يتربصون بها ومن ركبوا موجة الثورة تعاملوا معها باعتبارها مغنماً يجب أن يُستغل وكان الوضع كما وصفه أحد كبار الثوار " وضع لا حرمة فيه لقانون ولا قبول فيه لنظام ولا طمأنينة فيه .. ولا أمن ولا أمل في استقرار ولا استشراف لوضع معقول . والمسؤولين في الدولة يُعتدى عليهم في الشارع فلا يجدون حامياً*"^(٥٠) .

وفي ١٣ ابريل ١٩٦٣م صدر الدستور المؤقت ونص على أن مجلس الرئاسة هو الهيئة العليا لسلطة الدولة وهو الذي يُقر جميع القوانين والقرارات التي ينص الدستور على اختصاص رئيس الجمهورية بها ، وقد أقر الدستور كذلك السياسات العامة للدولة الوليدة في جميع مناحي الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، " بدأ بعد ذلك الحديث حول تشكيل مجلس رئاسة من عدد من العاملين من الضباط والمدنيين ، وكانت اجتماعات تتم في السفارة العربية وتحت إشراف الاستاذ محمد عبدالواحد القائم بالأعمال ومحمود عبدالسلام من رجال المخابرات ، وكانوا قد اقترحوا ضم عدد ممن لا صلة لهم بالثورة وإنما هم من المحاسبين على مجلس الرئاسة . ولكن كان أغرب ما فعلوه أنهم استبعدوا الأخ الزبييري أبا الأحرار"^(٥١) .

وظهرت سوء إدارة شؤون الدولة الوليدة - مقارنة بالعهد البائد - بشكل لا يستطيع أن ينكره حتى الأعمى ، من خلال تبديد أموال الدولة والاستيلاء على المساعدات المالية التي جاءت من القاهرة بطرق غير مشروعة .

سوء الإدارة :

يحكي العديد من الثوار بعضاً من الحوادث التي تثبت حصول أفعال لا تمت إلى الثورة ولا إلى اخلاق الثوار بصلّة ، بل على العكس تثبت أن التغيير المنشود كان انتكاسه من السيئ إلى الأسوأ ، على سبيل المثال يحكي عبدالله جزيلان عن موقف حصل في الأيام الأولى للثورة لكنه يلخص الكثير من الاختلالات التي حصلت فيما بعد ، فيقول : " التقيت بالعميد علي عبدالخبير والدكتور عبدالرحمن البيضاني والاخ الطيار عبدالرحيم عبدالله واخبروني أن معهم ثلاث حقائب مملوءة بالذهب وبعض العملات وفاء من القاهرة بما تعهدت به من دفع مرتبات الجيش حسب طلبي

* يقصد بقوله العمل الذي قام به نفر من جماعة الشيخ عبدالله بن حسين بالاعتداء بالضرب على وكيل وزارة الخزانة لأنه لم يلب مطالبهم غير القانونية .

السابق ، وقد بقيت هذه الحقائق مغلقة إلى اليوم وإن كان معروفاً مصيرها ولمن آلت إليه " (٥٢) .

ويتساءل أحد الثوار عن مصير الأموال التي كانت موجودة في خزينة الدولة حينها قائلاً :

" وعندما قامت الثورة كان الموجود نحو ٣٦ مليوناً من الذهب والمجوهرات فماذا حدث ؟! " (٥٣) .

لكن من تساءل عن مصير تلك الأموال - عبدالملك الطيب - حاول البحث عن الإجابة قائلاً : إن حكومات ما بعد الثورة لم تستطع أن تضع نفسها في مستوى المسؤولية، فلا هي استفادت من المال الذي كان موجوداً في خزائن المملكة المتوكلية ولا فكرت في إيجاد مصادر جديدة للدخل ولا رعت ونمت مصادر الدخل القديمة التي كانت سائدة في عهد الإمام وفي تلك الأثناء كان السلال والبيضاني يسحبان عشرات الألوف بحجة توزيعها من بيتيهما لمن يلزم ، وتم صرف نحو ثمانين ألفاً لمشاريع توسيع وتحسين بيت رئيس الجمهورية وتم نقل الاموال التي كانت متواجدة في تعز وإب إلى صنعاء وجاء اليوم الذي انتهت فيه الأموال من صنعاء وتعز وحجة .

ونتيجة لذلك تأخرت المرتبات على جميع الموظفين - مدنيين وعسكريين - وبدأ التفكير في طباعة عملة جديدة ، وهذا ما تم بالفعل فطبع عشرة ملايين ريال اعلنت الحكومة أنها ستكون ميزانية لثلاثة أشهر ولم يمض شهران إلا وقد صرف ذلك المبلغ وصرف معه كل ما دخل خزينة الدولة من الجمارك والضرائب والزكاة (٥٤) .

لكن الأستاذ عبدالملك الطيب أضفى على أخطاء بعض الثوار الشخصية والثانوية " بعداً شاملاً ومطلقاً ، ألبس خلالها العامل الثانوي والعارض رداء العامل الرئيسي أو المركزي في التناقض وفي تفسيره عدم الاستقرار حتى وصوله لتفسيره انتكاسة الثورة بذلك بعد أقل من سنة واحدة على قيامها " (٥٥) .

باختصار : يمكن القول أن الفوضى كانت - بعد الثورة تقريباً - هي النظام الوحيد السائد وقد استطاع الشيخ سنان أبو لحوم أن يلخص بكلمات بسيطة مقتضبة أن يصف حالة اليمن بعد الثورة - لكنها كانت عميقة نافذة إلى عمق الواقع - عندما قال : " كان الوضع السياسي مشوشاً فالإخوان كل واحد اشتغل بما يهواه واحد من أجل الوطن وآخر من أجل نفسه . والضباط الصغار الذين قاموا بالثورة تفرق ٥٠% منهم في المناطق ، قاتلوا بشجاعة واستبسلوا بإخلاص والبعض لم يستطع أن يتماشى مع المصريين والوزارة غير مستقرة وتشكل على المزاج ممن يرضى عنهم المصريون ولم يبق من الرموز الا القليل " (٥٦) .

في حالة الثورة اليمنية انقلبت الموازين - كما يرى البعض ممن شاركوا فيها - والسبب في ذلك أن بعضاً ممن قاموا بالثورة ومن خلال صمتهم عن الانحرافات وتغاضيهم عن خروج بعض زملائهم عن مسار الثورة ، كانوا سبباً في الردة والثورة على مبادئها فيما بعد ، فالذين ازالوا " أسطورة الإمامة وحرروا اليمن من الملكية هم الذين فتحوا الطريق أمام الانتهازيين والمنتفعين بالثورة ،

فتحول النصر إلى مأساة والثوار إلى مشردين ومنفيين ومهملين ومتخوفين وإلى ضباط بلا دبابات ولا مدرعات ولا عساكر أي إلى رجال بلا سواعد " (٥٧) .

لقد أثبتت السنة الأولى من عمر الثورة أنها لم تسر إلى الأمام ولم تتقدم خطوة واحدة، إلا كي تتراجع خطوتين إلى الخلف وذلك لأنها لم تمش في الطريق التي رسمها الثوار الذين خطوه بدمائها وأتى بعدهم من ركب موجة الثورية وحرفوا المسار وغيروا وبدلوا" فبعد انقضاء ما يقرب من عام من عمر الثورة كانت كل الأحداث والظواهر تدل على أن الثورة انتكست وانحرفت عن خطها السليم وعن طريقها المرسوم الذي خطه الثوار الأوائل ، وبدا من الواضح أن الوضع قد بلغ مرحلة الفساد والتفسخ لا يمكن بعده الاكتفاء بالوسائل الفردية والمعتمدة على بعض العناصر في المدن في محاولة التصحيح وتدارك الخطر " (٥٨) .

وفي الأخير نقول : إن عوامل الثورة المضادة ولدت مع الثورة، لكن الزخم الشعبي وهدير الجماهير عمل على تقليص أظافرها وتهذيبها ، لكنه لم يعمل على انتزاعها ، فقد اعتبر المحاربون من القوى القبيلة والعمالية أنفسهم بديلاً " عن الثوار أو أنهم الثوار لأن الثورة دخلت دائرة الخطر من أسبوعها الأول وهذا الاختلاف الطبيعي والصحي بين الثوار والذين استقلوا تحت راية الثورة هيأ المجال للمعتدين والمشككين لكي يحلوا محل الثورة عن امتداد للملكية البائدة ، ساعد على نمو هؤلاء ، التآمر الخارجي الذي خاف من طول الحرب وأراد أن يحسمها من الداخل لعجز العوامل الخارجية عن اخماد نار الثورة " (٥٩) .

لقد أدرك بعض الثوار والمخلصين من أبناء اليمن أن الوضع الذي وصلت إليه الثورة لم يكن يرضى غير أعداء الثورة والمتربصين بها والمنتفعين منها من غير أبنائها ومن ضحوا بأرواحهم بدمائها ، فكان لا بد من البحث عن الحلول كي تعود الثورة إلى مسارها وكي يكون لها من اسمها نصيب فكانت المؤتمرات الشعبية واحدة من تلك الحلول .

قائمة المراجع :

- (١) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٢٨٤ . سابق .
- (٢) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ٦٧ . سابق .
- (٣) محمد احمد العشملي : التاريخ السياسي للدولة اليمنية الحديثة . مركز النهار للدراسات السياسية ، صنعاء . ط ١ / ٢٠٠١ م . ص ٩٩ .
- (٤) إيلينا جلوفوسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . ص ٢٠ . سابق .
- (٥) مجموعة من المؤلفين السوفييت : تاريخ اليمن المعاصر . ١٢١ . سابق .
- (٦) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ١٧٣ . سابق .
- (٧) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٦٦ . سابق .
- (٨) أحمد قرحش . كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ٣٨ . سابق
- (٩) عبدالرحمن البيضاني : أزمة الامة العربية وثورة اليمن . ص ٥٦٧ . سابق .
- (١٠) ينظر : إيلينا جلوفوسكايا : سقوط النظام الملكي . ص ١٥٠ . سابق .
- (١١) حسين الدفعي : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، الكتاب الاول . ص ٣٠١ - ٣٠٢ . سابق .
- (١٢) المشير عبدالله السلال : ضمن كتاب وثائق أولى عن الثورة اليمنية . ص ٧٧ . سابق .
- (١٣) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ١٠٨ . سابق .
- (١٤) محمد الشعبي : عبدالناصر والفريق العمري . مطابع المفضل ، صنعاء . (د - ت) ص ١٥٤ - ١٥٥ .
- (١٥) ينظر : عبدالله علي الحيمي : ثورة في جزيرة العرب . ص ١٣٠ . سابق .
- (١٦) إيلينا جلوفوسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . تر : محمد علي البحر . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ط ١ / ١٩٩٤ م . ص ٤٤ - ٤٥ .
- (١٧) ينظر : يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن . ص ٢٣ سابق .
- (١٨) فرد هالدياي : الثورة والثورة المضادة ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، الكتاب الاول . ص ٧٨ . سابق
- (١٩) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ٨٦ . سابق .
- (٢٠) عبدالرحمن الإرياني : مذكرات الرئيس عبدالرحمن الإرياني ، الجزء الثاني . ص ٣٤ . سابق .
- (٢١) احمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن . ص ١٥٠ . سابق .

- (٢٢) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ٨٣ . سابق .
- (٢٣) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٧٢ .
- (٢٤) عبدالله الراعي : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، الكتاب الاول . ٢٥٢ . سابق .
- (٢٥) ينظر : قادري أحمد حيدر : ثورة ٢٦ سبتمبر المؤتمرات السياسية المعارضة الأولى . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط ١ / ٢٠٠١ م . ص ٣٥ .
- (٢٦) محمد الفسيل : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ . ص ١٨٠ . سابق .
- (٢٧) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٦٤ . سابق .
- (٢٨) ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . ص ٢٦٨ . سابق .
- (٢٩) عبدالسلام صبره : ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، ص ١٥٧ . سابق .
- (٣٠) صادق ناشر : يحيى المتوكل حضور في قلب التاريخ . ص ٦٤ . سابق .
- (٣١) عبد الله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ٢٦٨ . سابق .
- (٣٢) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ١٧٤ . سابق
- (٣٣) عبد الله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ٢١٨ . سابق .
- (٣٤) عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس الجزء الثاني . ص ٣٥ . سابق .
- (٣٥) عبدالرحمن البيضاني : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن . ص ٤٣٦ . سابق .
- (٣٦) المرجع السابق : ينظر : ص ٤٤٠ - ٤٤١ .
- (٣٧) محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . ص ٥٤ . سابق .
- (٣٨) ينظر : عبدالرحمن البيضاني : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن : ص ٣٨٤ . سابق .
- (٣٩) عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني ، ج ٢ . ص ٧٣ . سابق .
- (٤٠) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ٧٢ . سابق .
- (٤١) عبدالرحمن البيضاني : أزمة الامة العربية وثورة اليمن . ص ٥٨٦ . سابق
- (٤٢) ينظر : إيلينا جلوبوفسكايا : سقوط النظام الملكي . ص ١٥٢ . سابق .
- (٤٣) محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . ص ٥٨ . سابق .
- (٤٤) ينظر : قادري أحمد حيدر : ثورة ٢٦ سبتمبر المؤتمرات السياسية المعارضة الأولى . ص ٥٢ - ٥٣ . سابق .
- (٤٥) إيلينا جلوبوفسكايا : سقوط النظام الملكي . ص ١٥٥ . سابق .

- (٤٦) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ٩٤ . سابق .
- (٤٧) عبدالغني مطهر : يوم ولد اليمن مجده . ص ١٥٣ . سابق .
- (٤٨) محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . دار النهار ، بيروت . ط١/٢٠٠٠م . ص ٧٠ .
- (٤٩) قادري أحمد حيدر : ثورة ٢٦ سبتمبر المؤتمرات السياسية المعارضة الأولى . ص ٢٩ .
- (٥٠) عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني ج ٢ . ص ٩٧ . سابق .
- (٥١) المرجع السابق : ص ٧٧ .
- (٥٢) عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . ص ٢٢٧ . سابق
- (٥٣) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ٩٦ .
- (٥٤) ينظر : المرجع السابق . ص ٩٧ - ٩٨ .
- (٥٥) قادري أحمد حيدر : ثورة ٢٦ سبتمبر المؤتمرات السياسية المعارضة الأولى . ص ٥٦ . سابق .
- (٥٦) سنان أبو لحوم : اليمن حقائق ووثائق عشتها ج ٢ . ص ٤٦ . سابق .
- (٥٧) عبدالملك الطيب : نكسة الثورة ١ . ص ١٧٥ . سابق .
- (٥٨) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٧٧ . سابق .
- (٥٩) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٤٠٦ . سابق .

سنوات ما بعد الثورة : هل حصل التغيير المنشود ؟

مرت السنوات الأولى من عمر الثورة بطيئة قاتمة ، ثقيلة على الثوار وكأنها الدهر، في ظل عدم استقرار الأوضاع وزيادة الدعم السعودي للملكيين والمناوين للنظام الجمهوري ، واشتداد أوار المعارك المستعرة في العديد من الجبهات ، وفي تلك الأثناء كثر الحديث عن الهوية الوطنية والذات اليمنية والإرادة الوطنية بالتزامن مع زيادة عدد الأصوات المطالبة بانسحاب الجيش المصري وارتفاع نبرتها وبدى وكأن كل العوامل تقف ضد الثورة - حتى من قبل البعض ممن شارك في صنعها وخف حماسهم لها - وبدأت بعض القوى القبلية والسياسية والعسكرية تبحث لها عن دور في ظل تغول دور القيادة العربية العسكرية والسياسية المصرية وانفرادها بإدارة دفة الحكم في الجمهورية الوليدة في جميع المجالات : العسكرية والسياسية .

وبدأ التفكير الجدي لدى بعض الثوار في الخروج من الأزمة - التي تحولت إلى واقع - من خلال عقد المؤتمرات السياسية ، التي كانت تحاول ان تفرز قوى سياسية جديدة أو أن تحافظ بعض القوى التقليدية على مواقعها في الساحة السياسية اليمنية ، فقد كان معيار القوة السياسية في ذلك الوقت يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعيار القوة العسكرية والمالية والقبلية ، من أجل ذلك "ارتفعت الدعوات إلى المسالمة وعقدت عدة مؤتمرات في الخارج والداخل تنادي بالتصالح بين المعتدين والمدافعين بلا تمييز لوجهه عن وجه وبلا فرق بين قتال مشروع وعدوان لا مبرر له وكل هذا بعامل الخوف من الحرب الثورية ، كان خير ما في الحرب هو الإصرار على انتصار الثورة وكان أبرز معايها وجود العنصر الخارجي " (١) .

وبدأ التفكير الجدي في عقد مؤتمر في عمران - والذي انعقد فعلاً من يوم ١ - ٩ سبتمبر ١٩٦٣م - وقد قوبلت "الدعوة إلى مؤتمر عمران الشعبي بموجة حادة من العداء السافر من قبل بعض المصريين ومن قبل أصحاب المصلحة في استمرار الحرب والفوضى وبخاصة من أولئك المركزين في الجهاز الأعلى في الحكومة ومن بقية العملاء الذين يتصرفون بوحى من مصالحهم وتوجيهات أسيادهم ... وكان أهم ما قيل في مؤتمر عمران أن فكرته رجعية بل وعميلة للاستعمار الأمريكي بالذات ، كما قالوا عنها أن البعثيين والشيوعيين يوجهونه وقالوا عن فكرة عقدة في مدينة عمران أنه فكرة مذهبية " (٢) .

وقد طالبت قرارات ومخرجات مؤتمر عمران بضرورة سحب القوات المصرية من المناطق التي لا يوجد بها نشاط عسكري ولا يوجد فيها جبهات مفتوحة أو مواجهات عسكرية بين الجمهوريين والملكيين (٣) .

وقد ارتبط مؤتمر عمران بإسم الشهيد محمد محمود الزبييري الذي كان وجوده محل اجماع وتلاقح لمختلف القوى والتيارات الوطنية المختلفة ، نظراً لمكانته العالية لدى الثوار ولدى جميع الأحرار في اليمن ، وإذا كان مؤتمر عمران في جانبه السياسي يبدو قريباً جداً من روح الزبييري ومنطق تفكيره الداخلي ، إلا أن ذلك المؤتمر في جانبه الاجتماعي وفي شكله الطبقي الذي طغى على

قاعدة من حضروا اليه لا يشبهون الزبيري من قريب أو من بعيد ولا يمثلون سوى مصالحهم الشخصية والمناطقية والقبلية الضيقة (٤) .

المهم من كل ما سبق أن مؤتمر عمران كان البداية لظهور المعارضة الوطنية للتواجد المصري في اليمن إلى العن بعد أن كانت تلك المعارضة حبيسة في صدور البعض ولا يستطيع الجهر بها حتى في نفسه .

بروز المعارضة للتواجد المصري إلى العن :

لم يعد التّدخل المصري في إدارة القرار اليمني سراً ، فقد ظهر على سطح الواقع ، وبدا واضحاً للعيان للكثير من الثوار أن ذلك التّدخل قد حرف الثورة عن مسارها في قيام جمهورية مستقلة ذات سيادة ، وبدأ الخلاف بين الثوار حول طبيعة الدور المصري في اليمن وحجمه وحدوده واهدافه الحقيقية .

وبدأت الثورة تلتهم كل ناصح أمين من أبنائها ، فقد رأى البعض من الثوار أن دخول القوات المصرية وتدخلها في اليمن " كانت دافعاً لإعادة إنتاج الثورة ومثلت الدافع للتحركات التي قادها القاضي محمد محمود الزبيري والتي عبرت عن ميرراتها ودوافعها بقصيدته السينية الشهيرة التي يقول مما يقول فيها :

وأنتم طبعة للظلم ثانية ... تداركتموا كل ما أهملوا ونسوا*

لقد قاد الزبيري عملية إعادة إنتاج ذات الثورة بموازاة ما كان يراه من إعادة إنتاج لذات النظام منطلقاً - في ذلك - من كون الثورة لا تستهدف نظام الثورة لذاته ، بل تستهدف نظام الإمامة لكونه عنوان الاستبداد المستهدف بالثورة ويجب أن يظل كذلك تحت أي لافتة جاء " (٥) .

وكان لا بد أن يظهر الاختلاف بين الثوار إلى سطح الواقع وأن يشكل البعض منهم واجهة للمعارضة ، لأن التّدخل المصري لم يبق من الثورة سوى أسمهما و من الجمهورية رسمها فقط .

أدركت القيادة المصرية أن بروز المعارضة وارتفاع الاصوات اليمنية المعارضة للتواجد المصري والمنادية برحيله أو بضرورة الحد من تدخله في الشؤون السياسية وحصر مهامه في الجانب العسكري فقط ، وفي أعقاب الزيارة التي قام بها عبدالناصر لليمن في ٢٣ أبريل ١٩٦٤ " بدأت القيادة المصرية تشدد على كبح جماح المعارضة اليمنية وفرض حضر العمل السياسي على اليمنيين على اختلاف هوياتهم ومشاربهم ، وأدلى المشير عامر بتصريحات نابية دفعت بالزبيري

* والبدر في الجرف تحميه حماقتكم وانتم مثلما كنتم له حرس

لولاكمو لم يكن بدر ولا حسنٌ ولم يقم لهما نبضٌ ولا نفسٌ

ليت الصواريخ أعطتهم تجاربيها فإنها درست أضعاف ما درسوا

والنعمان والإرياني إلى الاستقالة من مناصبهم " (٦) .

وكان المشير عبدالحكيم عامر قد أُنذر في خطاب له في العاصمة صنعاء أمام الضباط والقوات اليمنية المشتركة " أعداء الجمهورية الذين حاولوا استغلال وقف إطلاق النار ونوايا الجمهورية الطيبة وأعلن أن القوات العربية المشتركة على استعداد تام لسحق كل محاولة لتعكير صفو

السلام في الجمهورية اليمنية مهما كان مصدرها " (٧) .

كان هذا التهديد مبطناً ويشمل من يحارب من الملكيين ومن يعارض الحرب بين الطرفين ويشمل أيضاً كل من يعارض الوجود المصري الذي يرى فيه سبباً لنشوب تلك الحرب وهذا ما فهمه المعارضون حينها ، الذي توجه جزء من الخطاب لهم ، فقَدَمَ الزبيري استقالته من رئاسة مجلس الشورى يوم ٢ ديسمبر ١٩٦٤م وقدم الاستاذ محمد احمد نعمان والقاضي عبدالرحمن الارياني استقالتهما من مناصبهما - كنواب لرئيس الوزراء - في نفس اليوم ، ونشرت تلك الاستقالات في بعض الصحف البيروتية وبررت تلك الاستقالات بوجود قضايا ملحة من أهمها :

- ضرورة إنهاء الحرب القائمة واحلال السلام من خلال الحوار والتفاهم مع الملكيين .

- إعادة ترتيب العلاقة مع مصر ومنع تدخلها في القرار السياسي اليمني الذي لاقى تدمراً من شريحة واسعة من الشعب .

- قضية الفساد الذي استشرى بعد الثورة واهم اسبابه : انعدام الانسجام الفكري واختلاف ميول واتجاهات المسؤولين وثقافتهم وعدم توفر الثقة بينهم ، بالإضافة لانعدام وجود مخطط اقتصادي وسياسي وثقافي والنزوع إلى الفردية والارتجالية في العمل واتخاذ القرارات ، وعدم وجود التنظيم الشعبي وعمد الاهتمام به . ورافق تلك الاستقالات مشروع دستور مؤقت مقترح من الثلاثة (٨) .

وقد ذكر القاضي عبدالرحمن الارياني الأسباب التي أدت إلى تلك الاستقالات - و تم إرسالها إلى الرئيس السلال - موضحاً فيها حجم التدخل المصري ذاكراً أخطاء القيادة المصرية في اليمن وهي

١ - التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية التي لا تمت للشئون العسكرية والامنية بصلة مما أدى إلى التدمر الشديد بين أكثر المسؤولين والضباط والمشايخ والشباب وسائر قطاعات الشعب .

٢ - العمل على صبغ نظام الحكم بالصبغة المصرية الخالصة .

٣ - جعل أجهزة الإعلام في اليمن صورة طبق الأصل للإعلام المصري بما في ذلك مهاجمة الإعلام اليمني لدول عربية تقدم لليمن المساعدة و الدعم مثل سوريا والعراق ولأنهما على خلاف مع مصر .

٤ - محاولة جعل السلال دكتاتوراً يحكم اليمن بالحديد والنار .

٥ - تصدي المسئولين المصريين لكل محاولة تبذل لإنشاء وإعداد الجيش اليمني ومن أغرب حججهم أن اليمني لا يصلح للجنديّة المنضبطة لعدم تعوده على النظام كما ان اليمني غدار بطبعه هكذا قالوا .

٦ - الحيلولة دون قيام أي مشروعات استثمارية في اليمن .

٧ - شن حملات اعلامية شرسة ضد الشباب اليمني الوطني بتهمة الشيوعية والبعثية والتنكيل بهم .

٨ - ربط سياسية اليمن الخارجية عربياً ودولياً بسياسة مصر الخارجية ربطاً تاماً ، فرضت على اليمن ان توالي من والته مصر وتعادي من تعاديه .

٩ - إنشاء جهاز مباحث واسع لا لمتابعة أعداء الجمهورية والثورة ولكن لمتابعة شباب الثورة المثقف وقد تحول بواسطة المباحث إلى حكم إرهابي.

١٠ - الوصول بالوضع المالي إلى حد الإفلاس وتوقف صرف مرتبات الموظفين لعدة اشهر متتابعة^(٩) .

واستمر اعلان الزبيري للمعارضة لأوضاع القائمة واستمرار الحرب الاهلية وكرر دعوته للسلام بين جميع اليمنيين - من دون تدخل أي جهة خارجية - في أواخر عام ١٩٦٤م ولذلك أعتبر الزبيري من قبل السلال والمصريين " هو الواجهة السافرة للمعارضة التي انطوت تحتها عدة وجوه : مشيخية ، تنظيمية ، ضباطية ... وكانت هذه المعارضة تتبنى : الجمهورية العادلة ، والحكم الجماعي ، والشورى ، والاعتماد على المشيخات ، وقد دلّ على هذا مقرّ المعارضة والوجوه التي أحاطت بها : إذ أعلنت نفسها في منطقة (برط) على مقربة من خنادق الملكيين المحاربين ، وفي ظل (آل أبي رأس) أصحاب الدور التنفيذي في حركة ٤٨ ، وكان يؤازر تلك المعارضة الجانب المعتدل من الجمهوريين من شتى المنازع " (١٠) .

وقد تزعم الزبيري المعارضة من الجانب المدني وسان أبو لحوم من المشائخ وعلي قاسم المؤيد من الضباط و أعلن الزبيري في يناير ١٩٦٥م رسمياً عن تأسيس حركة معارضة علنية تحت مسمى (حزب الله) وأصدر صحيفة (صوت اليمن) خارقاً بذلك قرار منع الأحزاب والمنظمات السياسية و كان يسعى من خلال حركته تلك لتحقيق الأهداف التالية :

١ - عدم الاعتراف بأي حق للنظام الإمامي .

٢ - العمل على تحقيق السلام دون وساطة خارجية .

٣ - رفع دكتاتورية الوجود المصري حفاضاً على السيادة والاستقلال .

٤ - نقل الحكم من حماقة العسكريين إلى ثقافة المدنيين .

اتاحة الفرصة لأبناء الشعب لكي يحلوا مشاكلهم بأنفسهم وبمحض ارادتهم .

ولتحقيق تلك الاهداف سعى الزبيري إلى عقد مؤتمر شعبي موسع ، يعقد في مدينة خمر ، يقرر فيه الشعب اليمني مصيره دون تدخل خارجي ، وينهي الحرب الاهلية القائمة (١١).

لقد أعلن الرئيس السلال في البداية قبوله بالمطالب التي تقدمت بها المعارضة - بزعامة الزبيري - لكنه سافر فجأة إلى القاهرة وحال عودته رفض تلك المطالب وكان ذلك الرفض مبرراً لعودة الصدام بينهما - وتقديماً لاستقالات الزبيري والنعمان والارياي فيما بعد - وتتلخص تلك المطالب : بإحداث تغييرات في مواد الدستور تنص على توسيع صلاحيات مجلس الشورى وانتقال صلاحيات رئيس الجمهورية إلى المجلس الرئاسي وتشكيل منظمة اجتماعية وطنية عامة ، وإنشاء مجلس الدفاع الوطني بعضويته الاجتماعية السابقة من مشايخ القبائل وإقامة المحكمة الشرعية العليا بدلاً عن المحاكم العسكرية (١٢) .

وتتسارع وتيرة الاحداث بشكلٍ دراماتيكي ، فمن يُقدم على معارضة السلال من الثوار - وليس من عامة الشعب - وينتقد التدخل المصري وتجاوزات الضباط المصريين، فسوف يكون مصيره الموت أو السجن ، وفي تلك الفترة تم نسف منزل عبدالملك الطيب في صنعاء بالألغام - لأنه أصدر كتاباً بعنوان : (نكسة الثورة في اليمن) تحت أسم مستعار هو عبدالله عبد الإله - ونسبوا ذلك العمل إلى الملكيين ، لكن الشعب حينها كان يعلم علم اليقين أن السلال من أمر بذلك تنفيذاً لأوامر القيادة المصرية (١٣) .

كانت تلك الاحداث قد أحدثت شرخاً في جسد الثورة وتصعداً في العلاقة القائمة بين قادة الثورة وبعض الثوار وبعض الأحرار لقد" حدث هذا التصدع في الصف الجمهوري في الوقت الذي يحرص فيه الملكيون صفوفهم ، وينضمون انفسهم لمقاومة مسلحة طويلة ، وسيأتي اليوم الذي يتساءل فيه الناس : لماذا طالت سنوات الفوضى والحرب في اليمن " (١٤) .

وتدحرجت الأحداث بعد الثورة ككرة الثلج ووصلت إلى قمته باغتيال الشهيد محمد محمود الزبيري في برط .

اغتيال الزبيري :

وبعد تقديم الزبيري لاستقالته ذهب إلى منطقة (برط) وعاد النعمان والإرياني ومحمد علي عثمان إلى مدينة (تعز) وفي تلك الاثناء ونتيجة لما حصل من أحداث سخط وبروز معارضة التواجد المصري إلى العن ، عاد السلال من القاهرة وأعلن فوراً حالة الطوارئ وفي ٦ يناير ١٩٦٥م وأعلن عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة الفريق حسن العمري ، وفي ١٢ يناير ١٩٦٥م أذيع من صنعاء عن اجتماع مجلس الوزراء وأدى رئيس الحكومة وعضائها اليمين الدستورية ، مع العلم أن أكثرهم كان رافضاً للعمل ولسان حالهم يقول : مكره اخاك لا بطل .

ومع اعلان اسماء التشكيلة الحكومية التي لم تحمل جديداً بالنسبة لمطالب المعارضة ولم تلب طموحات الشعب ، كبر حجم المعارضة للسلال وللوجود المصري في اليمن وزادت قوة وضمت قوى المعارضة التقليدية المعروفة - الزبيرى والنعمان والارياني - وبعضاً من مشايخ القبائل وما سُمي حينها ب(القوى الثالثة) - وهم القادة المعتدلون من مشايخ القبائل الذين وقفوا ضد الجمهوريين والملكيين فيما بعد - وأيضاً (الإخوان المسلمون) المعروفون بمعاداتهم لعبد الناصر ، وتعاونت معهم عدد من العناصر الوطنية ، وسعياً من المعارضة لتعزيز قواها، عملت على استمالة مشايخ القبائل وأعيانها - من الطرفين : الجمهوري والملكي - وعملوا على توجيه الدعوة لانعقاد مؤتمر وطني عام .

وقد تعرّض المستقلين - خصوصاً الإرياني والنعمان - لحملة تشهير واتهام - عبر المخابرات المصرية بأنهم يتصلون بالإنجليز في الجنوب ويتواصلون مع الامريكان - وتعرضوا للسب عبر إذاعة صنعاء - عن طريق علي عبدالله السلال - وللمضايقات المختلفة ومنها محاولة إخراجهم من البيوت - التي بناها لهم الإمام احمد تعويضاً عن التي هدمها بعد انقلاب ٤٨ - واخذوا سياراتهم باعتبارها املاكاً للدولة وقد أتضح أن تلك المضايقات كانت صادرة من الفريق أنور القاضي - من القيادة المصرية - لأنهم نشروا استقالاتهم عبر الصحف في بيروت ، وكما عبر عن ذلك القاضي عبدالرحمن الإرياني بالقول : " لقد أمر عبدالناصر رئيس الحكومة الجديدة بأن يتخذ قراراً عنيفاً ضد اللذين استقالوا وفي مقدمتهم الإرياني والزبيرى والنعمان بل أمره أن يمسح بهم الأرض هذا بلا سبب إلا أنه رأى في الاستقالة ونشرها تحدياً لجلاله وهو الذي لم يتعود من الشعب المصري غير السمع والطاعة " (١٥) .

وأستدعى ذلك توجهه النعمان والارياني إلى جبال برط تلبية لدعوة الزبيرى لتحشيد القبائل ، فقد " كان تأثير الزبيرى على القبائل كبيراً ، لمنطقه المقنع وماضيه الوطني المشرف وكان يدعوهم إلى الانضمام للصف الجمهوري ورفض التدخل الخارجي سواء من قبل مصر أو السعودية التي تدعم الملكييين " (١٦) .

فذهب الزبيرى وصل الاستاذ النعمان والقاضي الإرياني إلى منطقة (برط) يوم الثلاثاء ٣٠ مارس ١٩٦٥م وتنقلا بمعية الزبيرى والقاضي محمد أحمد السياغي بين القرى للقاء بمشايخ المنطقة وقد ألقى الزبيرى هناك قصيدة نظمها خلال الأحداث الأخيرة يتهم فيها بالسلال وبالحكومة وبالمصريين ، ومن جملة ابياتها :

أتصنعون قوانين العبيد لنا ونحن شعب أبي مارذ شرس

هناة الحكم قد أطغتمو ولها عن الكوارث واستغواكم الحرس

من حظكم أن هول الأمر مستتر عنكم وان شعاع الشمس منطمس

وأن صوت الخراب الفظ اغنية ترتاح أنفسكم منها وتأتسن (١٧) .

وكان الزبيري قد وضّح مأخذه على الوضع القائم من خلال الوثيقة التي قدمها - نشرت عام ١٩٧٤ بعنوان : منهج الزبيري لإصلاح الحكم والشعب - مشيراً فيها إلى الفساد والفوضى الادارية ، مُعللاً ذلك بغياب التربية الثورية وغياب المنهج قائلاً : " إن الثورة قامت دون ان تسبقها تربية لجيل من الثوار ودون أن يستطيع الأحرار أن يقدموا منهجاً كاملاً للحياة الثورية فكان فهم الجماهير لشعارات الثورة والجمهورية فهماً مشوهاً مسموماً ، وأندفع الناس طبقاً لفهمهم الخاطئ إلى ازدياد كثير من التقاليد والمقومات الاجتماعية .. وبقي الاتجاه حتى في المستوى الحكومي يميل إلى تشجيع الاندفاعات لكل ما هو جديد على الشعب دون تمييز لما هو ضار وما هو نافع " (١٨) .

فتم التخلص من الشهيد محمد محمود الزبيري في صباح يوم الخميس ١ ابريل ١٩٦٥م في إحدى قرى منطقة (برط) عن طريق رصاصات غادرة من القوى التي أرادت بسلوكها إعادة انتاج نظام الامامة وبطريقة توازي طريقتها في البشاعة وذلك لأنه " من عام ١٩٦٣م بدأ الزبيري يتزعم المعارضة ضد الثورة في اليمن " (١٩) .

وكانت تلك القوى تتصرف حينها بالطريقة التي كانت تعيها على نظام الإمامة ، لقد كان هناك " سباق بين السلال والمصريين وبيت حميد الدين على من يقتل الزبيري فالطرفان كانوا يرون فيه خطراً عليهم " (٢٠) .

كما قال الشيخ عبدالله الأحمر ، لكنه لم يذكر أنه كان متهماً بتهديب مغتاليه من السجن .

تم القبض على المجرمين وهما (درهم بن حمود الفلاحي وحسن محمد الشتوي) - وينتميان إلى قبيلة ذو حسين - وتم أيداعهما سجن القبيلة ، وظهر عند التحقيق معهما أن المحرّض على القتل - بحسب كلام القاضي عبدالرحمن الارياني - هو الأمير محمد بن الحسين حميد الدين (٢١) .

وأستلم الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر القاتلين وسجنهما في معتقل مهلهل - وهو سجن منيع يصعب اختراقه أو الهروب منه - ولم يمض شهر على سجنهما حتى فرّا من السجن مع أحد حراسهم " وقد كان الشيخ عبدالله يُبدي من المشاعر نحو الشهيد الزبيري ما يُعرب عن مدى تقديره بل تقديسه له . ولكن القلوب تتقلب وعلاقته مع قبيلة ذو حسين بل قبيلة دهم كلها كانت في نظر القبائل التي سهلت سبل فرار المجرمين أهم من تحقيق العدالة والأخذ بثأر شهيد اليمن " (٢٢) .

لكن الأستاذ النعمان يركز تهمة اغتيال الزبيري إلى المصريين بالذات قائلاً " وتركز السخط ضد المصريين لأنهم اتهموا بأنهم كانوا وراء هذه الحادثة . وكانت القرينة بأن الزبيري أرسل برقية قبل هذه الأحداث بأربعة أيام للقائد العربي (المصري) اللواء أحمد فتحي عبدالغفار يقول فيها : بلغنا أنكم تتآمرون علينا ، فنحن لن نقول كما قال الفرزدق - أبشر بطول سلامة يا مربع - ولكننا نقول كما قال هابيل لأخيه قابيل : لنن بسطت إلي يدك لنقتلني ما انا بباسط يدي إليك لأقتلك إني

أخاف الله رب العالمين . إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك (المائدة : ٢٨ - ٢٩) أخوك محمد محمود الزبيري " (٢٣) .

أما القاضي الأرياني فقد ذكر أنه كان " للشهيد الزبيري رحمه الله مراسلات مع القيادة العربية وحينما بلغه أنها تدير اغتياله وجاء في رسالة من الفريق القاضي قائد القوات العربية في اليمن ما يلوح بالتهديد أجاب عيه القاضي محمد مخاطباً : (لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما انا بباسط يدي إليك لأقتلك إني اخاف الله رب العالمين) " (٢٤) .

لقد كان وقع اغتيال الزبيري لدى الجميع كالصاعقة التي ايقظت الجميع من سباتهم الثوري وطرحت العديد من الأسئلة حول مستقبل الثورة وحول التهديد الذي ينتظر حياة العديد من الأحرار والثوار وحول المستقبل الذي ينتظر اليمن خصوصاً بعد أن أصبحت السلطة الفعلية في أيدي القوات العربية المصرية وأصبح السلال عامل بريد يحمل الرسائل من القاهرة إلى صنعاء وليس العكس.

قائمة المراجع :

- (١) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٤٠٦ . سابق .
- (٢) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٨٢ . سابق .
- (٣) ينظر : عبدالله أحمد الثور : ثورة اليمن ، ط ٢ / ١٩٨٦ م . ص ١٦٠ .
- (٤) ينظر : قادري احمد حيدر : ثورة ٢٦ سبتمبر المؤتمرات السياسية المعارضة الاولى . ص ٩٧ . سابق .
- (٥) عبد الملك شمسان كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ١٢ . سابق .
- (٦) ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . ص ٢٦٤ . سابق .
- (٧) محمد الشعبي : مؤتمر خمر ومحاولات السلام باليمن . ص ٢٧ . سابق .
- (٨) ينظر : عبدالكريم قاسم . الاخوان المسلمون والحركة الاصولية في اليمن . ص ٧٣ - ٧٤ . سابق .
- (٩) ينظر : عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني . ج ٢ . ٢٠٩ - ٢١٠ . سابق .
- (١٠) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٥٠٩ . سابق .
- (١١) ينظر : ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . ص ٢٧٤ . سابق .
- (١٢) ينظر : إيلينا جولوفكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . ص ٧٤ - ٧٥ . سابق
- (١٣) ينظر : عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني . ج ٢ ص ٢٣٥ . سابق .
- (١٤) محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . ص ٥٩ . سابق .
- (١٥) عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني . ج ٢ . ص ٢٣٨ - ٢٤٣ . سابق .
- (١٦) . سنان أبو لحوم : اليمن حقائق ووثائق عشتها ج ٢ . ص ١١٥ . سابق .
- (١٧) ينظر : أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ٨٧ . سابق .
- (١٨) نقلاً عن : عبدالكريم قاسم . الاخوان المسلمون والحركة الاصولية في اليمن . ص ٧٥ . سابق .
- (١٩) عبد الله البردوني : قضايا يمنية . ص ١٦١ . سابق .
- (٢٠) عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ الاحمر : قضايا ومواقف . ص ١٠٠ . سابق .
- (٢١) ينظر : عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني . ج ٢ ص ٣٠٨ . سابق .
- (٢٢) المرجع السابق : ص ٣٠٩ .
- (٢٣) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ٨٨ . سابق .
- (٢٤) عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني . ج ٢ ص ٣٠٩ . سابق .

ما بعد الصدمة : ونتائج اغتيال الزبيري :

أصيب الشعب اليمني بكافة فئاته وشرائحه بصدمة شديدة نتيجة لاغتيال الزبيري ، وزاد الاحتقان والتوتر بين السلطة والمعارضة ووجد ضغط شعبي لتنفيذ مطالب الزبيري وسار ذلك الضغط في اتجاهين : تشكيل حكومة جديدة وعقد مؤتمر شعبي .

ووصلت درجة غليان الشارع وقتها حد الانفجار لولا أن السلال قد تدارك الموقف وعمل على التخفيف من حدة التوتر السياسي عندما اصدر في ٢٠ ابريل ١٩٦٥م عدة قرارات لبث في معظمها مطالب المعارضة التقليدية وكان الغرض منها امتصاص الغضب الشعبي ، و من اهم تلك

القرارات : تشكيل مجلس الرئاسة ، الذي كان يهدف إلى تنسيق نشاط المجلس مع الحكومة وإعادة صياغة سياسة جديدة ترمي إلى تحقيق السلام في اليمن وإعادة الوحدة الوطنية المفقودة ، وأرغمت حكومة الفريق حسن العمري - التي لم تستمر أكثر من ثلاثة أشهر - على الاستقالة في ١٦ أبريل ، فقبلها السلال وعين حكومة جديدة برئاسة ممثل المعارضة حينها الأستاذ أحمد محمد نعمان وعين اللواء حمود الجانفي نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ، وشغل أغلبية المقاعد في مجلس الرئاسة وفي الحكومة العناصر المعارضة لسياسة السلال وللوجود المصري في اليمن .

وفي ٢١ ابريل تقدم رئيس مجلس الوزراء المعين ببرنامج سياسي جديد جاء فيه :

بأن المصالحة الوطنية بين الأطراف المتحاربة - الجمهورية والملكية - وتحقيق السلام في البلاد من ضمن المهام الرئيسية للحكومة في الفترة المقبلة ، كما صرح أحمد محمد نعمان بأنه سوف يتم بناء الدولة على اسس المبادئ البرلمانية ودعا أيضاً لتأسيس جيش وطني وحرس وطني ... وأعرب عن توجه الحكومة لإلغاء حالة الطوارئ وإلغاء المحاكم العسكرية والدعوة لانعقاد المؤتمر الوطني العام تجسيداََ لأمنيات الشهيد الزبيري في الواقع المعاش ، وكانت الموضوعات الرئيسية في برنامج الحكومة المقدم من نعمان عبارة عن مطالب المعارضة التي أقرها مؤتمر عمران - ورفض السلال تنفيذها بطلب من القادة المصريين - ونفذت خلال السنوات اللاحقة (١) .

وكان من مهام الحكومة الجديدة التحضير لمؤتمر شعبي يحاول الجميع من خلاله الخروج برؤية موحدة للخروج من النفق المظلم الذي دخلت فيه الثورة والجمهورية .

مؤتمر خمير :

لقد أدرك الجميع أن التدّخل المصري الواضح - والفاضح لعورة السيادة في نفس الوقت - والذي لا يقل خطراً عن التدّخل السعودي ، جعل الثورة اليمنية تنزلق إلى أتون صراع إقليمي وتصفية حسابات بين السعودية ومصر ، كل له أجندته وغاياته السياسية وكل له أدواته ووسائله المختلفة لتنفيذ تلك الغايات ، أصبح الصراع الإقليمي وتنفيذ الأجندة الطموحة لعبدالناصر هو المتن - كما يرى المعارضون للتواجد المصري - والمضمون الأهم ، أما الثورة اليمنية فهي الشكل الخارجي والهامش الذي يُعلق عليه ويشرحه - لا أقل ولا أكثر - واصبح هم المناوئين للثورة إثبات التفوق

السعودي على عبدالناصر حتى آخر جندي يماني، والشعب اليمني هو الخاسر الوحيد من جراء تلك الحرب التي دارت رحاها في تلك الفترة ، وأثناء تلك الحروب لم تعد الثورة السبتمبرية الغاية والمآل لدى البعض وإنما تحولت إلى وسيلة للتكسب والارتزاق من الجميع وضد الجميع ، مع تفاوت في الدرجات فقط .

حاول الفرقاء الاجتماع حول طاولة واحدة في مؤتمر جامع - تنفيذاً لوصية الشهيد الزبيري - والبحث عن الحلول التي تنهي الحرب الأهلية ، لكن الجميع تقريباً كان منخرطاً في أجنة الصراع الإقليمي حينها بين عبدالناصر والملك فيصل - أدركوا ذلك أو لم يدركوا - اجتمع الفرقاء حينها

في مؤتمر خمر الذي عُقد في ٢ مايو عام ١٩٦٥م في عمران ، بقصد المصالحة بين الاطراف المتحاربة ، وقد دعت إليه الحكومة هذه المرة - التي كانت تمسك زمام المعارضة قبل استشهاد الزبيري - وكان من أهداف المؤتمر " تأييد الحكومة والثقة بها ووضع الدستور الذي أردناه وتعديل الدستور السابق ، وصغنا دستوراً جديداً هو (دستور خمر) الذي نص على قيام المجلس الجمهوري . وقد اجتمع الناس على هذا الدستور وسارت بعد المؤتمر مسيرة شعبية تدعو لمعاهدة سلام إلى قبر الزبيري والقيت الخطب على قبره ، دعونا للسلام مع السعودية وأعلننا من مؤتمر خمر أننا نمد يدنا للسعودية وأبرقنا للسعودية كما أبرقنا لسائر الدول العربية لأول مرة من داخل اليمن " (٢) .

لقد جعل دعاة المؤتمر من دم الشهيد الزبيري (قميص عثمان) ومنهم الشيخ عبدالله بن حسين - الذي أطلق سراح قاتليه - الذي قال عن المؤتمر : " كان نفس الزبيري هو المسير للمؤتمر حيث خيم عليه بسياسته وقداسته ومثاليته ، وخرج المؤتمر بقرارات وتوصيات عظيمة وسلم النظام في صنعاء بالأمر الواقع وأبدى الموافقة على كل شيء حيث كان المؤتمر وزخمه بمثابة عاصفة جماهيرية فعلاً ولم يكن أمام السلال والمصريين إلا التسليم والموافقة " (٣) .

وقد مثل مؤتمر خمر انتصاراً للمعارضة السياسية الوليدة التي وصلت إلى السلطة من خلال حكومة النعمان وشكل انعقاد المؤتمر بحد ذاته في حينه " انعطافه سياسية جديدة في مسار تطور الفكر السياسي المعارض داخل الصف الجمهوري ، حيث جاء ليجسد ويُعبر عن مصالح ومواقف بعض أطراف الصف الجمهوري داخل قيادة ثورة ٢٦ سبتمبر في لحظة من لحظات تطوره و ذلك يُشكل بداية حاسمة لما يمكننا أن نسميه نقطة تجاوز أو افتراق مع نقطة انطلاق ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م " (٤) .

وفي ذلك المؤتمر عاد التوظيف السياسي للدين ، لمعرفة من يرفع تلك الشعارات أن الشعب اليمني متدين بالفطرة والدين جزء أصيل من هويته وشخصيته وذلك هو عين الاسلوب الذي كانت تنتهجه الامامة سابقاً وحاول بعض من ثاروا عليها أن يقلدوه ، والخطر من الناحية السياسية والعملية أن مؤتمر خمر " عُقد تحت شعارات حزب الله بهدف توظيف الدين سياسياً لخدمة أغراضهم ومصالحهم ولتصوير الآخرين بأنهم ليسوا مع الدين أو خارجين عن صراط الدين القويم " (٥) .

والاهم من كل ما سبق أن مؤتمر خمر حاول أن يقدم نفسه بديلاً عن الدولة ، نلاحظ ذلك من خلال القرارات والتوصيات التي خرج بها وهنا نجد انفسنا " مع قرارات مؤتمر خمر ولائحته الداخلية وكأنا أمام مجموعة او حزب أو تكتل يضع نفسه امام - أنفسهم - في موازاة دور الحكومة والبديل عن الدولة القائمة ، أو في مواجهتها مع أن اغلب رموزه هم في الواقع جزء من القيادة القائمة ولكنهم كما يبدو لم يكونوا مرتاحين لوضع المشاركين في الجزء من الحكم ، بل هم يرغبون أو يطمحون إلى الاستئثار كلية بالقيادة وخاصة قمة الحكم أو رأس الدولة " (٦) .

وقد فهم اليمنيون و المراقبون أن ذلك المؤتمر كان موجهاً بالأساس للتواجد المصري في اليمن وللمؤيدين له في الداخل وكان الرد الطبيعي عليه هو محاربة الحكومة التي دعت لانعقاده و زيادة التدخل المصري في الشؤون اليمنية تحت عنوان حماية الثورة .

محاربة حكومة النعمان وإسقاطها :

كانت القيادة المصرية في القاهرة مستاءة من قرارات مؤتمر خمر ومن أداء حكومة النعمان التي دعت له واشرفت عليه ودعمت قراراته، وزاد من استيائها ما قام به رئيس الوزراء أحمد محمد نعمان من منع أحد الموظفين المصريين - الذي كان يعمل مخبراً داخل رئاسة الوزراء وينقل ما يتم فيه بحذافيره - من حضور جلسات مجلس الوزراء بحجة كتابة محاضر المجلس وعين بديلاً عنه محمد أحمد الرعدي أميناً عاماً للمجلس ، فجن جنون (حافظ أبو السعود) رئيس المكتب الفني المصري في اليمن والمشرف على كل أعمال الوزارات وكان يُعتبر رئيس الوزراء المصري والأمر النهائي في كل الامور في اليمن حينها (٧) .

أدركت القيادة المصرية في القاهرة أن الأستاذ النعمان يحاول أن يتصرف كرئيس وزراء حقيقي بعيداً عن الوصاية المصرية وأراد الخروج من جلباب عبدالناصر ويُعد موقفه غير المسبوق خطراً بالنسبة للقاهرة ويجب إيقافه ، ورشحت الاخبار حينها أن القوات المصرية في اليمن تركت بعض المواقع العسكرية الحساسة عمداً ، فاستولى عليها المعارضون الملكيون وكان ذلك التصرف الغير مسنول بهدف الضغط على حكومة النعمان وطموحاته الاستقلالية (٨) .

أعلنت القاهرة الحرب على حكومة النعمان ومنعت تزويدها برواتب الموظفين ورفضت التعيينات التي اقترحتها الحكومة في المناصب الهامة ، فكان أن ذهب احمد محمد نعمان - رئيس الوزراء حينها بمعية محمد الرعيني وزير الحربية ومحسن العيني الذي عيّن وزيراً للخارجية - في شهر مايو ١٩٦٥م إلى القاهرة لزيارة عبدالناصر ، لكن الاخير تهرب عن مقابلته لعدة أيام وبعد أن تمت المقابلة أعترض عبدالناصر على قرار تعيين مُحسن العيني وزيراً للخارجية بحجة انه بعثي وقال لهم : " لا يمكن أن أتعامل مع حكومة فيها بعثي واحد ، مش بس كده بل سأحاربها وسأقاتلها وقال انا في حرب متواصلة مع البعثيين في غير اليمن ومن غير المعقول أن اسمح بحكومة فيها بعثي واحد في بلد فيها اكثر من ٥٠ الف عسكري، هذا موضوع ينبغي أن يكون واضحاً لكم تماماً ، تشكلون وزارة فيها بعثيون ثم تنتظرون تعاوني معكم ؟ " (٩) .

وجلس النعمان مع السادات - غراب الشؤم وبطل المجزرة وبطل الدسائس والمؤامرات كما يصفه النعمان - قبل حضور عبدالناصر ، فقال له السادات : تتشكل حكومة من الحاقدين وتأتي لطلب المعونة منا؟ فرد عليه النعمان أنه اجتهد ، فإن أصاب فله أجران وأن أخطأ فله أجر (١٠) .

وقد أوضح النعمان لعبد الناصر خلال لقائهما أنه أراد من خلال تشكيله الحكومة أن يخدم مصر قبل اليمن وأن يمتص سخط الناس ويلغي من أذهانهم أن مصر هي التي تشكل الحكومات وانها مستعمرة لليمن وأن يعلن للرأي الخارجي أن مصر لا تتدخل في اليمن وأنه شكل حكومة أكثر اعضائها ممن لا ترضى عنهم القاهرة ، فرد عليه عبدالناصر : فليقل الناس ما يريدون ان يقولوا ، وعندما قال المشير عبدالحكيم عامر للنعمان : يا نعمان تتشكل حكومة لوحدهك ولا تأخذ رأينا ولا تستشيرنا ونحن شركاء ؟ فرد عليه النعمان : أنا استشرت سفيركم في صنعاء وقال لي : باسمي وباسم حكومتي تشكل الحكومة كما تريد أنت ، أعتقد أن السفير في صنعاء يمتلككم ومستشار عنكم . فقال له عبدالناصر : لا نقبل إلا حكومة قومية مائة في المائة من القوميين الذين ضربتموهم في الراهدة (١١) .

وبعد لقاء النعمان بعبدالناصر أدرك النعمان بعد محادثاته في القاهرة أن عبدالناصر يتشدد ويمسك بإبعاد كل من له صلة بحزب البعث من الوزراء في حكومته وبضرورة تقديمهم استقالاتهم من الوزارة، وسوف تعين القاهرة بديلاً عنهم من الاخوة الوطنيين المتفاهمين معها والوزراء الستة هم : أحمد حسين المروني وزير الإعلام وحسين المقدمي وزير الصحة وعبدالله الكرشمي وزير الأشغال وعلي قاسم المؤيد وزير شئون الرئاسة وناصر المعافا وزير الزراعة ومحسن العيني وزير الخارجية وأحمد الرحومي ويحيى الشامي وغيرهم من نواب الوزراء والموظفين الكبار (١٢) .

ولم تكتفِ القاهرة بذلك بل أشارت بضرورة التخلص من العشرات من الشباب الطائش المتهور - على حد وصفها - الذين يعلمون في الإذاعة والصحافة وإبعادهم من مناصبهم كشرط منها للحكومة اليمنية تظهر به تعاونها مع القاهرة إذا أرادت أن تبارك الحكومة وتعيد لها التمويل (١٣) .

لقد كانت تهمة الانتماء لحزب البعث التي تذرعت بها القاهرة لعدم تعاونها مع حكومة النعمان هي الشكل الظاهر من المشكلة ، لكن جوهرها ومضمونها تحدث عنه بوضوح (محمد عبدالواحد) - الذي كان قائماً بأعمال السفارة المصرية في صنعاء - لمحسن العيني والإرياني والنعمان حال لقائهم به في القاهرة ، قائلاً لهم : " إن الفكرة كانت أن يتولى المستشارون المصريون السلطة التنفيذية الكاملة في جميع الوزارات والإدارات اليمنية وان يكون وجود الوزراء اليمنيين لمجرد المظهر ، ثم سُمح للوزراء والمسئولين اليمنيين بأن يمارسوا بعض الصلاحيات ولكنهم تجاوزوا الحدود واخذوا المسألة جدياً وبدنوا يتصرفون كوزراء ويتجاهلون المستشارين المصريين ... المسألة ليست مسألة بعث بل مسألة تعاون وعدم تعاون " (١٤) .

والتعاون المقصود هو التبعية المطلقة للقاهرة الذي يعني عدم الاستقلال وكان ذلك هو شرط القاهرة للأفراج عن العملة اليمنية التي كانت تتولى إصدارها لمواجهة النفقات والمصروفات الشهرية وخصوصاً مرتبات موظفي الدولة .

وأمام تلك العراقيل التي وضعت فيها القاهرة عصاها الغليظة في دولاب حكومة النعمان ، كان لا بد لأي حكومة وطنية مستقلة تحترم نفسها أن ترفض العمل وتقدم الاستقالة ، وهذا ما حدث بالفعل ، فقدمت حكومة النعمان استقالته يوم ٢٩ يونيو ١٩٦٥م وبررتها باحتجاجها على مخالفات الرئيس السلال للدستور عندما أقدم على تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، متجاهلاً المجلس الجمهوري ورئاسة الحكومة .

تم تكليف الفريق حسن العمري بتشكيل الحكومة في ١٨ يوليو ١٩٦٥م وفي نفس اليوم أعلن أيضاً ميثاق العمل الوطني ليحل محل دستور خمرة .

وعلى أثر تشكيل حكومة العمري - والتي سُميت حينها بحكومة حرب - وكان في التسمية تحدياً واضحاً لمخرجات مؤتمر خمرة وللمؤيدين له ، وقد تم حينها اعتقال العشرات من المناضلين بتهم الحزبية ومعارضة الحكومة والوجود المصري ، وامتلات بهم سجون صنعاء وتعز الحديدية واب وذمار وتعرض الكثير منهم للضرب والإهانة .

وفي تلك الاثناء هرب العديد من الثوار خوفاً من الاعتقال عبر منطقة بيحان بعضهم متوجهاً إلى السعودية والبعض الآخر توجه إلى بيروت عبر عدن وكان الوفد الذي زار بيروت والمكون من حسين المقدمي - وزير الصحة في حكومة النعمان المقالة - ومحمد الرعدي - عضو لجنة المتابعة في مؤتمر خمرة - ومحمد الفسيل - الامين العام لمؤتمر خمرة - للتحضير للقاء الطائف وقد عقد الوفد مؤتمر صحفياً نشرته صحيفة الحياة البيروتية - الممولة من السعودية - في عدد يوم ٢٧ /٧/ ١٩٦٥م وقد صرح فيه الوفد أن الجمهوريين لا يُضيرهم اللقاء بالملكيين لأن الهدف هو وقف نزيف الدم اليمني وأكد الوفد أنه تم احتجاز الاستاذ النعمان ونجله ووزير الخارجية في حكومته (محسن العيني) والقاضي عبدالرحمن الأرياتي والوزير محمد سعيد العطار في القاهرة وصودرت جوازاتهم ورجح الوفد أيضاً أن عدد الاحرار الذين اعتقلتهم حكومة السلال الجديدة في اليمن، ١٠٠ شخصية في تعز و٦٥ شخصية في صنعاء و٣٥ شخصية في الحديدية وقد هاجم الوفد حكومة السلال وحكومة العمري الجديدة واعتبر أن وجودهما غير شرعي في نظر قبائل اليمن وخصوصاً أركان مؤتمر خمرة (١٥) .

لقاء الطائف :

وامام تلك الفوضى التي خلفتها الاعتقالات هرب الكثير من المساندين للجمهورية إلى السعودية واتفقوا معها على عقد لقاء الطائف - وقد بدأت اجتماعات لقاء الطائف في ٣١ يوليو وانتهت يوم ١٠ أغسطس ١٩٦٥م - ويُعد ذلك اللقاء أكبر اختراق سياسي عملي للصف الجمهوري ، عندما ذهب بعض أعضائه إلى موقع الطرف النقيض للجمهورية والالتجاء اليه والاحتفاء به ، لقد مثل

ذلك اللقاء " التأسيس السياسي العملي للتخلي عن فكرة وحدة الموقف السياسي الوطني اليمني " (١٦) .

وقد حشدت له القوى المعارضة للوجود المصري في اليمن من الملكيين والجمهوريين ، وقد حضره من القوى الملكية : عبد الرحمن بن يحيى حميد الدين والحسن بن الحسن حميد الدين ويحيى بن الحسين حميد الدين ، وحضره معظم مشايخ اليمن من الجمهوريين (المنشقين عن السلالة والمعارضين للتواجد المصري) منهم : النقيب سنان أبو لحوم والشيخ أحمد علي المطري والشيخ علي بن ناجي القوسي والشيخ ناصر علي البخيتي والعميد مجاهد أبو شوارب والشيخ أحمد ناصر الذهب والشيخ نعمان بن قائد بن راجح والشيخ حسين أحمد القردي والشيخ عبدالولي الفيري وحضر المؤتمر من السياسيين والوزراء : محمد أحمد نعمان وحسين المقدمي ومحمد الرعدي وعلي عبدالعزيز نصر ، ومحمد الفسيل وقد أنفق المجتمعون على إنهاء الملكية وإنهاء دولة السلالة وقيام الدولة اليمنية الإسلامية . مكان النظام الجمهوري والتي تضم جميع الاطراف باستثناء بيت حميد الدين والسلالة . بحكومة مؤقتة تحت رئاسة مجلس الدولة حتى يتم الاستفتاء الشعبي لتقرير النظام الأساسي للحكم (١٧) .

ولقد كان ذلك اللقاء مجرد ردة فعل من المعارضة اليمنية للوجود المصري خصوصاً بعد دفع حكومة النعمان . التي كانت تمثلها . للاستقالة والتضييق على المتحزبين و لم يكن ذلك القاء يمثل الحكومة اليمنية ، كما أن معظم المشايخ الذين حضروا ذلك اللقاء ووقعوا على قراراته ، وحال عودتهم إلى صنعاء " أعلنوا تراجعهم عن الاتفاقية وعلنوا ذلك في الإذاعة ، منهم علي بن علي القوسي والشيخ أحمد المطري ومجاهد أبو شوارب " (١٨) .

وكان لقاء الطائف قد عُقد تحت رعاية الملك فيصل شخصياً ، مما شكّل قلقاً للقاهرة ولتواجدها في اليمن ، لأن المعارضة قد خرجت هذه المرة من بعض عناصر الصف الجمهوري الذي أيد تواجدها سابقاً ومما زاد من قلق القاهرة هو خطورة القرارات التي خرج بها وتوسع جبهة القوى المعارضة للتواجد المصري ، وكان ذلك اللقاء أيضاً من العوامل الحاسمة " التي دفعت الوجود المصري في اليمن إلى ضرورة التفاهم مع السعودية حيث سارع عبدالناصر إلى توقيع اتفاقية جدة بعد خمسة عشر يوماً من عقد مؤتمر الطائف " (١٩) .

وكان لا بد أن ترد القاهرة على ذلك اللقاء وبأسرع وقتٍ ممكن وهذا ما حصل فعلاً في جدة .

اتفاق جدة :

أدركت القاهرة أن لقاء الطائف الذي عقده مشايخ اليمن من المنشقين على الجمهورية مع الملكيين تحت رعاية الملك فيصل شكّل طعنة لدورها ورفضاً لتواجدها في اليمن من جانب القبيلة . التي ساندت ذلك الوجود سابقاً . فكانت ردة فعل القاهرة هي الهرولة إلى السعودية عها تواجه سلاح الغدر بغدر كما يقال ، لكن في إطار السياسية فإن كل الوسائل مبررة من أجل الغايات ، من أجل ذلك فأجأ الرئيس جمال عبدالناصر الرأي العام العربي والدولي بزيارته للسعودية وتوقيعه

مع الملك فيصل على اتفاقية جده الشهيرة في ٢٣ أغسطس ١٩٦٥ م ، لقد كانت اتفاقية جدة بمثابة " ردة فعلٍ سياسي من عبدالناصر تجاه العناصر المعادية للوجود العربي المصري في اليمن هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى هي بمثابة إشارة لما قرأه عبدالناصر عند الاطراف التي تبحث عن حلٍ للحرب بأي طريقة وأصبح عندها إقرار السلام يأتي من السعودية التي أصبحت مقررّة وذات شأن في الوضع السياسي اليمني ومع ذلك فقد جاءت اتفاقية جدة أكثر تقدماً وحرصاً على القضية اليمنية مما جاء به مؤتمر الطائف أو غيره " (١٩) .

وقد تم الاتفاق بين الملك فيصل وعبدالناصر على عدة خطوات ملموسة يمكن من خلال تسريع حل القضية اليمنية وعودة العلاقات بين الرياض والقاهرة إلى سياقها الطبيعي ومن أهم تلك الخطوات : توقف الاشتباكات المسلحة في اليمن بين الجانب الملكي والجمهوري بشكلٍ فوري وتشكيل لجنة من الجانبين تتبعها لجنة مراقبة تراقب وقف إطلاق النار والحدود والموائى للتأكد من إيقاف جميع المساعدات ، وقيام السعودية فوراً بإيقاف كافة عمليات الدعم والمساعدة العسكرية للملكيين بجميع أنواعها ومنعهم من استخدام الأراضي السعودية للعمل ضد اليمن ، على أن تقوم القاهرة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن في غضون عشرة اشهر ابتداء من يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٥ م وأتفق الجانبان على أن يُقرر الشعب اليمني ويؤكد نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه في استفتاء شعبي عام يجري في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر عام ١٩٦٦ م .

واتفقوا كذلك على عقد مؤتمر وطني انتقالي من خمسين عضواً يجتمعون في مدينة حرض يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ م يقرر فيه المجتمعون طريقة الحكم في الفترة الانتقالية وحتى إجراء الاستفتاء الشعبي ويتم خلال المؤتمر تشكيل وزارة مؤقتة للفترة الانتقالية (٢٠) .

وقد اتفق عبد الناصر والملك فيصل من " دون نص مكتوب على استبعاد ما يمكن تسميتهما بالمتطرفين من الجانبين بحيث يُستبعد السلال من الجانب الجمهوري والبدن وأسرته من الجانب الملكي من اتصالات التسوية " (٢١) .

وحال انتشار خبر توقيع الاتفاقية عبر وكالات الأنباء العالمية صُنع الجميع في صنعاء من المؤيدين للتواجد المصري ومن المعارضين له وقد شعر الثوار بالإهانة لأن مصير الثورة في اليمن تقررهما القاهرة والرياض ولا دخل لصنعاء في ذلك ، والاهم من كل ما سبق أن الاتفاقية " لم تذكر الجمهورية وتم الاتفاق مع السعودية على إدخال قوات سعودية إلى اليمن بجانب القوات المصرية للإشراف على الاستفتاء وعقد مؤتمر حرض ووجود إشراف سعودي " (٢٢) .

لقد قوبلت اتفاقية جدة بالرفض والنقد والاستهجان من معظم العناصر الثورية والجمهورية وعملت على توحيد معظم العناصر الوطنية في السلطة والمعارضة في جبهة واحدة رافضة لها واتهم الجميع القاهرة بما يشبه التواطؤ مع الرياض والوقوف ضد مصلحة الثورة والجمهورية في اليمن وقد دعت الحكومة اليمنية لعقد مؤتمر الجند في ١٦ أكتوبر ١٩٦٥ م في محافظة تعز وقد حضره الكثير من زعماء القبائل ومن الحزبيين ومن مختلف الفصائل الوطنية ، كان على المؤتمر سرعة البت في مسألة مؤتمر حرض القادم واختيار ممثلين عن الجانب الجمهوري

ونظراً لظهور خلافات حادة بين أعضاء المؤتمر لم يتمكن المجتمعون من وضع وجهة نظر موحدة لخلافاتهم حول القضايا السياسية الداخلية ، فقد سعى تيار الجمهوريين المعتدلين إلى الحصول على دعم وتأييد المؤتمر لقرارات مؤتمر خمير ، في حين سعى أنصار لقاء الطائف إلى تأمين دعم فكرة (الدولة الإسلامية اليمنية) كحل للأزمة في اليمن من وجهة نظرهم (٢٣) .

وعلى الرغم من ظروف عمل المؤتمر الصعبة والمعقدة ، إلا أن المجتمعين قد اتفقوا في المؤتمر على الاهداف الثلاثة التالية :

- الحفاظ على النظام الجمهوري .

- اقصاء أسرة بيت حميد الدين من اليمن نهائياً وإلى الأبد .

- التمسك بالوحدة الوطنية (٢٤) .

وقد تضمن قرارات مؤتمر الجند التأكيد على اعتبار مؤتمر الجند امتداداً لمؤتمر خمير وقد تم فيه اختيار ممثلي النظام الجمهوري إلى مؤتمر حرض .

وقد وقفت القاهرة موقفاً معادياً تجاه انعقاد مؤتمر الجند وبشكلٍ علني وسعت للضغط على المجتمعين فيه حتى تمكنت من إقناع البعض من المغادرة قبل انتهاء المؤتمر .

وبدأت الكوادر العسكرية السعودية بالوصول إلى اليمن - بناء على اتفاقية جدة - وبدأت لجان السلام اعمالها في بعض المدن اليمنية وفي تلك الأثناء بدأت الاضطرابات وخرجت المظاهرات المعادية للسعودية وللمؤتمر المزمع عقده في حرض والذي يضم الجمهوريين مع الملكيين .

مؤتمر حرض :

بدأ الإعداد لمؤتمر حرض - بناء على اتفاق جدة - وبدنت الأمور تتضح بالنسبة للجمهوريين المواليين للقاهرة من أنها تريد فرض المصالحة بينهم وبين الملكيين بما يضمن مصالحها دون الالتفات لمطالبهم ، خصوصاً أن السعودية والجمهورية العربية المتحدة كانتا قد اتفقتا على أن تأخذ القاهرة السلال وتحتجزه لديها وتأخذ الرياض بيت حميد الدين وتفعل بهم ما ستفعله القاهرة بالسلال حتى يتم الاتفاق بين اليمنيين ، وتم اقناع السلال بالسفر إلى القاهرة والبقاء فيها لفترة حتى تهدأ الاوضاع ، لكنه ظل فيها لما يقارب العام بقرار من القيادة المصرية للضغط على الحكومة اليمنية و تم احتجازه في القاهرة للفترة من ٢١ اكتوبر ١٩٦٥م إلى ١٢ اغسطس ١٩٦٦م وكانت فترة الاحتجاز من أصعب الفترات " التي ساهمت بدون قصد من قبل عبدالناصر وبقصد من قبل المناوئين له في مصر وفي اليمن في مراكمة عناصر القوة لصالح الاتجاه الداعي للمساواة أو المصالحة على حساب الخيار السياسي الجمهوري والطابع الوطني والثوري للنظام الجمهوري " (٢٥) .

أثناء ذلك كان الوفد الجمهوري العائد من القاهرة قد حصل على ضمانات منها بعدم التفريط بالنظام الجمهوري ، بعد ذلك تم تشكيل الوفد الجمهوري إلى مؤتمر حرض من ٢٥ عضواً برئاسة القاضي عبد الرحمن الأرياني وتشكّل وفد الملكيين من ٢٣ عضواً برئاسة أحمد الشامي ، أما المنشقين عن الجمهورية ممن حضروا لقاء الطائف وهم : الشيخ سنان أبو لحوم والشيخ نعمان بن قايد راجح و ابراهيم بن علي الوزير وعبد القادر بن محمد والسيد أحمد بن محمد الباشا فقد شاركوا ضمن أعضاء الوفد الملكي كما تظهر القائمة الخاصة به (٢٦) .

وقد ظهرت الخلافات بين أعضاء المؤتمر من الوفدين حول عدد من القضايا الهامة مثل : نظام الحكم في البلاد مستقبلاً ، طبيعة سلطة الدولة والمرحلة الانتقالية ، وقد فسّر كلاً من الجمهوريين والملكيين كلٌ بطريقته الخاصة بنود اتفاقية الطائف وأدى ذلك إلى أن يصل المؤتمر منذ يومه الأول إلى طريق مسدود . وفي ذلك المؤتمر قال نعمان كلمته الشهيرة عن المؤتمرين من الطرفين الملكي والجمهوري : " نحن اليوم ما بين عملاء مصريين وعملاء سعوديين ولا يوجد عملاء لليمن ، فعلياً أن نبحث عن عملاء لليمن " (٢٧) .

وبعد شهر قضاها الطرفان في حرض داخل الخيام ، ذهبت كل الجهود بلا نتيجة تذكر ، وقد أعلن على إثرها عن توقف أعمال المؤتمر لفترة راحة حتى العشرين من شهر فبراير ١٩٦٦م ، وفي منتصف فبراير ١٩٦٦م أعلن الجانب السعودي عن عدم استعداد الوفد الملكي لاستئناف المفاوضات نظراً لاعتقادهم أن الخلافات بين أعضاء المؤتمر لا يمكن تسويتها ولا يوجد لديهم أمل لتسوية القضية اليمنية ، وقد استخدم هذا الإعلان كأساس لتوقف أعمال المؤتمر بشكل نهائي ، وقد مثل فشل مؤتمر حرض فشلاً لاتفاقية جدة ، و نتيجة لذلك الفشل عادت الاشتباكات بين القوات الجمهورية والملكيين في العديد من الجبهات وخصوصاً في المناطق الشرقية الشمالية من صنعاء ، وقد أعلنت القاهرة في تلك الأثناء بأنها سوف تواصل دعمها العسكري لليمن وفقاً لسياسة النفس الطويل (٢٨) .

وفي تلك الفترة كانت القاهرة قد سحبت قواتها من مناطق الجوف وصعدة وحجة و أعادتها إلى مثلث صنعاء ، تعز ، الحديدة وعمدت إلى إجلاء بعضاً من قواتها من اليمن واعدتها إلى القاهرة خلال شهري مارس ومايو ١٩٦٦م ، مع بقاء الجزء الأكبر من قواتها في اليمن .

وأمام الإحساس بالخطر من تخلي النظام في القاهرة عن الجمهورية ، حاول النظام في صنعاء حينها التطلع إلى بعض الانظمة العربية التقدمية - والتي باركت الثورة اليمنية مثل العراق وسوريا والجزائر والتي أبدت استعدادها لمساندة الثورة اليمنية لولا رفض القاهرة لتلك المساعدة - على امل الحصول على أمكانية تقديم الدعم والمساعدة المالية والعسكرية للثورة وللجمهورية في حال تخلت القاهرة عن النظام الجمهوري وسحبت قواتها من اليمن .

وفي تلك الأثناء كان السلال لا يزال محتجزاً في القاهرة وقد تولت قيادة جماعية إدارة البلاد نيابة عنه - خلال تلك الفترة - برز فيها دور حسن العمري ، الا أن حدة الخلافات بين السلال ونائبه الفريق حسن العمري وصلت إلى طريق مسدود في العام ١٩٦٦م ، فقد تكتل بعض الضباط إلى

جانب العمري وشكلوا قوة ،كادت أن تشتبك مع قوات السلال وكانت تنبأ بعواقب وخيمة على الثورة والثوار ، وادى ذلك لحصول " خلافات كبيرة وحادة بين القيادات العسكرية المصرية وبين الثوار الأحرار وخاصة مع الفريق العمري الذي كان يرفض تدخلات الإشقاء المصريين في كل صغيرة وكبيرة من شئون البلاد ، يُعينون هذا ويعزلون هذا ، حيث تمّ تعيين من ليس لهم رصيد نضالي في مناصب قيادية هامة رغم أنه كانت تدور حول الكثير منهم الشكوك والتساؤلات فتطور الخلاف إلى خلاف كبير بين المشير السلال الذي كان يرفض توجيه انتقادات للقيادات العسكرية المصرية وكادت الازمة بين السلال والعمري أن تشكل ضربة قاصمة للثورة " (٢٩) .

وأثناء فترة اعتقاله في القاهرة كان السلال يطبع المنشورات ضد الحكومة في صنعاء - التي يرأسها حسن العمري - ويرسلها إلى أصدقائه لتوزيعها في صنعاء وبضوء أخضر من القاهرة والسبب في ذلك أن القاهرة أوهمت السلال أن الحكومة في صنعاء هي من ترفض عودته إلى اليمن وليس القاهرة بموجب اتفاق جدة بينها وبين السعودية (٣٠) .

لقد شكّا الرئيس عبدالناصر من الخلافات التي كانت تحدث بين الثوار في اليمن وأُعترف بأنه " ضاق ذرعاً بالخلافات في الرأي والمنازعات التافهة بين الجمهوريين اليمنيين أنفسهم ، عنقهم واحداً واحداً ووصف بعضهم بالانحطاط الخلقى والفساد والجهل " (٣١) .

وعندما أرادت القاهرة إعادة السلال إلى صنعاء ، اعترضت القيادات الموجودة في صنعاء على تلك العودة لأنها سوف تتركس الهيمنة المصرية على مواقع القرار ، فالسلال بحسب رأيهم كان السبب " في الانفلات والتدخل المصري وتوسيع الخلاف بين اليمنيين والقوات المصرية التي أصبحت تتدخل في الشؤون الداخلية وتفرض عناصرها الموالية لها في تولي الوزارات والوظائف العليا وابعاد الكفاءات والعناصر الوطنية من المراكز العليا للدولة " (٣٢) .

وقد أرسلت الحكومة في صنعاء البرقيات إلى الرئيس جمال عبدالناصر بخصوص عودة السلال " وهددوا بإسقاط الطائرة التي سيصل عليها فوق مطار صنعاء ، كما طالبوا بضرورة سحب القوات المصرية إن هي تدخلت بين جماعة العمري والسلال ، وقد استعدت القوات المصرية للمواجهة حيث تحركت بعض الأسلحة وقد وجهت القوات المصرية إنذاراً للفريق العمري ومجموعته إذا حاولوا اتخاذ أي شيء نحو المشير السلال وبعد إن اتضح للعمري ومجموعته أن المصريين جادون في حماية السلال وعدم التفريط فيه اقتنعوا واجمعوا امرهم على أن يتوجهوا إلى تعز " (٣٣) .

وفِعلاً عاد المشير عبدالله السلال إلى صنعاء يوم ٢١ اغسطس ١٩٦٦م حين رأت القيادة المصرية الحاجة لعودته وانتشرت الدبابات المصرية من المطار إلى بيت السلال بحجة حمايته ، وقد حاول المشير السلال إعادة اللواء عبدالله جزيلان - الذي نَفاه سابقاً إلى القاهرة وظل فيها ثلاث سنوات - وفِعلاً وصل جزيلان مع المشير السلال ليكون ضمن التشكيل الجديد لحكومة السلال حيث عُين نائباً لرئيس الوزراء .

اعتقال الحكومة اليمينية في السجن الحربى فى القاهرة :

وكان لا بد للتحرك للبحث عن الحلول ومحاولة رأب الصدع الحاصل بين الجمهوريين ، وهذا ما فعلته حينها القوى السياسية - التي كانت على خلاف مع السلال بسبب ضعف شخصيته أمام التّدخل المصري - التي قررت الذهاب إلى القاهرة للتفاهم مع عبدالناصر على حل سياسي يتضمن اقضاء السلال من منصبه والاتفاق على حل يُرضي جميع الأطراف - سافر ضمن ذلك الوفد العديد من الشخصيات منهم : القاضي عبدالرحمن الارياني والفريق حسن العمري نائب رئيس الجمهورية - الذي سافر مكرهاً بحسب كلام الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر - والاسناذ / أحمد محمد نعمان عضو المجلس الجمهوري ، وعبدالسلام صبره نائب رئيس الوزراء ، والدكتور حسن مكي وزير الخارجية ، والعميد حسين الدفعي وزير الداخلية ، وامين نعمان وزير الزراعة ، ومحمد الحجي وزير العدل ، وعبدالكريم العنسي وزير المواصلات ، ومحمد الخالدي وزير التربيّة ، واحمد عبده سعيد مستشار رئيس الوزراء ، ومحمد عبدالله الارياني رئيس الاركان ، وعدد من ضباط الجيش الكبار - لكن المفاجأة أن تلك الشخصيات التي كانت تُمثّل الحكومة اليمينية حينها تم اعتقالها بالكامل في خطوة غير مسبوقّة وغير متوقّعة أن تُقدم حكومة على اعتقال أعضاء حكومة دولة اخرى : لقد اعتقلوا " الدولة بأكملها (دولة تعتقل دولة) اعتقالاً فظيماً لأنها عاملتهم بعد أن اعتقلتهم معاملة مواطنيها المتهمين ولم تعاملهم حتى على أنهم من مواطنيها السياسيين، مارست معهم التعذيبات ، الحبس الانفرادي في زنزانات ومنعت اجتماعهم أو وصول الصحف اليهم أو أي اخبار يسمعونها او أي زائر يزورهم " (٣٤) .

لم يستثنوا منهم سوى ثلاثة اشخاص ، هم : القاضي عبدالرحمن الأرياني وعبدالسلام صبرة وحسين الدفعي وقد وضعوا تحت الإقامة الجبرية ، وقد أستمّر اعتقال الحكومة اليمينية في القاهرة من ١٦ سبتمبر ١٩٦٥م إلى ١٢ اكتوبر ١٩٦٦م .

وعندما طلبت بعض الدول العربية من القاهرة الافراج عن الحكومة اليمينية المعتقلة نفت القاهرة ذلك " وأبلغ سفير سوريا في القاهرة الدكتور سامي الدروبي بلاده بأن مصر لا تعترف بوجود معتقلين يمينيين في سجونها وانهم جميعاً ضيوف في بلدهم مصر ومحل الرعاية والتكريم " (٣٥) .

مع ان الواقع يقول غير ذلك ، وأي تكريم في زنازين القاهرة في ذلك الوقت !؟

وفي فترة الاعتقال كان الاسناذ أحمد محمد نعمان يقول داخل سجنه " لا نريد حرية القول اعطونا حرية البول " (٣٦)

وفي أثناء اعتقال أعضاء الوفد الذي ذهب إلى القاهرة ، طالبت الحكومة في صنعاء بإعادة من سمتهم حينها بالمتأمّرين والخونة من القاهرة وتقديمهم للمحاكمة ، و" بلغنا أن اللواء عبدالله جزيلان دخل عدة مرات إلى القاهرة ، يطالب بإخراجنا إلى اليمن ، لنلقى جزاءنا وهو الإعدام " (٣٧)

وفي صنعاء عمد المصريون إلى اعتقال كل معارض لسياستهم " وزادوا من القتل والسحل والتعذيب " واعتقلوا القاضي عبدالله الشماحي والقاضي ناصر الظرافي ، واستعملوا معهم وسائل التعذيب البشعة - بحسب وصف الشيخ الأحمر - وفجروا بيت عبدالملك الطيب بالألغام في وضح النهار ودخلوا البيوت ونهبوها ، وكان المصريون والسلال يهجمون على الناس إلى بيوتهم لاعتقالهم (٣٨) .

وفي تلك الفترة كذلك تم اعتقال العشرات من ضباط القوات المسلحة والأمن ، من أشهرهم : العميد محمد الرعيني والعقيد هادي عيسى ... وقامت القوات المصرية بتفتيش البيوت - بحثاً عن السلاح - وقامت بمصادرة الاموال والقبض على كل من وجد داخل تلك البيوت المشبوهة - بالنسبة لهم - مما أدى لهرب الكثير من الموظفين ورجال الدولة إلى السعودية .

أما بالنسبة " للعميد محمد الرعيني والشيخ علي محسن هارون والعقيد هادي عيسى ومحمد العميسي وحسين الأهجري وعبدالواحد الرياشي أحمد محسن النيني وآخرين لا أتذكرهم فقد أعدموا رمياً بالرصاص في ميدان التحرير بعد إن عذبوا بالضرب والكهرباء والكلاب البوليسية وهناك البعض لا زال مفقوداً إلى التاريخ مثل الشيخ أحمد محسن النيني وآخرين لا يعرف أحداً مصيرهم " (٣٩) .

ولندع أحد الضباط الأحرار - الذين شاركوا في الثورة منذ اليوم الأول - يشرح ما حدث في تلك الفترة ، وما تعرضوا له بالضبط ، وهو المناضل عبدالله الراعي الذي قال عن تلك الاحداث :

" وكثير من المدنيين حوكموا واعدوا ولم تنفرج الامور الا بعد نكسة حزيران عام ٦٧ ، عندما كنا في خمر ضرب علينا بالطيران وعانت اسرنا الكثير وصادروا منازل آبائنا وسجنوا أبائنا وابناء إخواننا واهاليها ، فمن كان له علاقة بالأحداث سجنوا أبوه واخوته واهله واخرجوهم من البيوت - كانت هناك قسوة كبيرة جداً مورست ضد الضباط من قبل القادة اليمينيين والمصريين ، وكان على رأس القساة القائد المصري اللواء طلعت حسن الذي كان رجلاً دمويًا وكان المشير السلال في حينه قاسياً أيضاً وعبدالقادر الخطري ومحمد الأنومي كاتا مثله " (٤٠) .

وعلى الرغم بأن القوات المصرية في اليمن كانت هي الأمر الناهي طيلة تواجدها في اليمن ، إلا أن ذلك كان يتم بشكلٍ موارب وليس ظاهراً للعيان ، لكن المشير السلال وافق في اعوام ٦٦ - ٦٧ على إطلاق يد القوات المصرية في التصرف بحرية - وبشكلٍ ظاهر - في إدارة مرافق البلد المختلفة بما في ذلك في إدارة السجون وحرية مطاردة السياسيين واعتقال الوطنيين واخفانهم " على الطريقة المصرية عن أعين أهلهم وزوجاتهم وأولادهم ومنع زيارات الأقارب والأصدقاء لهم وادخالهم - من ثم - زنانات الوحدات العسكرية المصرية واستخدام عمليات التعذيب وانتهاك الشرف والعرض وتجريد البعض من ملابس الرجولة واجباره على ارتداء ملابس الممثلات والقيام بأداء بعض الرقصات وتقليد غناء بعض الفنانين على سبيل الهزء والسخرية والحط من الكرامة الشخصية ، تم فعل مثل ذلك مع القاضي المرحوم عبدالله الشماحي الذي وصف للفريق العمري أمامي حدوث ذلك وغيره مما هو اكثر فضاة لا يليق بي هنا التحدث عنه " (٤١)

وفي تلك الفترة نصبت المشانق وعادت الإعدامات إلى الساحة اليمينية من دون محاكمات وكان كل من يعترض على ما يحدث فإن مصيره الإعدام" ومن التصرفات الخاطئة التي لم يغفرها التاريخ إعدام الشيخ على محسن هارون ، شهيد ابن شهيد ، أبوه من ثوار ٤٨ وهو شيخ مشايخ بني الحارث ، أعدموه بلا مبرر ، هذه المسرحية العبثية ليس لها مبرر ، وكانت تصرفات هوجاء من غير محاكمات ، ولم يحدث شيء من هؤلاء الناس ، والتهم التي عليهم لا يقبلها عقل ولا منطق ولا قانون ولا شرع ولا أخلاق ، وأساءت إلى النظام الجمهوري ، ولكل القيم والاخلاق ، وللدور المصري ، ولذلك اعتبر ما جرى نقطة سوداء وغطاة كبيرة وأفرغت السياسة المصرية من مصداقيتها وعدالتها في اليمن وفي المجتمع العربي والدولي " (٤٢) .

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧م التي تعرضت لها مصر ، أنعقد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في ٣١ أغسطس ١٩٦٧م . التي عُرفت بقمة الأزمات الثلاث . وتم مناقشة القضية اليمينية على هامش القمة بين الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل وقد اتفقا على تسوية الأزمة اليمينية . من خلال العديد من القرارات التي كانت متضمنة في اتفاقية جدة السابقة . وقد نصت تلك القرارات على :

- انسحاب القوات المصرية من اليمن .

- ووقف الدعم المالي من السعودية للملكيين بعد أن تكمل القوات المصرية انسحابها .

- أن يقرر الشعب اليمني الحل الذي يرتضيه بنفسه .

واتفق المؤتمر على تشكيل لجنة ثلاثية ، على أن تختار السعودية دولة من الثلاث . فاخترت المغرب . واختارت مصر العراق واختارت الدولتان المختارتان السودان ، وتكون وفد من وزراء خارجية تلك الدول، برئاسة وزير خارجية السودان وعُرف ذلك باتفاق الخرطوم (٤٣) .

وقد أصدر الرئيس السلال بياناً باسم الشعب اليمني قال فيه أنه لم ولن يقبل اتفاقية (جدة) ولا اتفاقية الخرطوم نظراً لأن اليمن لم تكن قد حضرت هذين المؤتمرين وليست ملتزمة بهما ، وتعدهما تدخلاً سافراً في الشؤون اليمنية الداخلية ، وتمس سيادتها واستقلالها (٤٤) .

وفي ٢ أكتوبر ١٩٦٧م وافق الرئيس السلال على استقبال اللجنة الثلاثية في صنعاء ، وحال وصولها خرجت مظاهرات عنيفة ضد اللجنة وضد التواجد المصري ، و" للأسف الشديد تصرف بعض ضباط وضباط صف وجنود من الصاعقة والمضلات ضد الإخوان المصريين في ذلك الوقت بشكل غير متوقع حيث قاموا بإعدام كل مصري يجدونه في الشارع أو السوق أو في أي مكان عام داخل صنعاء ، وقد قُتل عدد كبير من المصريين وبقينا مسؤولين عن حمايتهم مع اننا كنا المغضوب عليهم من قبل المصريين . وكانت هذه الأحداث هي أكثر ما ألم الرئيس جمال عبدالناصر ، فعندما قابل الرئيس القاضي الإيراني بعد الانتصار في حصار السبعين يوماً قال له : لم تجرحني الهزيمة في سيناء كما جرحني قتل أبنائي في شوارع صنعاء " (٤٥) .

وعادت اللجنة في الرابع من اكتوبر من نفس العام دون أن تحقق أي تقدم يذكر .

وفي تلك الأثناء ، أفرجت القاهرة عن المعتقلين في سجونها في ١٢ اكتوبر ١٩٦٧م ، بعد ان قضوا فيه مدة عام كامل وعاد معظمهم إلى اليمن " وكان الفضل لهواري بومدين ولسوريا في عدم تسليم مجموعة القاهرة إلى صنعاء لمحاكمتهم واعدامهم " (٤٦) .

وفي يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٦٧م أعلن ان جميع القوات المصرية قد تجمعت في الحديدة ، بعد أن أخلت جميع مواقعها في اليمن ، وقد أقيم لتلك القوات حفل وداع رسمي في ٢٩ نوفمبر ، وفي ٨ ديسمبر ١٩٦٧م لم يعد في اليمن أي جندي مصري بعد مغادرة آخر باخرة نقلت آخر دفعة منهم .

قائمة المراجع :

- (١) ينظر : إيلينا جولوفكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . ص ٧٨ . سابق .
- (٢) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ٩٠ . سابق
- (٣) عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ الاحمر : قضايا ومواقف . ص ١٠٣ . سابق.
- (٤) قادري احمد حيدر : ثورة ٢٦ سبتمبر المؤتمرات السياسية المعارضة الاولى . ص ١٢٤ . سابق.
- (٥) المرجع السابق : ص ١٦٦ .
- (٦) المرجع السابق : ص ١٠٩ - ١١٠ .
- (٧) ينظر : حسين عبدالله المقدمي : ذكريات وحقائق للتاريخ . ص ١٥١ . سابق .
- (٨) ينظر : المرجع السابق : ص ١٥٢ .
- (٩) ينظر : محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . ص ٩٢ . سابق .
- (١٠) ينظر : أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ٩٢ . سابق .
- (١١) ينظر : المرجع السابق : ص ٩٣ .
- (١٢) ينظر : حسين عبدالله المقدمي : ذكريات وحقائق للتاريخ . ص ١٥١ . سابق .
- (١٣) ينظر : محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . ص ٩٥ . سابق .
- (١٤) المرجع السابق : ص ٩٦ .
- (١٥) ينظر : عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني . ج ٢ ص ٣٤٦ . سابق .
- (١٦) قادري احمد حيدر : ثورة ٢٦ سبتمبر المؤتمرات السياسية المعارضة الاولى . ص ١٢٥ . سابق
- (١٧) ينظر في ذلك : محمد الشعبي : مؤتمر حرض ومحاولات السلام باليمن . ص ٣١ . سابق .
- وينظر أيضاً : عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ الاحمر : قضايا ومواقف . ص ١٠٦ . سابق .
- (١٨) عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ الاحمر : قضايا ومواقف . ص ١٠٦ . سابق .
- (١٩) محمد الشعبي : مؤتمر حرض ومحاولات السلام باليمن . ص ٣٣ . سابق .
- (١٩) (قادري احمد حيدر : ثورة ٢٦ سبتمبر المؤتمرات السياسية المعارضة الاولى . ص ١١٩ . سابق .
- (٢٠) ينظر : محمد الشعبي : مؤتمر حرض ومحاولات السلام باليمن . ص ٣٨ - ٣٩ . سابق .
- (٢١) عبدالغني مظهر : يوم ولد اليمن مجده . ص ١٦٣ . سابق .
- (٢٢) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ٩٧ . سابق .

- (٢٣) ينظر : إيلينا جولوفكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . ص ٨٥ . سابق .
- (٢٤) ينظر : محمد الشعبي : مؤتمر حرض ومحاولات السلام باليمن . ص ٤٣ سابق
- (٢٥) قادري احمد حيدر : ثورة ٢٦ سبتمبر المؤتمرات السياسية المعارضة الاولى . ص ٧٥ . سابق
- (٢٦) ينظر : محمد الشعبي : مؤتمر حرض ومحاولات السلام باليمن . ص ٥٧ - ٥٩ - ٦٠ . سابق (٢٧) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ١١٠ . سابق .
- (٢٨) ينظر : إيلينا جولوفكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . ص ٨٦ - ٨٧ . سابق
- (٢٩) عبدالسلام صبره . ضمن كتاب عن الفقيد عبدالسلام صبره . ص ١٣٨ . سابق .
- (٣٠) ينظر : عبدالرحمن الإيراني : مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإيراني . ج ٢ ص ٤٩٦ . سابق .
- (٣١) محمد أحمد محجوب : الديمقراطية في الميزان . دار جامعة الخرطوم ، السودان . ط ٢ (د - ت) ص ١٥٨ .
- (٣٢) عبدالله علي الحيمي : ثورة في جزيرة العرب . ص ١٧٨ . سابق .
- (٣٣) المرجع السابق : ص ١٧٧ .
- (٣٤) عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ الاحمر : قضايا ومواقف . ص ١١٣ . سابق .
- (٣٥) محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . ص ١١١ . سابق .
- (٣٦) أحمد محمد نعمان : مذكرات أحمد محمد نعمان . ص ١١٧ . سابق .
- (٣٧) يحيى مصلح : ضمن كتاب حصار صنعاء : شهادات للتاريخ ، الكتاب الثاني ، مركز الدراسات والبحوث ، صنعاء . ط ١ / ١٩٩٢ م . ص ٣٢ .
- (٣٨) ينظر : عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ الاحمر : قضايا ومواقف . ص ١١٣ . سابق
- (٣٩) عبدالله علي الحيمي : ثورة في جزيرة العرب . ص ١٧٩ . سابق .
- (٤٠) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٦٨ . سابق .
- (٤١) محمد الشعبي : عبدالناصر والفريق العمري . ص ١٨٩ . سابق .
- (٤٢) حسين المسوري : أوراق من ذكرياتي . ص ١٧٢ . سابق .
- (٤٣) ينظر : محمد أحمد محجوب : الديمقراطية في الميزان . ص ١٦٦ . سابق .
- (٤٤) ينظر : عبدالله علي الحيمي : ثورة في جزيرة العرب . ص ١٩٩ . سابق .
- (٤٥) صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار . ص ٦٨ . سابق .

انقلاب ٥ نوفمبر والتدخل السعودي في الشأن اليمني

تتفق العديد من الدراسات التاريخية - التي تناولت تاريخ الثورة اليمنية - على أن انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م ، مثل سقوطاً لثورة ٢٦ سبتمبر وانقلاباً على مبادئها الستة ، والسبب في ذلك السقوط - كما يرى بعض الباحثين - أن ثوار سبتمبر وقادتها لم يشكلوا حزباً سياسياً يمتلك ايدولوجية واضحة المعالم ، تستجيب لطموحات الجماهير العريضة التي ساندت الثورة ، كل ذلك يعني أن قيادة الثورة ظلت بدون تنظيم سياسي يوحد خطاهم ، والضباط الذين اشعلوا فتيل الثورة لم يتمكنوا من المحافظة على الحد الأدنى من وحدتهم منذ الأيام الأولى لقيامها ومحاولاتهم جمع شملهم من جديد باءت بالفشل كما يتضح في العديد من الوثائق التي نشرت مؤخراً (١) .

ويرى البعض أن قيادة الثورة ارتكبت على مستوى الممارسة السياسية ، خلال السنوات الخمس الماضية العديد من الأخطاء الكثيرة الفادحة التي ترتب عليها سقوط النظام والانقلاب عليه في ٥ نوفمبر (٢) .

وقد كان ضباط الجيش العاملون - وبخاصة في الصاعقة والمضلات - اول من نادى بضرورة الانقلاب والإطاحة بالرئيس السلال وحكومته ، وهذه حقيقة يعرفها كل من كان في صنعاء في تلك الأيام ، بحسب ما قال الأستاذ محسن العيني ، واعتبر أن " خروج الرئيس السلال واصرار ضباط الصاعقة والمضلات ، هذين العاملين بالذات كانا السبب الرئيسي والحاسم في حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م وكل من يدعي غير هذا يجافي الحقيقة ويظلم التاريخ أو يعرف ما لا أعرف " (٣) .

لكن المؤكد أن انقلاب ٥ نوفمبر لم يكن سوى ردة فعل على الخلافات التي طفت على سطح المشهد السياسي في حينه بين الثوار وبين من ركبوا موجة الثورية وجعلوا منها وسيلة للوصول وليست غاية بحد ذاتها ، أو ربما تبدى ذلك الانقلاب فعل آخر خرج من رحم تلك الخلافات بتلقيح من الدخلاء على الثورية والوطنية ، لقد كان " انقلاب ٥ نوفمبر صفحة مختلفة اللون من سجل الموروث ، فكل سجناء الجمهورية الأولى ، وكل من فروا منها إلى أي مكان وكل من تجمدوا فيها ، هم ثوار نوفمبر ، بغض النظر عن أسباب سجنهم وبدون سؤال إلى من التجؤوا ، وبدون تساؤل عن عوامل تجميدهم .. بل وبدون تفكير عما أحدث تجميدهم أو سجنهم أو فرارهم " (٤) .

لكن من قاموا بذلك الانقلاب رعوا فيه ضرورة للحفاظ على الثورة وعلى الجمهورية كما قال الشيخ عبدالله الاحمر " فلولا حركة نوفمبر ووجود القاضي عبدالرحمن الإرياتي على رأسها ما بقيت الثورة ولا الجمهورية ولكانت صنعاء سقطت وانتهى كل شيء " (٥) .

وهناك من يرى أن ضباط الصاعقة والمضلات هم الرأس المدير والدينمو المحرك لانقلاب نوفمبر ولولاهم لم حقق أي من أهدافه التي قام من أجلها ، فحركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ قد شارك فيها بصورة أساسية ضباط الصاعقة والمضلات وهم على صلة بحركة القوميين العرب وبحكومة عدن وساهم فيها أيضاً الكثير من الشبان التقدميين الذين بدأ أنهم كانوا يتصورون أنهم سيستولون بها على الحكم وعلى الشمال ، وان الشخصيات التي تصدرت سواء في المجلس الجمهوري أو في

رئاسة الوزراء لن تكون إلا واجهة مؤقتة يسهل التخلص منها ، وعندما مر الوقت وثبت أنهم أضعف من ان يستولوا على الوضع وأن الامور معقدة والصراع الحقيقي لا يزال مع الملكيين ،

ربما ندموا على مشاركتهم في الانقلاب وبدنوا يشنون عليه الحملات والدعايات المتعددة منها أنه انقلاب رجعي ، مع العلم أنه حافظ على الجمهورية ودافع عنها^(٦).

لقد استطاعت السعودية أن تلتف على النظام الجمهوري من خلال ذلك الانقلاب الذي مثل بداية التدخّل السعودي المباشر في السياسة اليمنية ومن خلال بعض مشايخ القبائل والقادة العسكريين وبعض الساسة الذين اعطتهم السعودية المال والنفوذ واعطوها حرية التدخّل في الشؤون السياسية اليمنية الداخلية والخارجية ، لقد نحى " انقلاب نوفمبر الوجوه الجمهورية المحاربة وأبدى المجلس الجمهوري الاعتدال المنشود سعودياً " (٧) .

و الاعتدال المنشود سعودياً هو العودة إلى النظام الملكي - مضموناً - المدعوم سعودياً ولكن ليس من خلال الوجوه الملكية التي دعمتها السعودية وإنما من خلال النظام الجمهوري - شكلاً -

وبالوجوه الجمهورية التي حاربتها ، على اعتبار أنهم لن يكونوا متهمين بولانهم للسعودية وهذا

مكمن الخطر في ذلك الانقلاب الذي جاء بلباس الجمهورية ولكن بمضمون سعودي وأتى بمضمون الإمامة - الذي ثاروا عليه - باللباس القبلي ويكفى أن نعلم أن ذلك الانقلاب تم التخطيط له في منزل الشيخ عبدالله الأحمر وفي غرفة نومه أيضاً بحسب ما قاله في مذكراته " فالحركة قامت من بيتي وزعمائنا ولساننا وأبائنا خططوا لها في غرفة نومي وبتاتوا عندي وأنا احد الدافعين للحركة ولم أكن احرص على منصب رسمي " (٨) .

لم يكن شيخ الانقلاب وزعيم قبيلة حاشد بحاجة إلى مناصب لأنه حصل على المنصب الذي ضمن من خلاله استطاعته على توزيع كل المناصب الهامة من خلال الدعم السعودي المشروط للجمهورية بوجود امثاله في الواجهة وبعد الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م تبنت الجمهورية الثانية كل مناوئي الجمهورية الأولى ، حتى ولو عن دافع غير وطني لقد كان عدو العهد الأول رجل العهد الثاني ، وتم اعتقال العديد من الثوار من المحسوبين على القاهرة وإيداعهم سجن القلعة في صنعاء - ونفيهم فيما بعد إلى القاهرة كشرط لخروجهم من السجن - منهم عبدالغني مطهر على سبيل المثال الذي تم الإفراج عنه في ٢ اغسطس ١٩٦٩م وتوجهه منفياً إلى القاهرة في ٢٤ اغسطس من نفس العام .

وبالرغم من الانسحاب المصري من اليمن - بحسب اتفاق الخرطوم - إلا أن السعودية واصلت دعمها للملكيين الذين قويت شوكتهم حتى حاصروا صنعاء (٧٠ يوماً) وكانت على وشك السقوط بأيديهم لولا حصول مقاومة شعبية غير مسبوقة ، وقد صرح ناطق جمهوري حينها من بيروت بأن السعودية مستمرة بدعمها للملكيين وأنها كانت وراء عملية حصار صنعاء ، على الرغم من انسحاب جميع القوات المصرية من اليمن بحسب اتفاقيتي جدة والخرطوم.

واتهم الناطق السعودية باستمرارها إرسال المال والعتاد إلى الملكيين بغرض إسقاط النظام الجمهوري في صنعاء .

وهكذا وبفك الحصار عن صنعاء الذي أنتهى يوم ٨ فبراير ١٩٦٨م نتيجة لبسالة القوات المدافعة عنها والمدعومة بمساعدات عسكرية روسية وسورية بدأت قوة الملكيين بالضعف والتآكل خصوصاً بعد انضمام بعض قادتهم إلى صفوف الجمهورية وأشهرهم (قاسم منصر) الذي أنضم إلى الفريق الجمهوري في ٥ نوفمبر ١٩٦٨م وقاتل معه فلول الملكية ونتيجة لذلك سقطت (حجة) آخر معاقل الملكيين في ديسمبر ١٩٦٨، ثم كان مقتل آخر كبار الملكيين الأمير عبد الله بن الحسن في صعدة في يوليو ١٩٦٩ م هي القشة التي أضعت ظهر الحماس السعودي للدفاع عن عائلة حميد الدين، لأنها وجدت البديل المناسب والأرخص من الجمهوريين ، بل ويحقق مصالحها أكثر منهم ولذلك قبلت بحكم جمهوري معتدل وموَالٍ لها في اليمن، في تلك الأثناء كانت القوات

السعودية قد تمكنت من الاستيلاء والسيطرة بالقوة على منطقة الوديعه في محافظة حضرموت التابعة للشطر في منتصف العام ١٩٦٩م بعد خوضها معارك برية وجوية مع قوات الشطر الجنوبي من اليمن توجهتها باحتلال تلك المنطقة وضمها إلى أملاكها .

ووقعت بعد ذلك أحداث أغسطس ١٩٦٨م بين الجمهوريين الذي نفذوا انقلاب ٥ نوفمبر وبهزيمة القوى اليسارية في أغسطس" زال شبح الماركسية فانتهزت السعودية الفرصة وعززت من اتصالاتها مع المشايخ والوجهاء والقوى المعادية للياسر من الاخوان المسلمين ، وبدأت في مد جسور علاقاتها مع مختلف تلك الفئات ، وقد رسخ ضرورة تنشيط ذلك الاتجاه في السياسة السعودية استيلاء الجبهة القومية اليسارية على السلطة في عدن عام ١٩٦٩م ، وكان ذلك أحد الأسباب التي عجلت باعتراف السعودية بالنظام الجمهوري الذي كانت تأمل أن يحمل اسم الجمهورية الإسلامية^(١) .

ولم تتوقف العمليات الحربية في الجمهورية العربية اليمنية إلا في أواسط أبريل عام ١٩٧٠م ،

وذلك بعد الاتفاق الذي تم خلال مؤتمر القمة الإسلامية في مدينة جدة والذي دعى له الملك

السعودي ، حيث التقى الملك فيصل برئيس وفد اليمن محسن العيني في ٢٨ مارس ١٩٧٠ ، وتم الاتفاق على جملة أمور منها عودة بعض الملكيين إلى الحكم - عدا عائلة حميد الدين - وهذا ما حصل بالفعل حيث أضافت الحكومة اليمنية ١٨ مقعداً للملكيين في مجلس الشورى، وأدخلت ستة من الملكيين في الحكومة ، كانت السعودية تهدف من وراء ذلك " إشعار القوى التي قاتلت مع الملكية أنها لم تتخل عنهم وانها لا زالت تتعهد مصالحهم كما تشعر النظام الجمهوري أنها تملك أوراق ضغط داخل النظام الجديد وبواسطتهم سوف تشارك في رسم الاتجاه الجديد وكانت هذه

الخطوة أول ترويض للحكومة اليمنية بقبول مشاركة الأسرة السعودية في القرار السياسي اليمني

.. (١٠)

وهكذا وبعد ان روضت السعودية القوى الوطنية ووجدت أخيراً موطناً لها في الأراضي اليمنية من خلال تلك القوى ، كان لا بد لها أن تعترف بالنظام الجمهوري الذي أصبح ملكياً أكثر من ملوك السعودية وهذا ما تم لاحقاً .

الاعتراف السعودي المشروط بالجمهورية :

و بعد أن وصلت الثورة إلى المحطة التي انطلقت منها وعادت الملكية بثياب الجمهورية ، كان لا بد أن تعترف السعودية بالنظام الجمهوري الذي روضته ، وهذا ما تم بالفعل في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م وانهالت المساعدات السعودية على الحكم اليمني كما اعترفت بالحكم كل من بريطانيا وفرنسا في نفس الأسبوع، تلاهما شاه إيران الذي أرسل وفداً عسكرياً لتدريب الجيش اليمني والطيارين اليمنيين، كما أهدى إلى اليمن حينها شبكة تلفزيونية خاصة (١١) .

لقد جاء الاعتراف السعودي بالجمهورية بعد ضمانها أنها نسخة تختلف كثيراً عن الجمهورية التي قامت عُقب قيام الثورة اليمنية " ورغم أن الجمهورية العربية اليمنية لم تسقط أسماً ورغم أن الأنظمة لم يرجعوا للحكم نهائياً ، فالجمهورية التي برزت أخيراً عام ١٩٧٠م كانت صورة مشوهة لجمهورية عام ١٩٦٢ " (١٢) .

وإذا كانت الجمهورية قد قضت على ملكية بيت حميد الدين من باب ٢٦ سبتمبر ، فإنها قد عملت على إعادة تدوير ملكية السعودية من خلال نافذة ٥ نوفمبر . ويكفي أن نقرأ مذكرات الاستاذ محسن العيني - خمسون عاما في الرمال المتحركة - وكتاب الاستاذ يوسف الهاجري - السعودية تبتلع اليمن - لتعرف مدى الدخول السعودي من خلال المشايخ في الجمهورية والتدخل في تغيير الحكومات والوزراء والتلويح دائما بعضى المساعدات السعودية ، لفرض سياستها على الحكومات اليمنية المتعاقبة ، وسوف ندرك حجم و عمق التدخل السعودي في الشؤون الداخلية لبلدٍ مستقل إلى درجةٍ يتدخل فيها بتعيين الوزراء ورؤساء الوزارات وحتى رئيس الدولة .

وبعد انتهاء الحرب الأهلية أعلن الدستور في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ ، وتم بموجبه تشكيل مجلس

شورى جديد ، تتمتع القبائل فيه بنفوذٍ كبير وأصبح الشيخ ، عبد الله الأحمر - شيخ قبيلة حاشد -

رئيساً له ، وكما هو معروف أن الشيخ الأحمر هو رجل السعودية ، وورقتها للضغط ضد الحكم في اليمن، وقد تمكن ذلك المجلس من إضعاف السلطة المركزية ، واشترطت السعودية منح

الملكيين ست وزارات في الحكومة وتوسيع عضوية مجلس الشورى من ٤٥ عضواً إلى ٦٣

عضواً ، بشرط إعطاء ١٨ مقعداً المضافة للملكيين ، تمت الموافقة على الشروط السعودية ، وكانت تلك الموافقة هي المؤشر الحقيقي لبداية التدخل السعودي في الشؤون الداخلية لليمن ، لقد تخلص انقلابيو ٥ نوفمبر من التدخل المصري ليس بداخل التحرر من التبعية والاستقلال ولكن من أجل إحلال التدخل السعودي بدلاً عنه وكان الثوار في اليمن ليسوا أحراراً إلا في اختيارهم التبعية للخارج ، وكان من المفترض أن تستخدم السعودية الشخصيات الملكية كورقة ضغط على

الحكومة اليمنية وجسراً تعبر من خلاله إلى القرار السياسي الداخلي لليمن " إلا أنها فضلت التعامل مع الجمهوريين الذين رأت فيهم حكام المستقبل المقبولين لذلك لم تمض فترة طويلة حتى فتحت لنفسها خطوط متعددة وأقامت علاقات متينة مع كثير من الشخصيات وفي نفس الوقت تخلت عن حلفاء أمس من الملكيين " (١٣) .

وشكلت الوزارة الأولى في ظل الدستور برئاسة أحمد محمد نعمان الذي استقال بعد ثلاثة أشهر ونصف بسبب ما كانت تأخذه القبائل المدعومة سعودياً من ميزانية الدولة ، التي كانت تعاني من العجز الحاد، فعاد حسن العمري - الموالٍ للسعودية - إلى رئاسة الوزراء وضم إلى وزارته عبد الله الأصنح وزيراً للخارجية بحسب طلب ورغبة المملة السعودية (١٤) .

وخلال تلك الفترة زادت السعودية وبعض الدول الغربية مساعداتها لليمن وزاد النشاط السعودي المعادي للشطر الجنوبي في عدن ، بعد أن ضمنت حكومة صنعاء فقد كانت السعودية تقوم بدعم العناصر اليمنية المعارضة للنظام في اليمن الجنوبي و المنفية في صنعاء وقامت السعودية

بتنظيمهم في معسكرات على المناطق الحدودية بين الشطرين وتزويدهم بالمال والسلاح وإعدادهم للهجوم على الجنوب وبالفعل اندلع القتال نتيجة ذلك بين اليمنيين في سبتمبر ١٩٧٢ م واستمر قرابة الأسبوعين إلى أن تم الاتفاق بين قيادة الشطرين على إنهائه ، بعد ذلك التقى محسن العيني رئيس وزراء اليمن الشمالي مع نظيره الجنوبي علي ناصر محمد في القاهرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢ ، وتم عقد لقاء آخر في طرابلس الغرب بين رئيسي البلدين (عبد الرحمن الأرياني وسالم

ربيع علي) تم فيه الاتفاق على خطوات إنهاء التصعيد وتقريب وجهات النظر والقيام بخطوات من شأنها توحيد الشطرين وإقامة دولة واحدة خلال سنة ، وعندما رأى النظام السعودي أن خطوات إعادة الوحدة اليمنية تؤخذ بجدية في اليمن الشمالي وتسير بخطوات متسارعة خافت من تواجد

يمن قوي على حدودها الجنوبية خصوصاً مع وجود نظام ثوري في الشطر الجنوبي معاد لها فسعت بكل طاقتها - وكالعادة - إلى إجهاد كل محاولات توحيد الشطرين ، وقامت بتوزيع الأموال الطائلة على المشايخ وضباط الجيش المعارضين لمحسن العيني بحجة التقارب مع نظام ماركسي كافر في الجنوب .

وقد رمت السعودية بثقلها الكبير في اليمن الشمالية وانفقت الأموال الطائلة على الوجوه المؤيدة لها والمعارضة للوحدة مع الجنوب ، لقد راهنت السعودية بالدرجة الأولى " من بداية خطتها عام ٧٠ الهادفة لاحتواء القرار السياسي اليمني على المساعدات والقروض الاقتصادية ، فوقفت مع الحكومة اليمنية واغدقت عليها وخصصت لميزانياتها مساعدة مالية محدودة زادت سنة بعد سنة " (١٥) .

لقد أدركت السعودية أن التبعية الاقتصادية تؤدي إلى التبعية السياسية وهذا ما فعلته مع الحكومات اليمنية المتعاقبة ومع الساسة أيضاً ، و يمكن القول بطمأنينة تامة، أن علاقة السعودية مع أقطاب الحكم في اليمن ارتهنت بوجهة نظر الحكومة في صنعاء تجاه الوحدة مع الجنوب

بالإضافة إلى موافقهم من اتفاقية الطائف ١٩٣٤ م. فقامت السعودية عبر أدواتها في اليمن حينها بتسريب إشاعة في صنعاء أن الرياض تعتبر طرد محسن العيني شرطاً مسبقاً لتقديم المساعدات الاقتصادية إلى اليمن ، وبالفعل تم إقالة محسن العيني من رئاسة الوزراء في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ ، ليس بسبب عدم الكفاءة ولكن السبب الحقيقي هو التقارب مع الشطر الجنوبي بعيداً عن الرغبة السعودية وعين مكانه عبد الله الحجري المشهور بقربه وعلاقاته مع السعودية، والذي جمّد كل الخطوات نحو الوحدة ولم يحدث في عهده أي تقدم يذكر في اتجاه إعادتها . كما جمّد كل ما تم الاتفاق عليه في القاهرة وطرابلس ، وبعد أشهر فقط من تعيينه وافقت السعودية على دفع المساعدات إلى البنك المركزي اليمني لدعم عجز الميزانية اليمنية.

وقد أتضح السبب الحقيقي لتعيين عبدالله الحجري في رئاسة الوزراء من خلال الزيارة الرسمية إلى قام بها إلى الرياض في يوم ١٧ مارس عام ١٩٧٣ ، فقد تم في تلك الزيارة مناقشة قضايا

الحدود والأراضي اليمنية المحتلة : عسير ونجران وجيزان، وتم الاتفاق على تسويتها بشكل نهائي وهكذا كان ، فقد نص البلاغ السعودي اليمني المشترك الذي صدر في اليوم التالي للزيارة على أن الحدود بين البلدين (ثابتة ونهائية) وقد حصلت هذه الزيارة قبل فترة قصيرة من انتهاء مدة العشرين سنة المحددة في معاهدة الطائف وهو ما يتناقض مع مضمون تلك المعاهدة ، وعلى الرغم من أن الإمام يحيى كان في موقف الضعيف خلال الحرب التي قامت عام ١٩٣٤ م ، مما أضره إلى إيقافها والقبول بتوقيع تلك المعاهدة ، لكن الملاحظ أنه لم يتخلى نهائياً عن عسير ونجران - كما فعل الحجري والنظام الجمهوري - وإنما احتفظ بحق إعادة النظر في

المعاهدة في الوقت الملائم ، حيث نصت المادة ٢٢ منها على أن تظل المعاهدة سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة ، يمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة أشهر التي تسبق تاريخ مفعولها ، فإن لم تجدد أو تعدل خلال ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلان أحد الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر رغبته في التعديل ، ومن خلال هذه المادة يتضح جلياً أن المعاهدة لم تكن نهائية وأنها لم تعط حقاً (ثابتة ودائمة) للطرف السعودي مطلقاً .

و مع الاخذ بعين الاعتبار بأن المعاهدة كانت قد جددت من قبل الإمام أحمد في عام ١٩٥٣ وكذلك فإن المجلس الجمهوري كان قد أصدر بياناً رسمياً عام ١٩٦٥م أعلن فيه تمسكه الكامل والمطلق بملكية وتبعية عسير ونجران لحكومة الجمهورية العربية اليمنية ، أرضاً وبشراً وتاريخاً ومصيراً. وعندما سمعت الجماهير في صنعاء بخبر تنازل الحجري عن الأراضي اليمنية خرجت مظاهرات منددة بموقف الحكومة وبموقف الرئاسة، وتناولت وسائل الإعلام والصحافة العربية والأجنبية الموضوع بتوسع وصدرت بعض الكتب المنددة بالتنازل^(١٦) .

و هكذا استطاعت السعودية أن تتسلق على أكتاف الجمهورية وأفرغت ثورة ٢٦ سبتمبر من ثورتها التي كانت تخافها وحاربتها طيلة سبع سنوات ، الأهم من كل ما سبق أن عادت (حليمة) القبيلة لعاداتها القديمة وتغولت وأصبحت هي المتن الأهم والمهم أما الدولة فهي مجرد هامش ضئيل لا يمكن أن يرى فضلاً على أن يقرى .

إعادة إنتاج الإمامة من خلال المشايخ :

لم تكن مشاركة بعض شيوخ القبائل اليمنية في الثورة ضد الإمامة حياً لذات الثورة في التغيير ولكن كرهاً في الإمامة التي ساوت بين القبلي وبين غيره من الرعايا في الخضوع لها ، لقد أراد مشايخ بعض القبائل أن يكونوا أنصاراً للإمام وليسوا من ضمن الرعية ، وهذا ما عابه الشيخ عبدالله الاحمر على الإمام يحيي من أنه ساوى بين القبلي والرعي ، عندما قال : " وحاشد على ما كانوا عليه أنصاراً لا رعايا وهذا هو الفرق ، فالولاء للإمام موجود ولكن هناك فرق بأن يكونوا أنصاراً أو رعية " (١٧) .

لقد أرادت القبيلة الانتقام من الإمامة والثورة عليها ، ليس حياً في التغيير أو حرصاً على مصالح الشعب وانتقاماً لما أصاب الجماهير من ظلم الإمامة ، ولكن انتقاماً لما حدث لبعض مشائخها الذين أعدمهم الامام أحمد عام ١٩٥٩م - عقب أحداث أغسطس - فدعموا الثورة ليس حياً لوجه الثورة وذاتها وإنما انتقاماً لذواتهم وإعادة نفوذهم " فغلاً كان الشعور لدى قبائل حاشد مشايخ وافراداً أنهم مسؤولون عن حماية الثورة وأن الثورة ثورتهم ، وهذا الاحساس تولد لدى حاشد نتيجة لما اصابوا به عندما استشهد الوالد والأخ حميد وما نالهم من الالهانة والمعاناة ، كل هذا اوجد عندهم شعور أن الثورة ما قامت إلا كرد فعل رسمي وشعبي لما حدث ، إن من أهم عوامل قيامها هو ما حلّ بحاشد ومشائخها ، وانطلاقاً من هذا الإحساس والشعور أصبحت لديهم قناعة أنهم مسؤولون عن حماية الثورة وأن ذلك يهمهم ويخصهم اكثر من غيرهم " (١٨) .

وهذا ما تمّ فعلاً ، فقد استعادة القبيلة نفوذها وأصبح بعض المشايخ هم الأئمة الجدد والفرق الوحيد أن ولانهم ليس لليمن أو لأنفسهم - كما كان بيت حميد الدين - ولكن لمن يدفع أكثر، لقد تحوّل الكثير من المشايخ وبعض الضباط والمسئولين بعد الثورة إلى تجار حروب بحجة أنهم ثوار وانهم يدافعون عن الثورة " وهؤلاء ارتزقوا من الحرب واثروا ثراءً فاحشاً وتحولوا إلى مُعيقين للثورة والتقدّم واخلوا الثورة من مضامينها الوطنية والتقدمية وتوزعوا بعد انقلاب خمسة نوفمبر ٦٧م البلاد وقد أصبحوا القوة الحقيقية ، سنان أبو لحوم في الحديدة ، الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في صنعاء ، الشيخ مجاهد أبو شوارب بحجة ، الشيخ أحمد عبد ربه العواضي ومحمد علي عثمان بتعز " (١٩) .

لقد حضرت القبيلة - من خلال شيوخ القبائل - بقوة في المشهد السياسي اليمني ، بل وفي قمة السلطة السياسية " عوضاً عن الإمامة أو في مكانها بعد قيام الجمهورية واصبحت حاضرة بأكثر مما كان عليه الوضع في ظل الإمامة وكانت القبيلة وشيوخ القبائل تحديداً قد تمكنوا من وراثة الإمامة في كل امتيازاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ارتفع مقامها إلى الدرجة الأولى في سلم التراتبية الاجتماعية ، وإن الجمهورية التي أعلنت في سبتمبر ١٩٦٢م استمرار بأكثر من معنى للمملكة المتوكلية خاصة بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م " (٢٠) .

وأضح للشعب إن من يضع نفوذ القبيلة ومصالح الساسة سابقة على نفوذ الدولة ومصالح الشعب ، كمن يضع العربة أمام الحصان و يفكر أن الحصان هو السبب في عدم قدرة العربة على

السير وهذا صحيح في ظل غياب العقل والمنطق . ومن يقرأ تأريخ الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر وحتى اللحظة الحاضرة يدرك أن بعض مشائخ القبيلة اليمنية كانوا سبباً من أسباب قيام الثورة وكانوا نتيجة لها في نفس الوقت وسبباً في انتكاسة الثورة والجمهورية فيما بعد ، وهذا يفسر لنا لماذا كل شيء في حياة اليمنيين لا يتسم بالعقل والمنطق ؟ ولماذا تسير حياتنا بكل جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بمنطق البركة وبفلسفة الحاصل والموجود ، وهذا ما نغنيه بقولنا عن الخصوصية اليمنية والتفرد اليمني العجيب ، واتضح للدارسين إن من قاموا بالثورة في جميع مراحلها غيروا السائق فقط ولم يغيروا اتجاه المركبة ، غيروا الحاكم ولم يغيروا طريقة الحكم ومساره .

لقد لخص المرحوم الاستاذ البردوني تاريخ اليمن المعاصر بعبارات موجزة فيها الكثير من العمق والابجاز والقدرة على التشخيص ، عندما قال : " قبل ثورة سبتمبر كان المصير اليمني في قبضة (دار السكر) أو (قصر صالة) وبعد قيام الثورة كانت كل القرارات في قبضة (قيادة الجيش المصري باليمن) وبعد نوفمبر كانت القرارات في قبضة من يعطي أكثر ومن بعد حركة يونيو امتلك اليمن اختيار مصيره وتجربة نظامه ولم يكن سقوط تلك المؤامرة إلى ذلك الدرك الأسفل إلا انصاع دليل على خطورة حركة يونيو وعلى شعبيتها " (٢١) .

ويمكن ان نضيف لما قاله البردوني أن المصير اليمني كان قبل ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ م في قبضة السفارة الامريكية ، والسفارة السعودية واصبح بعد قيامها في يد الشعب اليمني فقط من دون تبعية لأي كان وهذا هو السبب الحقيقي في شن العدوان السعودي الامريكي على الشعب اليمني في ٢٦ مارس ٢٠١٥ م والذي لا يزال مستمراً حتى اللحظة .

الثورة وتجدد الفعل الثوري :

من خلال ما سبق يمكننا القول : أن ثورة ٢٦ سبتمبر كانت " ثورة يمنية شعبية لم تكن وليدة يومها وإنما وليد كفاح يمني شاق وثمره ثورات سابقة سقط ضحيتها الآلاف من خيرة رجالات اليمن " (٢٢) .

وكانت تلك الثورة أهم انجاز في اليمن خلال القرن العشرين واعتبرت بحق أعظم إبداعات اليمن في القرن العشرين - بحسب كلام البردوني - لكن الثورة ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة متجددة للتغيير المستمر في كل زمان ومكان ، فالفعل الثوري فعل مستمر وولادة مستمرة تتسم بالمعيارية التي لا تقنع أبداً بما هو كائن ، بل تتطلع دائماً لما ينبغي أن يكون وذلك يعني أن الأبداع الثوري ليس غاية الغايات وإنما أفضل البدايات ، لأن اختلاف نظام أي ثورة عن النظام البائد يعتبر مجرد أداة لتحقيق الممكنات " ولتهينة المناخات لتحول المستحيل إلى إمكان لأن الثورة التي حققت الانتقال إلى عهد أفضل وسيلة تحقيق هذا الأفضل ثم الافضل منه ، لأن الذي كان منشوداً سنة ٦٢ سبب نشدان مغايرة في السبعينات والثمانينات لأن الثورة الشعبية الحقيقية تواصل تغيير مستقبلي ، فالتالي كانت غاية في الستينات تحولت إلى وسائل في السبعينات

لتحقيق غاية الثمانينات . فليست الثورة مجرد نوبة يوم واحد وإنما هي نظرية تغييرية تؤكد صحتها الممارسة المتواصلة " (٢٣) .

وقد توصلنا كذلك إلى أن ثورة ٢٦ سبتمبر قد تم اختطافها وسرقتها من بعض القوى الثورية وبعض مشايخ القبائل والقوى المتنفذة المدعومة سعودياً . خصوصاً بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م . فكان أن شكّلت الحكومات المتعاقبة وشكّل بعض زعماء القبائل حكومات ظل موازية أكثر نفوذاً وقوة من الحكومات الظاهرة وتم تنفيذ برامج بعض زعماء القبيلة المدعومة بمال شيوخ آل سعود فنمت القبيلة وترعرعت وتمددت والتهمت ما تبقى من الدولة وأدرك الشعب اليمني أن ماء الجمهورية تحول بفضل بعض زعماء القبيلة وبعض القادة العسكريين إلى سراب ببيعة ، وفطن الشعب أن حكم بيت حميد الدين الذين ثاروا عليه في ٢٦ سبتمبر، تم استبداله بحكم بيت الأحمر ، بداية من انقلاب ٥ نوفمبر وأصبح واقعاً بعد تولي الرئيس على عبدالله صالح سدة الحكم عام ١٩٧٨ م ، الذي هادن السعودية ورضخ لمطالبها وسمح لها بنشر الفكر الوهابي من خلال انشاء المعاهد العلمية بتمويل سعودي وبيادارة كادر الاخوان المسلمين المتحالف مع القبيلة ، فكان أن عادت القبيلة تنافس الدولة من خلال زعاماتها القبلية .

لقد استطاعت ثورة سبتمبر أن تحصل على جمهورية الحد الأدنى . بحسب فيصل جلول . ضد ملكية الحد الأقصى ، فبعد انهيار الحكم الإمامي " بدا واضحاً أن الجمهوريين غير مهينين للخلاص من التركة الإمامية بسرعة ، وان انتصار ايلول/ سبتمبر هو انتصار على الملكية دون أن يكون انتصاراً لجمهورية حقيقية كان لا بد من بنائها وهو مشروع تصدت له الحكومات المتعاقبة التي تولت السلطة في صنعاء ابتداءً من التاريخ المذكور . وكانت هذه الحكومات تكتشف تدريجياً أن القضاء على الإمامة يتطلب صراعاً يومياً مع نظامها الذي فقد رأسه لكن جسده واطرافه ومعابيره واساليبه ظلت قائمة " (٢٤) .

لقد اهتم ثوار سبتمبر بشكل الثورة واهملوا مضمونها الثوري وهو الأهم وهذا ما جعل الوضع في اليمن بعد ثورة سبتمبر بحاجة ماسة إلى ثورة أخرى تخرج من رحم ثورة سبتمبر وتعتبر امتداداً لها وهذا ما حصل مع ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ م .

هل حققت ثورة سبتمبر أهدافها الستة ؟ :

وفي نهاية هذه الدراسة ، نصل إلى نتيجة فحواها : أن ثورة ٢٦ سبتمبر بكل ما حقته للشعب اليمني في مظاهر الحياة وشكلها ، إلا انها حملت بذور الثورة على من استولوا على الحكم الجمهوري لأن سيرتهم وسلوكهم لا تمت لثورة سبتمبر بصلة ، لقد أنتشر الفساد واستشري ولم تحقق ثورة سبتمبر أي هدف من الاهداف الستة التي قامت من أجلها ، وهكذا " فكل فترة يستشري فيها الفساد ويتنامى الحس به تستتبت ثورة عليها مغايرة لها ، لأن الفترة السيئة تُعزز عوامل الثورة عليها في كل عصر وفي كل شعب " (٢٥) .

لقد وصلت ثورة ٢٦ سبتمبر إلى مرحلة من الترهل والشيخوخة بفعل الفساد المالي والاداري وفقدان السيادة واستئثار القلة من المتنفذين على رأس السلطة على خيرات ومقدرات الدولة ، مما يعني تعطيل الاهداف التي قامت الثورة من أجلها ، " ولن نتردد عن القول في ان الثورة بعد أن تمت بنجاح قد تعرضت لعوامل المد والجزر وأنها - لأسباب خارجه عن طبيعتها - لم تحقق أهدافها كاملة ، ذلك لأنها قد تعرضت منذ الاسابيع الاولى لأعنف واشرس ما تعرضت له ثورة في العالم اجمع ، فقد قوبل مولودها بتحديات كانت تكفي للإطاحة بعشرات الثورات " (٢٦) .

ويحق لنا أن نعيد تساؤل الراحل الباقي عبدالله البردوني : ماذا حققت الثورة ؟ وهل جاءت بأفضل مما كان ؟ وندع الجواب لمن طرح السؤال ، فهو يرى أن " الثورة إلى الآن حققت الثورة كحدث تاريخي ، ثم واصلت ثورتها وشعبية قواعدها وشرعية وجودها ، لأنها جاءت من منطلق ثوري بدأته ثورة سبتمبر ، لكي تأتي من ثورات كما تتدفق من النهر العظيم جداول كثيرة ، فقد حققت الثورة ديمومة ثورتها وإن كانت لم تبلغ الصيغة النهائية ، فإنها تصوغ قوالب ماهيتها من عنصر تجاربهها " (٢٧) .

وعندما تسأل بعضاً من ثوار ٢٦ سبتمبر وبعضاً من المثقفين الذين عاصروها : هل تحققت الاهداف التي قامت من أجلها الثورة ؟ تأتي الاجابات متفاوتة ، لكن أغلبها يجمع على أن تلك الأهداف " لم تتحقق ، هذه الاهداف لم تكن مرسومة من قبل الذين قاموا بالثورة ، ليست هدف الثوار أنفسهم لا من قريب ولا من بعيد ، النموذج الذي كان مرسوماً في ذهنية الثوار هو نموذج الإمام فقط . السلالات تولى الحكم بطريقة الإمام وعلي عبدالله صالح تولى الحكم بطريقة الإمام " (٢٨) .

إن اهداف ثورة ٢٦ سبتمبر لم " تتجذر ولم تنفذ على ارض الواقع ، اليوم بعد خمسين سنة عليها ، الامية لا تزال ٦٠% في المجتمع اليمني ، أقول لا ينبغي الوقوف اليوم عند حد لعن الإمامة فقط لا بد أن ننقل إلى البناء ، البعض يرى نفسه اليوم أنه عاد إلى ما قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢م. إذا كانت الإمامة تنص في الإمام أن تتوفر فيه أربعة عشر شرطاً فإن علي عبدالله صالح أعادها إلى ابنه بلا شرط واحد ، وإذا كانت للإمامية شبهة البطينين كمسألة دينية فإن علي عبدالله لا شبهة له " (٢٩) .

وبعد كل هذه الفترة التي مرت على قيام الثورة ، لا تزال ومؤسسات الدولة بحاجة إلى إعادة بناء من جميع النواحي ، لأن " الدولة الحديثة في اليمن لم يكتمل نموها تنظيمياً ومؤسسياً وتشريعياً إلا أن غالبية القوى الاجتماعية والسياسية ترغب في استكمال بناء الدولة ودعم مسار تطورها لأن الرجوع عن ذلك هو انهيار للمجتمع وعودته لحالة الطبيعية والبداءة " (٣٠) .

فالحكم الجمهوري ليس حكماً عادلاً على الاطلاق ، لأنه لم ينصف مظلوماً من ظالمه ولم ينصف الشعب من حكامه ومسئوليه ولم تزال الفوارق والامتيازات بين الطبقات ، بل زاد الغني غناً وسحقت الطبقة المتوسطة وتركزت الامتيازات في يد شلة من اصحاب النفوذ من القبائل والعسكر المسيطرين على الحكم ، فهم وابنائهم واقاربهم من يملكون معظم الشركات العاملة في مجال

النفط والمقاولات . ولم يتم بناء جيش وطني يحمي البلاد ومكتسبات الثورة وإنما تحوّل الجيش إلى أداة مسلطة ضد الشعب لحماية السلطة فقط ، والدليل أنه لم يحمى جزر حنيش عندما احتلتها ارتيريا عام ١٩٩٦م ، ولم يستخدم ذلك الجيش سوى لضرب الجنوب عام ١٩٩٤م وحروب صعدة الستة - التي بدأت منذ عام ٢٠٠٤م وانتهت عام ٢٠١٠ - التي شنّها الجيش بأوامر مباشرة من السفارة الأمريكية وبدعم مباشر من السعودية بحسب وثائق ويكليكس ، وهذا الجيش أيضاً لم يحم البلاد عندما دخلت السعودية الحرب السادسة في صعدة وانتهكت السيادة ، لأن عقيدته العسكرية لم تكن موجهة لحماية الشعب والدفاع عنه وإنما لحماية السلطة والدفاع عنها ضد الشعب . ولم يتم رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً ، فالثورة التي لا تغير طريقة تفكير الناس قبل واقعهم ليست ثورة مكتملة وناضجة بل هي ثورة كسيحة ومشلولة لا يمكن أن توتي أكلها كل حين ، لان التغيير الحقيقي يأتي من الداخل وينعكس على الخارج وليس العكس [إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ]

ولقد اتضح لنا " إن اليمن اليوم بحاجة إلى أكثر من ثورة بل إلى ثورة مستمرة مفتوحة " (٣١) .

وبالتالي لم يتحقق هدف من اهداف ثورة ٢٦ سبتمبر وبالشكل الذي اراده من قاموا بالثورة وأصبح لابد من قيام ثورة تُعيد مسار الثورة المسروقة الى مكاتها الصحيح وهذا ما حدث في ٢١ سبتمبر عام ٢٠١٤م .

وفي الاخير سوف نقتبس نصاً يلخص معظم النتائج التي وصلنا اليها في الكتاب ويغني عن الكثير من المعاني التي حاولنا الوصول اليها ، يقول الدكتور احمد قائد الصاندي :

" وأخيراً لا من الاعتراف بأن الثورة - أية ثورة - إنما تكتسب شرعيتها من أهدافها العامة المعلنة وبرنامجه التفصيلي الذي تسعى إلى تحقيقه وتضعه منذ لحظة انطلاقها موضع التنفيذ . فإذا أكتفت الثورة بمجرد إعلان أهداف عظيمة تعبر عن طموحات الشعب وأحلامه وتمثل حلولاً مرتجاة لمشاكله ثم أخفقت في تحقيق تلك الأهداف أو نهجت نهج النظام السياسي التي ثارت عليه وفشلت في ممارساتها العملية عن تمييز نفسها عنه ، تمييزاً واضحاً فقدت شرعيتها ولم يبق منها سوى حزمة من الشعارات المرفوعة التي يُحتفى بها في المناسبات الرسمية والتي تخفي ورائها كماً هائلاً من المعاناة المصاحبة عادة للثورات . بمعنى آخر : إذا لم تفلح الثورة في إنجاز ما يبرر قيامها فإنها تصبح في حكم التاريخ مجرد فعلٍ تدميري يتسم بالعبثية ولا يؤدي إلا إلى ضياع الفرص التاريخية وتبديد الوقت وهدر الامكانيات والطاقات واقتطاع عقود من الزمن يقاد خلالها الشعب في حركة دائرية لا يُفوق منها إلا عندما يكتشف أنه قد عاد إلى نقطة البداية ولكنها عودة مثقلة بكل أحاسيس الاحباط واليأس وخيبة الأمل . فالثورة في حالة اخفاقها تكون قد حملت الشعب على أجنحة الوهم ثم حطت به بعد تحليق طويل عند نقطة الانطلاق ولكن بحالة معنوية أسوأ مما كان عليه لحظة الانطلاق " (٣٢) .

لقد استغنى الشعب اليمني عن الثورة بوهم الثورة واكتفوا بالشكل عن المضمون وبأعراض التغيير عن لبه وجوهرة وهذا هو السبب الحقيقي في عدم حصول التقدم والازدهار المنشود في اليمن والذي جنت ثماره كل الثورات التي جاءت بعد الثورة اليمنية .

قائمة المراجع :

- (١) محمد علي الشهاري : طريق الثورة والوحدة اليمنية . دار الفارابي ، بيروت . ط١ / ١٩٨٧م . ص٦٦
- (٢) ينظر : صادق عبده علي قائد : التطور التاريخي للهوية اليمنية . منشورات وزارة الثقافة اليمنية . صنعاء . ط١ / ٢٠٠٤م . ص٢٥٠
- (٣) محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . دار النهار ، بيروت . ط١ / ٢٠٠٠م . ص١٢٥
- (٤) عبدالله البردوني . اليمن الجمهوري . ص٤٢٩ . سابق
- (٥) عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ عبدالله قضايا ومواقف . ص١٤١ . سابق .
- (٦) ينظر : محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . ص١٣١ . سابق .
- (٧) عبدالله البردوني : الثقافة والثورة في اليمن . مطبعة الكاتب العربي ، دمشق . ط١ / ١٩٩١م . ص٧٢
- (٨) عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ / مواقف وقضايا . ص١٣٩ . سابق .
- (٩) ينظر : امين أبو زيد : الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي . مؤسسة البصائر ، بيروت . ط١ / ١٩٩١م . ص٣٤ ..
- (١٠) المرجع السابق : ص٣٤ . سابق .
- (١١) ينظر : يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن ، ص٣٠ . سابق .
- (١٢) فرد هاليداي : الثورة والثورة المضادة ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ . ص٧٨ . سابق .
- (١٣) أمين أبو زيد : الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي . ص٣٦ .
- (١٤) ينظر : يوسف الهاجري . السعودية تبتلع اليمن . ص٣٠ . سابق .
- (١٥) أمين أبو زيد : الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي . ص٣٧ .
- (١٦) ينظر : محمد علي الشهاري : الأطماع السعودية التوسعية في اليمن . ص٩ . سابق .
- (١٧) عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ الاحمر : قضايا ومواقف . ص٣٤ . سابق .
- (١٨) المرجع السابق . ص٨٦ .
- (١٩) عبدالباري طاهر : كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص٤٥ . سابق .

- (٢٠) قادري أحمد حيدر : الثورتان اليمنيتان (سبتمبر ، اكتوبر) قراءة سياسية نقدية . ضمن كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ٣٠ . سابق .
- (٢١) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٤٠٨ . سابق .
- (٢٢) الثورة اليمنية اسرار ووثائق : إعداد لجنة من تنظيم الضباط الأحرار . ص ٣٦ . سابق .
- (٢٣) عبدالله البردوني : الثقافة والثورة في اليمن . ص ٦٧ . سابق .
- (٢٤) فيصل جلول : اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . ص ٤٢ . سابق .
- (٢٥) عبدالله البردوني : الثقافة والثورة في اليمن . ص ٦٨ . سابق .
- (٢٦) الثورة اليمنية اسرار ووثائق : إعداد لجنة من تنظيم الضباط الأحرار . ص ٢٣ . سابق .
- (٢٧) عبدالله البردوني : اليمن الجمهوري . ص ٤١٧ . سابق .
- (٢٨) محمد عبدالملك المتوكل : ضمن كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ٤٣ . سابق .
- (٢٩) عبدالباري طاهر : كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ٤٧ . سابق .
- (٣٠) فؤاد الصلاحي : إشكالية التطور والتحديث في بناء الدولة اليمنية ، ضمن كتاب الثورة اليمنية : التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية . ص ١٨٠ . سابق .
- (٣١) قادري أحمد حيدر : الثورتان اليمنيتان (سبتمبر ، اكتوبر) قراءة سياسية نقدية . ضمن كتاب مؤسسة الجمهورية الخاص بمناسبة العيد ال ٥٠ للثورة اليمنية . ص ٢٩ . سابق .
- (٣٢) أحمد قايد الصاندي : البعد التاريخي للثورة اليمنية . ضمن كتاب الثورة اليمنية : التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية . مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء . ط / ٢٠٠٨ م . ص ٧٦ - ٧٧ .

قائمة المراجع المستخدمة في الدراسة :

- ١- ابو بكر السقاف : دراسات فكرية وأدبية . دار العودة ، بيروت . ط١/١٩٧٧ م .
- ٢ - أحمد القصير : إشكاليات توثيق الحركة الوطنية اليمنية ومكانة أحمد محمد نعمان . ضمن كتاب ندوة احياء الذكرى المنوية لميلاد أحمد محمد نعمان . الجزء الثاني . جامعة عدن . نوفمبر ٢٠٠٩ م . ص ٤٩١ .
- ٣ - أحمد بن محمد الشامي : رياح التغيير في اليمن . المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع ، صنعاء . ط٢/ ١٩٨٥ م .
- ٤ - أحمد جابر عفيف : كنت شاهداً على اليمن . مؤسسة العفيف الثقافية ، صنعاء . ط١/ ٢٠٠٠ م .
- ٥- أحمد حسين المروني : مقابلة مع عبد الكافي الرحبي ، ضمن كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، الكتاب الثالث . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط١/ ١٩٩٣ م -
- ٦ - أحمد قايد الصاندي : حركة المعارضة اليمنية في عهد الامام يحيى . مركز الدراسات والبحوث ، صنعاء . ط١/ ١٩٨٣ م .
- ٦ - أحمد قايد الصاندي : البعد التاريخي للثورة اليمنية . ضمن كتاب الثورة اليمنية : التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية . مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء . ط/ ٢٠٠٨ م . ص ٧٦ - ٧٧ .
- ٧ - أحمد محمد الحربي : اليمن أزمة الهوية وديناميكية التنمية . مركز عبادي ، صنعاء . ط١/ ٢٠١٠ .
- ٨ - أحمد محمد نعمان . مذكرات احمد محمد نعمان . المعهد الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء . (د - ت) .
- ٩ - أحمد منصور أبو أصبع : تعايشي مع الحركة الوطنية في اليمن . شركة الامل للطباعة والنشر . ط١/ ١٩٩٤ م .
- ١٠ - أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . ط/ ١٩٨١ م .
- ١١- امين أبو زيد : الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي . مؤسسة البصائر ، بيروت . ط١/ ١٩٩١ م .

- ١٢ - إيلينا جلوفسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية . تر : محمد علي البحر . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ط١ / ١٩٩٤ م.
- ١٣ - حسين محمد المسوري : أوراق من ذكرياتي . دار الفكر ، دمشق . ط١ / ٢٠٠٨ م .
- ١٤ - حسين عبدالله المقدمي : ذكريات وحقائق للتاريخ . مؤسسة العفيف الثقافية ، صنعاء . ط١ / ٢٠٠٤ م .
- ١٥ - سعيد احمد الجناحي : المسار النضالي وأحداث الثورة اليمنية . دار الأمل ، صنعاء . (د - ت) .
- ١٦ - سلفاتور أبونتي : هذه هي اليمن السعيدة . تر : طه فوزي . دار الآداب ، بيروت . (د - ت) .
- ١٧ - سنان أبو لحوم : اليمن حقائق ووثائق عشتها ج ٢ . مؤسسة العفيف الثقافية ، صنعاء . ط٢ / ٢٠٠٦ م .
- ١٨ - صادق عبده علي قائد : التطور التاريخي للهوية اليمنية . منشورات وزارة الثقافة اليمنية . صنعاء . ط١ / ٢٠٠٤ م
- ١٩ - صادق ناشر : يحيى المتوكل حضور في قلب التاريخ . مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء . ط١ / ٢٠٠٣ م .
- ٢٠ - صادق ناشر : عبدالله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار .
- ٢١ - عادل رضا : محاولة لفهم الثورة اليمنية . المكتب المصري الحديث ، القاهرة (د - ت) .
- ٢٢ - عبدالرحمن الأرياني : مذكرات الرئيس الأرياني . مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط١ / ٢٠١٣ م .
- ٢٣ - عبدالرحمن البيضاني . أوجاع اليمن . الأفاق للطباعة والنشر ، الجمهورية اليمنية . ط٢ / ١٩٩٩ م .
- ٢٤ - عبدالرحمن البيضاني : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن . مطابع المكتب الحديث ، القاهرة . يناير ١٩٨٤ م
- ٢٥ - عبدالرحمن البيضاني : مصر وثورة اليمن . دار المعرف ، القاهرة . ط٦ / ١٩٩٤ م .
- ٢٦ - عبدالرحيم عبدالله : اليمن ثورة وثوار . تقديم : محمد لطفي عبدالقادر (دون ذكر مكان النشر وتاريخه)
- ٢٧ - عبدالكريم قاسم . الاخوان المسلمون والحركة الاصولية في اليمن . مكتبة مراد ، صنعاء . (د - ت) .
- ٢٨ - عبدالله البردوني . قضايا يمنية . دار الفكر . دمشق . ط٥ / ١٩٩٦ م .
- ٢٩ - عبدالله البردوني : الثقافة والثورة في اليمن . مطبعة الكاتب العربي ، دمشق . ط١ / ١٩٩١ م .

- ٣٠ - عبدالله البردوني .اليمن الجمهوري . صنعاء . ط٦ / ٢٠٠٨ م ..
- ٣١ - عبدالله السلال : وثائق أولى عن الثورة اليمنية . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط٢ / ١٩٩٢ م
- ٣٢ - عبدالله الشماعي : اليمن الإنسان والحضارة . اصدارات وزارة الثقافة . صنعاء . ط٤ / ٢٠٠٤ م .
- ٣٣ - عبدالله بن حسين الاحمر : مذكرات الشيخ الأحمر . قضايا ومواقف . دار الآفاق . صنعاء . ط١ / ٢٠٠٧ م.
- ٣٤ - عبدالله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية . منشورات العصر الحديث ، بيروت . ط٣ / ١٩٨٧ م .
- ٣٥ - عبدالله حسين بركات : مسار يمني . فصول من الذاكرة . دون ذكر لمكان النشر وسنة النشر .
- ٣٦ - عبدالله علي الحيمي : ثورة في جزيرة العرب . (دون ذكر مكان النشر) . ٢٠٠٣ م .
- ٣٧ - عبدالسلام صبره : ضمن كتاب عن الفقيه عبدالسلام صبره . دائرة التوجيه المعنوي ، صنعاء . (د - ت)
- ٣٨ - عبدالملك الطيب : نكسة الثورة اليمنية ١ . دار القلم ، الكويت . ط١ / ١٩٩٠ م .
- ٣٩ - عبدالملك المقرمي : التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت . ط١ / ١٩٩١ م .
- ٤٠ - علي صالح الأشول : ضمن كتاب : وثائق ندوة الثورة اليمنية ج١ . دائرة التوجيه المعنوي ، صنعاء . ط٢ / ٢٠١٠ م ..
- ٤١ - فيصل جلول : اليمن : الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة . دار الجديد . بيروت . ط٢ / ٢٠٠٠ م ..
- ٤٢ - قادري أحمد حيدر : ثورة ٢٦ سبتمبر المؤتمرات السياسية المعارضة الأولى . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط١ / ٢٠٠١ م .
- ٤٣ - كيفن روزر : بعثة الأربعين الشهيرة . تر : عبدالوهاب المقالح . مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء . ط١ / ٢٠١٤ م .
- ٤٤ - مجموعة من المؤلفين السوفييت : تاريخ اليمن المعاصر . تر : محمد علي البحر . مكتبة مدبولي ، القاهرة . (د - ت) . ص ٩٤ .
- ٤٥ - محسن العيني : خمسون عاماً في الرمال المتحركة . دار النهار ، بيروت . ط١ / ٢٠٠٠ م .
- ٤٦ - محمد احمد العشملي : التاريخ السياسي للدولة اليمنية الحديثة . مركز النهار للدراسات السياسية ، صنعاء . ط١ / ٢٠٠١ م .

- ٤٧ - محمد أحمد محجوب : الديمقراطية في الميزان . دار جامعة الخرطوم ، السودان . ط ٢ (د - ت) .
- ٤٨ - محمد الشعبي : مؤتمر خمر ومحاولات السلام باليمن . دون ذكر مكان النشر وتاريخه .
- ٤٩ - محمد الشعبي : عبدالناصر والفريق العمري . مطابع المفضل ، صنعاء . (د - ت) .
- ٥٠ - محمد عبدالله الفسيل و أحمد الشامي : كيف نفهم القضية اليمنية . دون ذكر دار النشر ومكانها . ط ١ / ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ .
- ٥١ - محمد علي الشهاري : نظرة في بعض قضايا الثورة اليمنية . مكتبة مدبولي ، القاهرة . ط ١ / ١٩٩٠ م .
- ٥٢ - محمد علي الشهاري : طريق الثورة والوحدة اليمنية . دار الفارابي ، بيروت . ط ١ / ١٩٨٧ م .
- ٥٣ - ناجي علي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . دائرة التوجيه المعنوي ، صنعاء . ط ٣ / ٢٠٠٥ م .
- ٥٤ - يوسف الهاجري : السعودية تبتلع اليمن . الصفاء للنشر والتوزيع ، لندن . ط ١ / ١٩٨٨ م .